جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للدول النامية

- دراسة حالة باستخدام معطيات 'بانيل'-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد تطبيقي و إحصاء

- إعداد الطالب:
روابـــة محمـــد

الأستاذ المشرف:
د.عتـــو الشـارف
- الأستاذ مساعد المشرف:
د.هني محمد نبيل

لجنة المناقشة:

أ.د. **بلعزوز بن علي**.....جامعة الشلف.....رئيسا

د. **عتـو الشـــارف**.....جامعة مستغانم.....مقررا

د. **هني محمد نبيـــل**.....جامعة الشلف.....مقررا مساعدا

أ.د. **البشير عبد الكريم**.....جامعة الشلف.....عضوا ممتحنا

أ. **شريـــفي براهيـــم**.....جامعة الشلف.....عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2011/2010.

قائمة الأشكال..... IIV
قائمة الجداول IIIV
مقدمة ..... أ
الفصل الأول: سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الانفتاح التجاري.....01
تمهيد.....02
1- مفهوم سياسات التجارة الخارجية وأهدافها.....02
1.1- سياسات التجارة الخارجية.....02
1.1.1- مفهوم سياسات التجارة الخارجية.....03
2.1.1- أهداف سياسات التجارة الخارجية.....04
3.1.1- العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية 06
2.1- سياسة الحماية التجارية.....08
3.1- سياسة الانفتاح التجاري.....14
2- القيود التعريفية وأثرها على الانفتاح التجاري.....15
1.2- تعريف الرسوم الجمركية.....15
2.2- أنواع الرسوم الجمركية.....16
3.2- آثار الرسوم الجمركية على درجة الانفتاح التجاري.....16
1.3.2- التحليل الجزئي لضرائب الاستيراد وأثرها على درجة الانفتاح التجاري.....16
3.2. 2- التحليل الكلي لضرائب الاستيراد وأثرها على درجة الانفتاح التجاري.....18
3- القيود الجمركية غير التعريفية السعرية و أثرها على الانفتاح التجاري.....19
1.3- الإعانات.....20
1.1.3- مفهومها..... 20
2.1.3- أنواع الإعانات..... 20
3.1.3- أثر الإعانات على درجة الانفتاح التجاري.....21
2.3- الإغراق 22
1.2.3- مفهوم الإغراق.....22
2.2.3- أنواع الإغراق.....23
3.2.3- أثر الإغراق على درجة الانفتاح التجاري.....23
3.3- الرقابة على الصرف.....24
1.3.3- تعريف الرقابة على الصرف..... 24
2.3.3- أشكال الرقابة على الصرف..... 24
3.3.3- أثر الرقابة على الصرف الأجنبي على درجة الانفتاح التجاري.....25

4.3- تخفيض سعر الصرف.....26
1.4.3- مفهوم تخفيض سعر الصرف.....26
2.4.3- الأسباب الداعية إلى تخفيض سعر الصرف.....26
3.4.3- أثر تخفيض سعر الصرف على درجة الانفتاح التجاري.....26
4- القيود الجمركية غير التعريفية الكمية و أثرها على الانفتاح التجاري.....27
1.4- الحظر أو المنع.....27
2.4- نظام الحصص.....28
1.2.4- مفهوم نظام الحصص.....28
2.2.4- أشكال نظام الحصص.....29
3.2.4- أثر نظام الحصص على درجة الانفتاح التجاري.....31
3.4- تراخيص الاستيراد.....32
4.4- قيود التصدير.....33
5- القيود غير التعريفية التنظيمية وأثرها على الانفتاح التجاري.....34
1.5- المعاهدات التجارية.....34
2.5- الاتفاقيات التجارية.....35
3.5- اتفاقيات الدفع.....36
4.5- التكامل الاقتصادي.....37
1.4.5- منطقة التجارة التفضيلية.....37
2.4.5- منطقة التجارة الحرة.....38
3.4.5- الإتحاد الجمركي.....38
4.4.5- السوق المشتركة.....39
5.4.5- الاتحاد الاقتصادي.....39
6.4.5- التكامل الاقتصادي التام.....39
7.4.5- أثر التكامل الاقتصادي على درجة الانفتاح التجاري.....40
7.5- المناطق الحرة.....41
1.7.5- مفهوم المناطق الحرة.....41
3.7.5- أثر المنطقة الحرة على الانفتاح التجاري.....42
8.5- الإجراءات الإدارية.....43
6- المؤسسات الدولية و أثرها على الانفتاح التجاري.....44
1.6- صندوق النقد الدولي و تحرير التجارة الخارجية.....45
2.6- المنظمة العالمية للتجارة وتحرير التجارة الدولية.....46
1.2.6- مهام المنظمة.....46

2.2.6- أهداف المنظمة العالمية للتجارة.....47
3.2.6- التزامات الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.....47
خلاصة الفصل الأول.....49
الفصل الثاني: نماذج النمو الاقتصادي.....51
تمهيـــــد.....52
1- مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي و العوامل المحددة له.....52
1.1- مفهوم النمو الاقتصادي..... 52
2.1- مفهوم التنمية الاقتصادية 53
3.1- محددات النمو الاقتصادي.....55
1.3.1- العمل.....55
2.3.1- رأس المال.....56
3.3.1- التقدم التقني.....56
2- نظريات النمو قبل "سولو سوان".....56
1.2- النمو الاقتصادي عند 'آدم سميث'.....56
2.2- النمو الاقتصادي عند 'دافيد ريكاردو'.....57
3.2- الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية.....58
4.2- النمو الاقتصادي عند 'روستو'.....58
5.2- النمو الاقتصادي عند 'شومبتير'.....59
6.2- نظرية النمو المتوازن.....59
7.2- نظرية النمو غير المتوازن.....60
8.2- نموذج 'هارود' و'دومار'.....60
1.8.2- نموذج 'هارود'.....60
2.8.2- نموذج 'دومار'.....63
3.8.2- تقييم نموذج 'هارود – دومار'.....64
3- نموذج 'سولو سوان'.....64
1.3- افتراضات النموذج.....64
2.3- عرض النموذج.....65
3.3- الحالة النظامية في نموذج 'سولو سوان'.....67
4.3- ديناميكية الانتقالية في نموذج 'سولو سوان'.....68
5.3- التقارب في نموذج 'سولو سوان'.....70
4- نموذج 'سولو سوان' مع التقدم التقني.....71

5- نموذج 'رامسي'.....75
1.5- توازن المستهلكين.....75
2.5- توازن المؤسسات.....76
3.5- التوازن بين المستهلكين و المؤسسات.....77
4.5- الحالة النظامية في 'نموذج رامسي'.....78
6- نماذج النمو الداخلي.....78
1.6- نموذج "AK".....79
1.1.6- نظرة عامة.....79
2.1.6- معدل النمو في كل من y, k, c 80
2.6- نموذج 'بارو'.....82
3.6- نموذج 'لوكا'.....85
4.6- نموذج 'رومر'.....88
1.4.6- النموذج الأول لـــ 'رومر'.....88
1.4.6- النموذج الثاني لـــ 'رومر'.....91
خلاصة الفصل الثاني.....97
الفصل الثالث: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول النامية.....98
تمهيد.....99
1- الانفتاح التجاري كعامل محفز للنمو الاقتصادي.....99
1.1- موقف النظرية الكلاسيكية.....99
1.1.1- موقف 'آدم سميث'.....100
2.1.1- موقف 'دافيد ريكاردو'.....101
3.1.1- موقف 'جون ستيوارت ميل'.....102
2.1- موقف النظرية النيوكلاسيكية.....103
3.1-النموذج الأول: نموذج 'كندلبرجر' "C. Kindelberg" " التجارة محرك للنمو".....104
4.1- النموذج الثاني" التجارة محرك للنمو".....106
5.1- النموذج الثالث" التجارة محرك للنمو".....110
2- الانفتاح التجاري كعامل محفز للنمو الاقتصادي.....114
1.2- النظرة الماركسية في التجارة الخارجية.....114
2.2- نظرة البنيويون للتجارة الخارجية.....115
1.2.2- أطروحة الاقتصادي 'جونز ميردال' 116
2.2.2- مناقشة 'مينت'.....116

3.2.2- أطروحة 'سنجر'.....117
4.2.2- أطروحة'راؤول بريبش'.....118
3.2- نظرية التبادل اللامتكافئ.....119
1.3.2- ' أرغيري إيمانويل' " Arghiri Emmanuel" والتبادل اللامتكافئ.....119
2.3.2- 'سمير أمين' والتنمية اللامتكافئة.....124
خلاصة الفصل الثالث.....127
الفصل الرابع: تقدير و تحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي – دراسة حالة–.....129
تمهيـــد.....130
1- تقدير نموذج الدخل الفردي الحقيقي و الانفتاح التجاري عن طريق معطيات 'بانيل'.....130
1.1- تقدير النموذج الإجمالي (Pooled).....130
1.1.1- تقدير النموذج 130
2.1.1- النموذج ذو التباين المتجانس.....131
3.1.1- النموذج الإجمالي (Pooled).....134
2.1- تقدير النموذج الإجمالي ذو الأثر الثابت.....136
1.2.1- تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد(الدول).....136
2.2.1- تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن (السنوات).....138
3.1- تقدير النموذج الإجمالي ذو الأثر العشوائي.....140
1.3.1- تقدير نموذج الأثر العشوائي للأفراد(الدول).....140
2.3.1- تقدير نموذج الأثر العشوائي للزمن(السنوات).....143
2- تقدير نموذج النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري عن طريق معطيات'بانيل.....146
1.2- تقدير النموذج الإجمالي (Pooled).....146
1.1.2- تقدير النموذج 146
2.1.2- النموذج ذو التباين المتجانس.....147
3.1.2- النموذج الإجمالي (Pooled).....149
2.2- تقدير النموذج الإجمالي ذو الأثر الثابت.....151
1.2.2- تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد(الدول).....151
2.2.2- تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن (السنوات).....154
3.2- تقدير النموذج الإجمالي ذو الأثر العشوائي.....156
1.3.2- تقدير نموذج الأثر العشوائي للأفراد(الدول).....156
2.3.2- تقدير نموذج الأثر العشوائي للزمن(السنوات).....158
3- تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي و سياسة الانفتاح التجاري عن طريق معطيات 'بانيل'.....160

1.3- تقدير نموذج الانفتاح التجاري.....160
2.3- تقدير تقريبي لسياسة الانفتاح التجاري.....163
3.3- تقدير نموذج النمو الاقتصادي و سياسة الانفتاح التجاري عن طريق معطيات 'بانيل'.....163
1.3.3- تقدير النموذج الإجمالي (Pooled).....164
2.3.3- تقدير النموذج الإجمالي ذو الأثر الثابت.....168
3.3.3- تقدير النموذج الإجمالي ذو الأثر العشوائي.....173
خلاصة الفصل الرابع.....**178**
خاتمة **179**
المراجع.....**184**
الملاحق.....**192**

– قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(4-1)	تقدير العلاقة بين الدخل والانفتاح للدول النامية	131
(4- 2)	نموذج "white" لاختبار الكشف على عدم تجانس التباين	132
(4- 3)	التقدير الإجمالي للعلاقة بين الدخل والانفتاح في الدول النامية مع تباين متجانس	133
(4- 4)	التقدير الإجمالي (Pooled) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول النامية	134
(4- 5)	تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد (الدول) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول النامية	136
(4- 6)	اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت الفردي	138
(4- 7)	تقدير نموذج الأثر الثابت(الزمن) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول النامية	139
(4- 8)	اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت للزمن	140
(4- 9)	تقدير نموذج ذو الأثر العشوائي(الأفراد) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول النامية	141
(4- 10)	اختبار وجود أو عدم وجود ارتباط بين الأثر الفردي و المتغيرات الأخرى	143
(4- 11)	تقدير نموذج ذو الأثر العشوائي(الزمن) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول النامية	144
(4- 12)	تقدير العلاقة بين النمو والانفتاح للدول النامية	147
(4- 13)	نموذج "white" لاختبار الكشف على عدم تجانس التباين	148
(4- 14)	التقدير الإجمالي للعلاقة بين النمو والانفتاح في الدول النامية مع تباين متجانس	149
(4- 15)	التقدير الإجمالي (Pooled) للعلاقة بين النمو والانفتاح للدول النامية	150
(4- 16)	تقدير نموذج الأثر الثابت (الدول) للعلاقة بين النمو والانفتاح للدول النامية	152
(4- 17)	اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت الفردي	153
(4- 18)	تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن للعلاقة بين النمو والانفتاح للدول النامية	154
(4- 19)	اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت للزمن	155
(4- 20)	تقدير نموذج ذو الأثر العشوائي(الأفراد) للعلاقة بين النمو والانفتاح للدول النامية	156
(4- 21)	اختبار وجود أو عدم وجود ارتباط بين الأثر الفردي و المتغيرات الأخرى	157
(4- 22)	تقدير نموذج ذو الأثر العشوائي(الزمن) للعلاقة بين النمو والانفتاح للدول النامية	158
(4- 23)	اختبار وجود أو عدم وجود ارتباط بين الأثر الفردي و المتغيرات الأخرى	159
(4- 24)	تقدير العلاقة بين درجة الانفتاح التجاري و أهم المتغيرات المفسرة له	162
(4- 25)	تقدير العلاقة بين النمو و سياسة الانفتاح للدول النامية	164
(4- 26)	نموذج "white" لاختبار الكشف على عدم تجانس التباين	165
(4- 27)	التقدير الإجمالي للعلاقة بين الدخل وسياسة الانفتاح في الدول النامية مع تباين متجانس	166
(4- 28)	التقدير الإجمالي (Pooled) للعلاقة بين النمو وسياسة الانفتاح للدول النامية	167

(4-29)	تقدير نموذج الأثر الثابت (الدول) للعلاقة بين النمو وسياسة الانفتاح للدول النامية	169
(4- 30)	اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت الفردي	170
(4- 31)	تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن للعلاقة بين النمو وسياسة الانفتاح للدول النامية	171
(4- 32)	اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت للزمن	172
(4- 33)	تقدير نموذج ذو الأثر العشوائي(الأفراد) للعلاقة بين النمو وسياسة الانفتاح للدول النامية	173
(4- 34)	اختبار وجود أو عدم وجود ارتباط بين الأثر الفردي و المتغيرات الأخرى	174
(4- 35)	تقدير نموذج ذو الأثر العشوائي(الزمن) للعلاقة بين النمو وسياسة الانفتاح للدول النامية	175
(4-36)	اختبار وجود أو عدم وجود ارتباط بين الأثر الفردي و المتغيرات الأخرى	176
(5-1)	العينة المأخوذة في الدراسة التطبيقية	193
(5-2)	تقدير النموذج الثالث لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة (ouv_{it})	194
(5-3)	تقدير النموذج الثاني لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة (ouv_{it})	195
(5-4)	تقدير النموذج الأول لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة (ouv_{it})	195
(5-5)	تقدير النموذج الثالث لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة $D(ouv_{it})$	196
(5-6)	تقدير النموذج الثاني لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة $D(ouv_{it})$	196
(5-7)	تقدير النموذج الأول لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة $D(ouv_{it})$	197
(5-8)	تقدير النموذج الثالث لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة (Y_{it})	197
(5-9)	تقدير النموذج الثاني لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة (Y_{it})	198
(5-10)	تقدير النموذج الثاني لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة (Y_{it})	198
(5-11)	تقدير النموذج الثالث لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة $D(Y_{it})$	199
(5-12)	تقدير النموذج الثاني لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة $D(Y_{it})$	199
(5-13)	تقدير النموذج الثاني لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة $D(Y_{it})$	200
(5-14)	تقدير النموذج الثالث لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة (g_{it})	200
(5-15)	تقدير النموذج الثاني لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة (g_{it})	201
(5-16)	تقدير النموذج الأول لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة (g_{it})	201
(5-17)	تقدير النموذج الثالث لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة (POC_{it})	202
(5-18)	تقدير النموذج الثالث لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة (POC_{it})	202
(5-19)	تقدير النموذج الأول لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة (POC_{it})	203

- قائمـــــة الأشكـــال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	التحليل الجزئي لضرائب الاستيراد	17
(1-2)	تحليل التوازن العام لضريبة الاستيراد	18
(1-3)	التمثيل البياني لإعانات الصادرات	21
(1-4)	نظام الحصص و أثره على درجة الانفتاح التجاري	31
(2-1)	دالة الإنتاج الفردية من نوع 'كوب دوغلاس' ذات غلة حجم ثابتة	66
(2-2)	التمثيل البياني لمخطط 'سولو سوان'	67
(2-3)	ديناميكية الانتقالية في نموذج 'سولو سوان'	69
(2-4)	نموذج 'سولو سوان' مع التقدم التقني	74
(2-5)	النمو في نموذج AK	80

مقـــدمة:

إن استقراء تاريخ الفكر الاقتصادي يظهر لنا جليا كيف أن التجارة الخارجية شكلت محورا أساسيا في تفكير الاقتصاديين الأوائل منذ أقدم العصور، بل أكثر من هذا فالتجارة الخارجية ظلت تمثل اللبنة الأساسية للبناء الاقتصادي لأي مجتمع، كما أنها عبر مختلف العصور و الحقبات التاريخية كانت بمثابة اللازمة الأساسية لاقتصاديات مختلف الدول من منطلق أنها:

- تساهم بشكل فعال في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأي بلد خاصة إذا ما عرفنا أن الدول تتباين فيما بينها من ناحية توافر الموارد الطبيعية والمزايا الاقتصادية.
- واستحالة تحقيق الرفاهية الاقتصادية عن طريق الإمكانيات الإنتاجية الذاتية نظرا لمحدودية مزايا البلد الاقتصادية في إنتاج السلع والخدمات، وهو ما يعني عدم نجاعة نظام الكفاية الذاتية، ومن ثم انعدام إمكانية انعزال أي دولة من الحركية و الديناميكية التجارية الاقتصادية العالمية .

وبما أن العالم يسعى اليوم بكافة الطرق إلى التوسع في التجارة الدولية نظرا للأهمية السالفة الذكر، إضافة إلى أن المناخ الدولي في تطور مستمر ودائم نحو الاتحاد والتكامل الاقتصادي، إذ أصبح العالم يعيش على ظاهرة التكتلات والتجمعات مما أدى إلى بروز الكثير من المفاهيم الجديدة لم تكن معروفة في السابق كمفهوم العولمة.

ونظراً لما يكتسبه تيار العولمة الاقتصادية من زخم هائل في الفترة الراهنة، حيث يقوده و يسانده أكثر القوى السياسية والاقتصادية والمالية نفوذاً في المراكز الرأسمالية الرئيسية. حيث يتركز النشاط الأساسي لهذه المؤسسات على اقتصاد السوق وتنفيذ الخوصصة و تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك بهدف تحرير حركة السلع ورأس المال بما يؤدي إلى قيام سوق دولية واحدة.

ومن المتوقع أن يؤدي الانفتاح الاقتصادي –بغض النظر عن مستواه – التي تنادي به مؤسسات العولمة إلى تعريض اقتصاديات الدول النامية إلى ضغوط عديدة، وخاصة بتوجه الاقتصاد العالمي نحو ظهور التكتلات التجارية الكبيرة سيحد من فرص الدول النامية في التصدير إلى أقطار هذه التكتلات، ما لم تقم هذه الدول بتطوير إنتاجها وزيادة كفاءته لدرجة تمكنها من منافسة السلع القادمة من الأقطار الأخرى المشتركة في التكتل التجاري. و بالنظر إلى الضغط الكبير الذي تتعرض له الدول النامية نحو الانفتاح على الخارج، تأتي أهمية هذه الدراسة، من حيث أنها تتعرض لهذه المشكلة من زاوية معينة وهي الانفتاح التجاري.

حيث نجد أن هناك اختلاف في الآراء فيما إذا كان تعزيز الانفتاح التجاري يعمل في صالح الدول النامية بحيث يرفع من نموها الاقتصادي؛ وبالخصوص في العشريتين الماضيتين أين وقع تغيير جذري في التفكير وفي المعاملات بالنسبة للدول النامية، حيث في بداية أزمة المديونية وتطور الأزمات المالية في السبعينيات، نتج عنها نظرة جديدة تمثلت في تحرير المؤسسات من تدخل الدولة، و ترك المجال لقوى السوق العالمي؛ والذي هدفه إنهاء الاضطرابات الكلية والتقليص من مستوى المديونية، مع تعزيز النمو و الخفض من الفقر؛ ونظرا لتخوف هذه الدول من انفتاحها التجاري، لابد من حصر العلاقة المباشرة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي وهذا من أجل معرفة الآثار الناجمة عن الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

-التســـــاؤل الرئيســـــي:

من خلال ما سبق تتبلور لدينا مشكلة الدراسة والتي تظهر من خلال التساؤل التالي: " **هل الانفتاح التجاري يحفز النمو الاقتصادي للدول النامية؟** ".

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، وفي ظل التساؤل الرئيسي نسعى للإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تندرج ضمن محتويات الدراسة، وتتمثل في:

- ما هي أهم العوامل المحددة للإنفتاح التجاري؟
- ما هي أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي؟
- هل يعتبر الانفتاح التجاري كمحرك للنمو الاقتصادي أم العكس؟
- ما هي النماذج القياسية الملائمة في هذا النوع من الدراسات؟

-الفـــرضـــيـــات:

من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي، قمنا بوضع فرضية تعتبر كإجابات مبدئية، والتي سوف نعمل على اختبارها من خلال دراستنا، وتتمثل هذه الفرضية في أن إتباع سياسة الانفتاح التجاري تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي من خلال التأثير في متغيرات أخرى كالاستثمار، التقدم التقني، رأس المال البشري...

- هـــــدف الدراســـــة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الواردة بصفة أساسية في الإشكالية بالإضافة إلى محاولة إبراز أن تحرير التجارة الخارجية إجراء عملي مستقبلي يعمل على زيادة النمو الاقتصادي، حيث تعتبر كآلية من آليات الاقتصاد الرأسمالي القائم على حرية المبادلات وحرية السوق بمختلف أشكالها من سوق السلع سوق الخدمات، سوق الأسعار، سوق العمل...الخ. اقتضتها التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم خصوصا بعد انهيار التيار الاشتراكي وانتصار التيار الرأسمالي.

- أهميـــــة الدراســـــــــة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة معرفة مستقبل الدول النامية التي اتبعت سياسة الانفتاح وكيفية التأقلم مع هذا الانفتاح ودرجة تأثيره على هذه الدول، والطرق التي يجب إتباعها إن كان هذا الانفتاح حتمية لا يمكن الهروب منها.

- حـــــدود الدراســـــــة:

سوف نعمل على إسقاط الدراسة على عينة من الدول النامية من أجل دراسة تأثير الانفتاح التجـــاري على كل من الدخل الفردي الحقيقي وعلى النمو الاقتصادي باستعمال معطيات بانيل لـــ 28 دول ناميـــة و30سنة للفترة ما بين 1974-2003، وذلك لانّ خلال هذه الفترة وقع تغيير جـــذري في الـــتفكير و في المعاملات بالنسبة للدول النامية، حيث في بداية أزمة المديونية وتطور الأزمات المالية في السبعينيات، نـــتج عنها نظرة جديدة تمثلت في تحرير المؤسسات من تدخل الدولة، و ترك المجال لقوى السوق العالمي، والـــذي هدفه إنهاء الاضطرابات الكلية والتقليص من مستوى المديونية، مع تعزيز النمو و الخفض من الفقر.

- منهـــــج الدراســـــــة:

وفق طابع الدراسة التي نقوم بها، فإنّنا سوف نعتمد على منهجين، هما:

1- المنهج الاستنباطي: والذي سوف نستخدمه في المعالجة النظرية للدراسة، سواء تعلق الأمر بمحددات الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي أو العلاقة بين النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري، أو تعلق الأمر بالدراسة التاريخية لتطور النظريات المفسرة للتجارة الدولية، وذلك بالاعتماد على أداة التوصيف.

2- المنهج الاستقرائي: والذي سوف نستخدمه في الدراسة التطبيقية من خلال تحليل المعطيات الإحصائية لاقتصاديات بعض الدول النامية، وذلك من خلال استخدام النماذج القياسية لمعطيات 'بانيل' لنمذجة العلاقة بين النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري لبعض الدول النامية.

-الدراســـــات السابقـــــــة:

هناك العديد من الدراسات التجريبية التي تمت في إطار العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي والتي منها:

1- دراسة"Balassa"بعنوان:"Exports and economic growthfurther, evidence" (1978)[1]:

في دراسته قام باختبار الفرضية القائلة، أن سياسة تشجيع الصادرات تؤدي إلى نمو أعلى مما يمكن أن تحققه سياسة إحلال الواردات، و قام بهذه الدراسة على مجموعة من الدول النامية (و هي:الأرجنتين، البرازيل، الشيلي، كولومبيا، الهند، إسرائيل، كوريا، المكسيك، تايوان و يوغسلافيا) خلال الفترة 1960-1973، و بسبب وجود تغيرات في سياسات بعض دول العينة خلال فترة الستينات، قام "Balassa" بتقسيم فترة الدراسة إلى جزئين1960-1966 و 1966-1973.

استخدم "Balassa" معامل الارتباط للرتب لـــ 'سبيرمان' من أجل اختبار الارتباط الممكن تواجده بين الصادرات و النمو الاقتصادي، و وجد عامة خلال الفترتين الأولى و الثانية أن نتائج التقدير كانت معنوية، كما أنه أكد أيضا أهمية نمو الصادرات في تفسير النمو الاقتصادي من خلال إعادة تخصيص الموارد بحيث تحقق أعلى كفاءة ممكنة، و استخدام الفنون التكنولوجية المتطورة و فتح مجالات إنتاجية أوسع لامتصاص البطالة وانعكاس ذلك في تحسن وضع الميزان التجاري.

2- دراسة "Tyler" (1981) بعنوان: " Growth and export expansion in developing countries: some empirical evidence"[2]:

في دراسته قام بتحليل العلاقة التجريبية بين النمو الاقتصادي و نمو الصادرات، و حاول تأكيد الدراسة التي قام بها "Balassa"، حيث قام بهذه الدراسة على 55 دولة نامية ذات دخل متوسط خلال الفترة 1960-1977.

من أجل التحليل استخدم النموذج التالي:

$$g = \alpha k + \beta l + \gamma^* x_t$$

حيث: gتمثل معدل نمو الإنتاج الداخلي الخام، k نسبة الاستثمار الداخلي الخام من الإنتاج الداخلي الخام l معدل نمو العمالة، x_tمعدل نمو الصادرات.

في البداية قام بتقدير النموذج بدون ومع إدخال المتغيرة المفسرة x_t، و لاحظ أنه بإدخال هذه الأخيرة في النموذج فإن مستوى معنوية النموذج تتحسن(R^2 تزيد من 0.661 إلى 0.685).

---

[1] للمزيد من التفصيل أنظر:

- Balassa, **Exports and economic growthfurther,evidence**, Journal of Development Economics, vol. 5,Juin 1978,P:181-189.

[2] للمزيد من التفصيل أنظر:

- Tyler, **Growth and export expansion in developing countries: some empirical evidence**, Journal of development Economics, vol.9,Juin 1981,P: 121-130.

ثم قام بدراسة النموذج بإلغاء مجموعة الدول العضوة في منظمة الدول المصدرة للبترول، لكن النتائج التي تحصل عليها لم تتغير كثيرا بالمقارنة مع النموذج الأول، و بالتالي النتيجة التي توصل إليها "Tyler" هي أن الصادرات تلعب دور مهم في تحفيز النمو الاقتصادي.

3- دراسة "Jeffrey D. Sachs" و "Andrew Warner" بعنوان " Economic Reform and the Process of Global Integration"(2003)[1]:

في دراستهما اقترحا مؤشر يتم من خلاله تصنيف الدول إلى مجموعتين: مجموعة الدول ذات الاقتصاد المنفتح ومجموعة الدول ذات الاقتصاد المنغلق على التجارة العالمية، و يرتكز هذا المؤشر على مجموعة من الشروط هي:

- القيود التعريفية و الغير تعريفية لا تتعدى 40% من قيمة المنتوجات.
- عمولة التبادل في السوق السوداء لا تتعدى 20%(خلال فترة السبعينات و الثمانينات).
- النظام السياسي السائد في البلد ليس اشتراكي.
- البلد ليس محتكر لقطاع التصدير.

البلد الذي لا تتحقق فيه جميع هذه الشروط المذكورة أعلاه يصنف ضمن مجموعة الدول ذات اقتصاد مغلق، في حين البلد الذي يحقق جميع هذه الشروط يعتبر بلد منفتح على التجارة الدولية.

قاما كل من "Jeffrey D. Sachs" و "Andrew Warner" بدراستهما التجريبية على عينة مكونة من 117 دولة خلال الفترة 1970-1990، ووجدوا أن 15 دولة من العينة المأخوذة تصنف «نظاميا منفتحة» وفقا للشروط المقترحة سابقا، بينما 74 دولة الأخرى «ليست دائما منفتحة»، كما وجدوا أيضا أن الدول ذات الاقتصاد المنفتح شهدت معدل نمو مرتفع خلال فترة الدراسة: 11دولة من الصنف الأول شهدت معدل نمو أكبر من 3% في حين أن 70 دولة من الصنف الثاني شهدت معدل نمو اقتصادي أقل من 3%.

---

[1] للمزيد من التفصيل أنظر:

- Jeffrey D. Sachs et Andrew Warner, **Economic Reform and the Process of Global Integration**, Brookings Papers on Economic Activity, Vol. 1995, No. 1, 25th Anniversary Issue. (1995), p36.

4- دراسة "Abdouni Abdeljabbar" و "Saïd Hanchane" بعنوان "Ouverture, capital humain et croissance économique : fondements théoriques et identification des liens à l'aide de données de panel"(2003)[1]:

قاما بدراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث شملت هذه الدراسة على عينة تتكون من 47 دولة نامية خلال الفترة 1980-1997.

النتيجة التي توصلا إليها تبين أن الانفتاح التجاري في الدول النامية إجمالا له أثر ايجابي و معنوي على نموها الاقتصادي، حيث وجدوا أن الانفتاح التجاري يمكن الدول النامية من الحصول على المعارف الأجنبية من خلال سلع رؤوس الأموال المستوردة و المهمة في عملية الإنتاج في المؤسسات.

5- دراسة " Romain Waczing Romain, Kanen Horn Welch " بعنوان " Trade Liberalization and Growth :New Evidence" (2003)[2]:

والذي قام بتحليل الاقتصاد الخارجي و إصلاحات السياسة التجارية وهذا بدراسة مجموعة من الدول النامية، ومن النتائج التي تحصل عليها وجود اثر سلبي أو معدوم للسياسة التجارية على النمو الاقتصادي وهذا مباشرة بعد تحرير التجارة الخارجية وهذا على جزء من الدول التي درسها.

6- دراسة " Farrokh Nouzad, Jenifer. J.Powell" والتي عنوانها " Openness, Growth and Development : Evidence from a Panel of Developing Countries" (2003)[3]:

من النتائج التي تحصلا عليها وجود آثر إيجابي للانفتاح على كل من النمو والتنمية على الدول النامية وهذا في الفترة الممتدة من 1965 إلى 1990، بالإضافة إلى أن النمو يساهم إيجابيا في التنمية و لكن العكس غير محقق، حيث أن البلدان ذات التنمية المرتفعة لها نمو منخفض.

---

[1] للمزيد من التفصيل أنظر:

- Abdouni Abdeljabbar et Saïd Hanchane, **Ouverture, capital humain et croissance économique : fondements théoriques et identification des liens à l'aide de données de panel**.

[2] للمزيد من التفصيل أنظر:

- Romain Waczing Romain, **Trade Liberalization and Growth : New Evidence.**

[3] للمزيد من التفصيل أنظر:

- Farrokh Nouzad, Jenifer. J.Powell, **Openness, Growth and Development : Evidence from a Panel of Developing Countries.**

7- دراسة "Nadia Lemzoudi" بعنوان " L'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique :Cas de six pays d'Afrique de l'Ouest"(2005)[1]:

حيث تم دراسة أثر الانفتاح التجاري في الدول الساحلية و الداخلية على النمو الاقتصادي وشملت الدراسة مجموعة من الدول النامية و هي: البنين، بوركينافاسو، غانا، مالي، النيجر ونيجيريا، خلال الفترة 1980 -2002.

النتيجة المتحصل عليها هي أن هناك علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري و معدل النمو الاقتصادي من أجل دولتين من ثلاث دول ساحلية، بينما هناك علاقة سلبية من أجل الثلاث دول الأخرى الداخلية، هذه الدراسة تقترح بأن تكون الدول الداخلية أقل توجها نحو الخارج مقارنة بالدول الساحلية.

8- دراسة 'صواليلي صدر الدين' بعنوان: "النمو و التجارة الدولية في الدول النامية"(2006) [2]:

قام بدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، باستعمال معطيات 'بانيل' لـــ 26 دول نامية خلال الفترة بين 1981-2002. حيث كان الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو إيجاد العلاقة المباشرة بين النمو والانفتاح التجاري في الدول النامية، والعلاقة بين الانفتاح و الدخل الوطني الفردي؛ بالإضافة إلى محاولة إيجاد التقارب في الدخل مابين هذه الدول خلال فترات الانفتاح، باستعمال نماذج 'بانيل' القياسية؛ ومن النتائج التي تحصل عليها في هذه الدراسة، وجود علاقة مباشرة إيجابية بين الانفتاح والدخل في العينة المدروسة؛ أما فيما يخص العلاقة بين الانفتاح و النمو الاقتصادي فإن العلاقة موجودة إلا في بعض الدول المدروسة؛ ومن خصوصيات هذه العلاقة أنها سلبية في السنة الأولى من الانفتاح، غير أنها تتحول إلى علاقة إيجابية في السنة الموالية؛ أما فيما يخص تأثير سنوات الانفتاح على تقارب الدخل في هذه الدول تحصل على أن هناك تباعد في الدخل في سنوات الانفتاح المرتفعة.

9- دراسة "Gilbert NIYONGABO" بعنوان " Politiques d'ouverture commerciale et développement économique" [3]:

في دراسته طرح الإشكالية التالية: هل إتباع سياسة الانفتاح التجاري تقود إلى نمو اقتصادي؟ حيث اقترح تقدير قياسي للمحددات الأساسية للنمو الاقتصادي و قام باختيار الفرضية القائلة أن إتباع سياسة الانفتاح التجاري لا تقود فقط إلى زيادة حجم التبادل مع الخارج بل تتعدى ذلك من خلال التأثير على

---

[1] للمزيد من التفصيل أنظر:

- Nadia Lemzoudi, **L'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique :Cas de six pays d'Afrique de l'Ouest.**

[2] للمزيد من التفصيل أنظر: صواليلي صدر الدين، مرجع سبق ذكره،ص 2.

[3] للمزيد من التفصيل أنظر:

- Abdouni Abdeljabbar et Saïd Hanchane, **Ouverture, capital humain et croissance économique : fondements théoriques et identification des liens à l'aide de données de panel.**

الاستثمار و التقدم التقني و الذي بدوره يؤدي إلى النمو الاقتصادي، حيث قام بمجموعة من التقديرات على عينات تتغير من 95 دولة على الأقل و 165 دولة على الأكثر خلال الفترة 1970-2000.

النتيجة التي توصل إليها من خلال مختلف التقديرات التي قام بها سمحت له بقبول فرضيته و التي مفادها أن إتباع سياسة الانفتاح التجاري تحفز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أنها تؤثر عليه من خلال التأثير في متغيرات أخرى كالاستثمار، التقدم التقني، رأس المال البشري...

10- دراسة "Brahim MANSOURI" بعنوان " EFFETS DES IDE ET DE L'OUVERTURE COMMERCIALE SUR LA CROISSANCE ECONOMIQUE AU MAROC"(2009)[1]:

في دراسته أدخل الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري كمتغيرات مفسرة و النمو كمتغيرة تابعة، و قام باستخدام تقنيات تحليل السلاسل الزمنية خلال الفترة 1970-2005 في دولة المغرب، و تحصل على نتيجة تجريبية إجمالية مهمة، هي أنه كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري كمتغيرات لا يمكن الاستغناء عنها في النموذج؛ بالمقابل الأثر المركب للاستثمار الأجنبي المباشر و الانفتاح التجاري هو ايجابي و إحصائيا هو أكثر معنوية من تأثير كل متغيرة على حدى في النمو الاقتصادي.

وبالتالي النتيجة النهائية التي تحصل عليها هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بعملية تحفيز النمو الاقتصادي إذا اتبع بعملية التحرير التجاري.

بالإضافة إلى هذه الدراسات هناك دراسات متعددة في هذا المجال ولكن ما يمكن ملاحظته هو اختلاف الآراء في العلاقة الموجودة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي في الدول النامية، ولهذا الغرض أردنا دراسة الدول النامية خلال الفترة الأخيرة ومحاولة إيجاد آثار الانفتاح على النمو وآثاره على دخل الدول النامية.

- تقسيمـــات الدراســـــة:

يتطلب بنا الأمر للقيام بهذه الدراسة تقسيمها إلى أربعة فصول، وهي كالتالي:

الفصل الأول: والذي سوف نتناول فيه سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الانفتاح التجاري وذلك من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

1- مفهوم سياسات التجارة الخارجية وأهدافها.
2- القيود التعريفية و أثرها على الانفتاح التجاري.
3- القيود الجمركية غير التعريفية السعرية و أثرها على الانفتاح التجاري.
4- القيود الجمركية غير التعريفية الكمية و أثرها على الانفتاح التجاري.

---

[1] للمزيد من التفصيل أنظر:

Brahim Mansouri, **effets des IDE et de l'ouverture commerciale sur la croissance economique au maroc.**-

5- القيود غير التعريفية التنظيمية و أثرها على الانفتاح التجاري.
6- المؤسسات الدولية و أثرها على الانفتاح التجاري.

الفصل الثاني: من خلال هذا الفصل سوف نحاول التطرق إلى نماذج النمو الاقتصادي وذلك من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

1- مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي و العوامل المحددة له.
2- نظريات النمو قبل 'سولو سوان' "Solow-Swan".
3- نموذج 'سولو سوان'.
4- نموذج 'سولو سوان' مع التقدم التقني.
5- نموذج 'رامسي' "Ramsey".
6- نماذج النمو الداخلي.

الفصل الثالث: من خلاله سوف نتطرق إلى علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي وذلك من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

1- الانفتاح التجاري كعامل محفز للنمو الاقتصادي.
2- الانفتاح التجاري كعامل مثبط للنمو الاقتصادي.

الفصل الرابع: سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة تأثير الانفتاح على كل من الدخل الفردي الحقيقي وعلى النمو الاقتصادي باستعمال معطيات بانيل لـــ 28 دول نامية و 30 سنة للفترة ما بين 1974-2003 وذلك من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

1- دراسة علاقة الانفتاح التجاري بالدخل الفردي الحقيقي.
2- دراسة علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي.
3- تقدير سياسة الانفتاح التجاري ودراسة أثرها على النمو الاقتصادي.

تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على مختلف السياسات التجارية المعتمدة على المستوى الدولي في تنظيم وتسيير التجارة الخارجية لمختلف الدول، إذ لا يمكن لأحد أن يتصور وجود دولة، مهما اختلفت فلسفتها أو توجهاتها الاقتصادية أن لا تتدخل في تجارتها الخارجية كي تنظم مبادلاتها مع العالم الخارجي.

فأمام حتمية التبادل التجاري الدولي، كان لابد من وضع مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تنظم سيره، وقد أطلق على هذه الإجراءات تعبير"سياسات التجارة الخارجية" والتي يترتب عليها إعاقة أو توجيه مسار الحركة الطبيعية لنشاط التجارة الخارجية.

وتسعى الدولة من خلال سياسة التجارة الخارجية التي تطبقها إلى تحقيق عدة أهداف، كتحقيق التوازن النقدي لميزان المدفوعات وتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، استقرار الأسعار فضلا عن الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بأمن المجتمع الاقتصادي.

1- مفهوم سياسات التجارة الخارجية وأهدافها:

إن للتجارة الخارجية دور هام في الحياة الاقتصادية سواء بالنسبة للدولة المتقدمة أو النامية، ويعتبر التخصص أو التقسيم الدولي للعمل والذي يرجع إلى اختلاف البلدان من حيث مدى وفرة عوامل الإنتاج في كل منها، وما يترتب عليه من اختلاف في أسعار المنتجات هو السبب الأساسي لقيام التجارة الخارجية بين الدول. وهنا يتحدد موقف الدولة من التبادل التجاري الخارجي بالنسبة لها عن طريق سياستها للتجارة الخارجية، والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف وطنية مختلفة ومتعددة. وانطلاقا من هذا تقوم الدولة برسم معالم سياستها للتجارة الخارجية تماشيا مع مصالحها الوطنية، الإقليمية والدولية. وعليه سنحاول في هذا الإطار التطرق إلى سياسات التجارة الخارجية والأهداف التي تصبو إليها وكذا العوامل المؤثرة في تحديدها.

1.1- سياسات التجارة الخارجية:

يخضع نشاط التجارة الخارجية قي مختلف بلدان العالم إلى مجموعة من التشريعات واللوائح التي تصدر من طرف أجهزة الدولة المختصة، والتي تعمل على تقييد النشاط التجاري أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو الإقليمي، فكل هذه التشريعات واللوائح المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة بغية تحقيق أهداف معينة يمكن أن تسمى"بالسياسة التجارية".

1.1.1- مفهوم سياسات التجارة الخارجية:

يمكن تعريف سياسة التجارة الخارجية بأنها:

"برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة، بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحرة"[1].

من ذلك يمكن القول أنها أي إجراء تتخذه الدولة بقصد التأثير على[2]:

- تدفقات حركات كل من السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية أو المحلية دخولا أو خروجا من البلد.
- سعر الصرف وعلى الأرصدة الأجنبية ثباتا أو ارتفاعا أو انخفاضا.
- حجم ميزان المدفوعات أو عناصره وعلى الحسابات الفرعية له مع دول العالم، وكذا على سوق الصرف، فكل ذلك يعتبر ضمن السياسة التجارية.

والمتتبع لسياسات التجارة الخارجية لأية دولة يجد أنها تنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية من حيث نطاق تطبيقها وهي:

أ- سياسات التجارة الخارجية الوطنية: وتتمثل فيما تتخذه الدولة بمفردها من سياسات للتأثير على تجارتها الخارجية.

ب- سياسات التجارة الخارجية الإقليمية: ويقصد بها تلك السياسات التي تتخذها مجموعة من الدول لتحقيق مصالح تجارية واقتصادية مشتركة مثل السياسات المتخذة في إطار الاتفاقيات الثنائية، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كمناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، الاتحادات الاقتصادية وغيرها.

جـ- سياسات التجارة الخارجية الدولية: وهي السياسات التي لا تتخذ في إطار محلي أو إقليمي، وإنما في إطار منظومة عالمية لتنظيم التبادل التجاري للمجتمع الدولي عموما، وأشهرها على الإطلاق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي ترمي إلى تحرير التجارة العالمية من مختلف القيود التي تعيقها على اختلاف أنواعها.

---

[1] عبد الباسط وفا، **سياسة التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 12.

[2] أحمد جامع وصفوت عبد السلام عوض الله، **دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 119.

2.1.1- أهداف سياسات التجارة الخارجية:

تقوم الدولة لتنفيذ سياستها التجارية باتخاذ مجموعة من الإجراءات في نطاق علاقاتها التجارية الخارجية وذلك بقصد تحقيق أهداف وطنية، حيث نجد أن الهدف الرئيسي لهذه السياسة في الدول النامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1]. والملاحظ بصفة عامة أن الدولة تسعى بصفة عامة من خلال سياسة التجارة الخارجية التي تطبقها إلى تحقيق عدة أهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ- تحقيق التوازن النقدي لميزان المدفوعات: ويحدث هذا التوازن عندما يتساوى عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه، وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات، تلجأ الدولة لتحقيق هذا التوازن عن طريق التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه. وقد يكون ذلك من خلال قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها[2]، مما يؤدي إلى زيادة صادراتها وانخفاض في الواردات، نظرا لانخفاض أسعار الصادرات بفعل تخفيض العملة وارتفاع أسعار الواردات بالمقابل لنفس السبب مما يؤدي إلى كبح الطلب المحلي على السلع الأجنبية.

كما أن الدولة بإمكانها اللجوء إلى استخدام القيود التعريفية وغير التعريفية على وارداتها للحد من تدفقها، وسينتج عنه رفع أسعار السلع الأجنبية المستوردة، وتشجيع إنتاج بدائلها من السلع المحلية [3].

ب- تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي: يتم تحقيق النمو من خلال الزيادة المستمرة الطويلة الأجل في حصة الفرد من الدخل الوطني، أما التنمية الاقتصادية فهي تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن [4].

ويترتب على كل من التنمية والنمو الاقتصادي زيادة في كمية السلع والخدمات المتاحة للمجتمع وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة.

وفيما يتعلق بتجارب التنمية نجد أن الدول النامية قد انتهجت إما إستراتيجية التصنيع ذات التوجه الداخلي، أو إستراتيجية التصنيع ذات التوجه الخارجي.

---

[1] العشري حسين درويش، **التجارة الخارجية**، مكتبة عين شمس، القاهرة 1976، ص 136.

[2] لمزيد من التفصيل حول الموضوع أنظر:

- Josette PEYRARD, **Gestion financière Internationale,** 4éme édition, ed- vuibert, Paris 1999, p 47-48.

[3] عمر صقر، **سياسات التجارة الخارجية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1993، ص 29.

[4] إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق، القاهرة ، الطبعة الثالثة، 2003، ص 18.

فالإستراتيجية الأولى تعني إقامة صناعات الإحلال محل الواردات والتي يقصد بها تطوير أو إدخال بعض الصناعات بما يؤدي إلى زيادة عرض السلعة محليا لمواجهة زيادة الطلب عليها، وعلى النحو الذي يحد من إجمالي الواردات من هذه السلعة، وفضلت من خلالها الدول النامية البدء أولا بالصناعات الاستهلاكية الغذائية والصناعات البسيطة، ثم تطورت لتشمل إنتاج السلع الوسيطية والرأسمالية.

ويتم تنفيذ هذه السياسة من خلال الرقابة و التحكم المباشر في التجارة الخارجية وذلك باستخدام القيود التعريفية وغير التعريفية لحماية الصناعة المحلية من خطر المنافسة الأجنبية.

أما الإستراتيجية الثانية فهي تقوم على سياسة تنمية وتشجيع الصادرات الصناعية، بحيث تقوم الدولة في البداية بإقامة صناعات بسيطة لا تتضمن فنونا إنتاجية معقدة أو مكلفة كثيرا، وبمضي الوقت يزداد الطلب ويرتفع مستوى الدخل فتنشئ الدولة صناعات تجميعية في مرحلة لاحقة، ثم صناعات لبعض الأجزاء الكاملة من صناعات معينة أو إقامة بعض الصناعات الإلكترونية ذات المستوى التكنولوجي غير المعقد والمتاح بدون قيود كبيرة[1].

وتقوم الدولة بدعمها عن طريق خفض تكاليف الإنتاج بواسطة الإعانات والإعفاء من الضرائب الجمركية بما يحقق زيادة في قدرتها التنافسية في أسواق التصدير[2].

جـ- التشغيل الكامل: والمقصود به أن يكون معدل البطالة هو أدنى معدل ممكن مع أكبر استقرار متاح للمستوى العام للأسعار، مما يعني أدنى معدل ممكن للتضخم، وتسعى سياسة التجارة الخارجية مع غيرها من السياسات الاقتصادية إلى تحقيق هدف التشغيل الكامل، عن طريق زيادة الصادرات مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة. كما أن بعض الدول تسعى إلى فرض قيود جمركية وغير جمركية على واردات السلع المنافسة لمنتجات بعض قطاعات الاقتصاد الوطني بغية الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل فيها.

د- استقرار الأسعار: يمكن أيضا لسياسة التجارة الخارجية المساعدة في تحقيق استقرار الأسعار من خلال توفير السلع للاستهلاك المحلي، وذلك بفرض القيود التجارية على تصدير بعض السلع لزيادة العرض منها في السوق المحلي حتى لا ترتفع أسعارها في الداخل نتيجة انخفاض المعروض منها بسبب التصدير- هذا من جهة- ومن جهة ثانية تسعى سياسة التجارة الخارجية إلى توفير السلع للاستهلاك المحلي من خلال الاستيراد من الخارج، وذلك عن طريق إزالة الحواجز وتقليل القيود المفروضة على التجارة الخارجية مما يؤدي إلى تدفق السلع الأجنبية في السوق المحلي، و هذه الزيادة في العرض تؤدي إلى استقرار الأسعار محليا.

---

[1] رمضان صديق، **محاضرات في مشكلات التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، القاهرة 1999، ص 31.

[2] مصطفى عز العرب، **سياسات وتخطيط التجارة الخارجية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998، ص 165.

هـــ- الأهداف الإستراتيجية: ويقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الغذائية أو العسكرية، كأن يتطلب أمن المجتمع توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة. كما أنه في حالة وجوب توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي على النحو الذي يحقق الأمن الخارجي للمجتمع، فإن التجارة الخارجية تساهم في تحقيق هذا الهدف بتوفير قدر معين من السلع الإستراتيجية المحلية كالبترول والمعادن المختلفة، وذلك عن طريق استيراده من الخارج مقابل تصدير سلع محلية.

وتجدر الإشارة إلى أن أهداف سياسة التجارة الخارجية قد تكون متكاملة مع بعضها، فزيادة معدلات التنمية يسهم في تحقيق معدلات تشغيل عالية. وقد تتعارض هذه الأهداف مع بعضها أحيانا، كأن نجد أن العجز في ميزان المدفوعات يتطلب التقليل من الواردات وزيادة الصادرات مما يؤدي إلى تخفيض السلع المتاحة للاستهلاك المحلي، في نفس الوقت فإن استقرار الأسعار يتطلب التوازن بين العرض المحلي والطلب المحلي من السلع، ومن هنا نجد أن هدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بفرض قيود على الواردات سوف يسهم في زيادة التضخم المحلي وذلك بسبب انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي، ومن ثم فهو يتعارض مع هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار.

ومهما يكن من أمر فإنه يمكن القضاء على ذلك التعارض والتضارب في الأهداف باستخدام توليفة متناسقة من الأساليب والإجراءات الفنية للسياسة التجارية في الدولة.

3.1.1- العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية:

تتأثر سياسات التجارة الخارجية في وضعها بمجموعة من العوامل الأساسية، نذكر أهمها وهي[1]:

أ- مستوى التنمية الاقتصادية: لا شك أن مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما، يعد من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية[2]، بعكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور الاقتصادي، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة الخارجية تتسم بمرونة عالية، نظرا لأنه يكون قد وصل إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية، أو على الأقل ليست بحاجة كبيرة إلى تدعيمها.

---

[1] عبد الباسط وفا، **سياسة التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] ينطبق الأمر هنا على الاقتصاديات النامية، والتي انتهجت في مرحلة معينة نمط معين من أنماط التنمية الاقتصادية مثل الجزائر في فترة السبعينات. لمزيد من الإطلاع أنظر:

- ALI- Bencheneb, **Mécanismes juridiques des relations commerciales internationales de l'Algérie**, O.P.U ALGER 1984, p 21-50.

ومن أمثلة ذلك سياسة تدعيم الصناعات الناشئة أو الوليدة، فهذه الصناعات في مراحلها الأولى تكون في أمس الحاجة إلى مختلف وسائل الدعم، أما بعد مرور فترة زمنية معقولة، عادة ما تقل الحاجة إلى هذه الوسائل، بالنظر لاكتسابها خبرة فنية وتمرس طويل يجعلها أقرب إلى الصمود أمام المشروعات الأجنبية المنافسة.

ب- الأوضاع الاقتصادية السائدة: تتأثر السياسات التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي كما يلي:

- فعلى مستوى الاقتصاد المحلي فإن ارتفاع الصناعات المحلية مثلا يؤدي إلى اشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية والوسيطية والمواد الخام، مما يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية.

كما أن الطلب المحلي الاستهلاكي يلعب دورا هاما على مختلف المنتجات في تحديدها من حيث الكم خاصة في ظل انخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق.

أيضا فإن الحالة الاقتصادية العامة (كالتضخم أو الركود والبطالة) لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق ارتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف.

- أما على المستوى الدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة من شأنها زيادة حجم الصادرات من ناحية، وضغط استهلاكها المحلي من ناحية أخرى.

فإذا اعتبرنا أن هذه هي العوامل الأساسية التي تحكم وتؤثر في تحديد سياسة التجارة الخارجية، فما هي معايير تقييم سياسات التجارة الخارجية ؟

للإجابة على هذا السؤال يكفي أن نقدم جملة من المعايير التي يراها أهل الاقتصاد كفيلة بالحكم على مدى نجاعة السياسة التجارية المتبعة وهي:

أ- مدى فاعلية السياسة المتبعة: فمثلا المفاضلة بين سياسة تدعيم صناعات التصدير أو صناعات الإحلال محل الواردات[1] من ناحية الكفاية في استخدام الموارد، يكون من خلال مقارنة التكلفة والعائد لكل منهما ومنه الحكم على مدى فاعلية السياسة المتبعة.

[1] رمضان صديق، **محاضرات في مشكلات التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 24-41.

ب– مدى مساهمة السياسة المتبعة في تحقيق العدالة في توزيع الدخل: حيث لا ينبغي إغفال آثار السياسة المتبعة على إعادة توزيع الدخل لذا فإن من المعايير الهامة لتقييم أية سياسة للتجارة الخارجية هو مدى تأثيره على توزيع الدخول، فإتباع سياسة لحماية المنتجات الوطنية مثلا، ينشأ عنها إعادة توزيع الدخول لصالح فئة المنتجين الوطنيين على حساب مجموع المستهلكين.

جـــ– مدى تأثير السياسة المتبعة على النمو الاقتصادي: فإتباع سياسة من شأنها ترشيد استهلاك العديد من السلع المستوردة، سوف يؤثر على الميل الحدي للاستيراد، فيؤثر على فاعلية السياسة النقدية والمالية المطبقة[1] تبعا لأثر المضاعف، مما يسهم في الإسراع بمعدلات التنمية.

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن سياسة التجارة الخارجية ما هي إلا أداة كباقي أدوات السياسة الاقتصادية، تستخدمها الدولة بغرض تحقيق أهداف اقتصادية وطنية تخدم مصالحها وفق نمط التنمية الاقتصادية المعتمد، فإذا كانت الدولة في حالة من النمو الاقتصادي الجيد وتنميته متواصلة فإن سياسة تجارتها الخارجية تكون أكثر مرونة وانفتاحا على العالم الخارجي حتى تضمن مكانا لها في السوق الدولي وتسمح بوجود نوع من المنافسة النزيهة في سوقها المحلي. وإذا كانت الدولـــة في بداية مراحل تنمـــيتـــها أو تعاني من تباطؤ في معدل النمو، فيكون من مصلحتها إتباع سياسة تجارية أكثر تعقيدا بغية تحقيق أهدافها الاقتصادية العامة كالتشغيل الكامل ورفع معدل النمو وتوزيع عادل للمداخيل، بما يكفل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ويضمن ديناميكية في الاقتصاد. وعليه يمكن طرح السؤال التالي:

– ما هي مختلف سياسات التجارة الخارجية، وما هي أسانيدها ؟ هذا ما سنتطرق إليه فيما يلي.

2.1– سياسة الحماية التجارية:

منذ العصور القديمة لم تكن الدولة تتدخل في التجارة الخارجية أو تفرض قيودا عليها، وتميزت التعريفة الجمركية التي كانت تفرض حتى القرن السابع عشر بطابعها المالي، ولم يكن هناك اهتمام يذكر بطابعها الحمائي. وقد استتبع نشأة الدولة الحديثة الاهتمام باتخاذ سياسات تجارية تمكن من زيادة ثروة الأمة وقوتها وتبلور هذا المفهوم على يد التجاريين، وكان لتطبيق أفكارهم آثار إيجابية على اقتصاديات أوربا الغربية خاصة فرنسا وإنجلترا.

وخلال القرن التاسع عشر ظهر المفكر الاقتصادي الألماني'ليست' "F.LIST" الذي كتب سنة1841 كتابا بعنوان "النظام الوطني للاقتصاد السياسي" ويقول فيه: "إن مصلحة ألمانيا تقتضي قيامها بإنتاج كافة

[1] سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي**، الكتاب الثاني، مطابع الأهرام، القاهرة، 1994، ص 1445-1462.

السلع وإن كانت أقل جودة أو أعلى نفقة من المنتجات الأجنبية، فإذا كانت المنافسة الحرة من قبل الدول الأجنبية تحول بين ألمانيا والنجاح فإن على ألمانيا أن تعيد هذه المنافسة"[1].

ومنه فقد غرس "F.LIST" بذور فكرة حماية الصناعة الوليدة كمبرر لسياسة الحمائية، وفي العصر الحديث يرى 'كيتر' أنه يتعين على كل دولة في سبيل التحرر من ضغوط التجارة الدولية أن تلجأ ليس فقط لتغيير سعر الصرف لعملتها وإنما أيضا لفرض قدر من الرسوم الجمركية، الأمر الذي يمكنها من إقامة سياسة وطنية مستقلة تكون قادرة على استيعاب مشكلة البطالة وتحقيق الاستخدام التام[2]. ويستند أنصار المذهب الحمائي إلى مجموعة من الحجج، بعضها اقتصادي وبعضها غير اقتصادي، ذلك أن الاعتبارات الاقتصادية البحتة ليست المعيار الوحيد الذي تسترشد به الحكومات في تقييد التجارة الدولية أو تحريرها من القيود.

وسنحاول أن نعرض بإيجاز أهم الحجج غير الاقتصادية وكذا الحجج الاقتصادية وذلك وفق ما يلي:

أ- الحجج غير الاقتصادية[3]:

أ.1- **الدفاع (الأمن) الوطني**: ومضمون هذه الحجة يتمثل في فرض الحماية من أجل تحقيق إستراتيجية الدفاع والأمن الوطنيين، وهي إستراتيجية أكثر أهمية من الرفاهية الاجتماعية، ولذلك فإذا ما ارتبط اقتصاد بلد ما، في ظروف السلم، باقتصاديات أخرى تزوده بالمواد الغذائية الأساسية أو السلع الصناعية الثقيلة أو الإستراتيجية، فإنه سيواجه أوضاعا عصيبة لا محالة في زمن الحرب، تكون أشد من الحرب نفسها، فكأن هذا البلد قد شق حربا على نفسه، باعتماده كلية على الخارج أولا، ثم واجه حربا أخرى نتيجة تغير الظروف من حالة السلم إلى حالة الحرب.

إن هذه الحجة التي يأخذ بها دعاة الحماية، لا يعارضها دعاة الحرية إذ يتفق الفريقان على أهمية تغلب الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية.

أ.2- **الدفاع عن بعض الاعتبارات الاجتماعية**: ومثال ذلك حماية النشاط الزراعي حفاظا على طبقة المزارعين من أي ضعف اجتماعي، نظرا لأنها تمثل عنصرا قويا من الناحية البدنية يمكن الاستفادة منه في حالة الحرب، فضلا عن كونها دائما عاملا من عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة[4].

---

(1) أحمد جمال الدين موسى، **العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية**، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر 1999، ص 211- 212.

(2) ج. م. كينـــز، **النظرية العامة في الاقتصاد**، ترجمة: نهاد رضا، موفم للنشر، الجزائر، 1991، ص 484.

(3) عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية(حالة الجزائر)**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2003، ص120-121.

(4) محمد عبد العزيز عجمية، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1977، ص 124.

أ.3- **المحافظة على خاصية الطابع الوطني للدولة:** فالعلاقات التجارية الحرة بين الدول قد تفقد طابعها الذاتي وتراثها الحضاري، الأمر الذي يدعوا إلى الحد من هذه العلاقات بغية المحافظة على الاعتبارات الاجتماعية الذاتية الخاصة بالمجتمع.

وفي الحقيقة الحجج السابقة الذكر بعيدة عن نطاق التحليل الاقتصادي البحت، وهي متصلة بدرجة كبيرة، باعتبارات ذات طبيعة سياسية واجتماعية.

ب.الحجج الاقتصادية: لقد قدم أنصار الحماية مجموعة من الحجج الاقتصادية التي تدعم موقفهم من المطالبة بفرض الحماية على الاقتصاد، ونلخصها فيما يلي[1]:

ب.1- حجة حماية الصناعة الناشئة: تعتبر هذه الحجة من أقوى الحجج الاقتصادية التي قدمت في هذا الشأن وهي ترجع في الأصل للاقتصادي الألماني "F.LIST" الذي طالب بحماية الصناعة الناشئة من خطر المنافسة الأجنبية[2].

وجوهر هذه الحجة أنه قد تكون هناك إمكانية في دولة ما لنمو واستقرار صناعة ما بها، لذلك يستوجب حمايتها، خاصة في مراحلها الأولى لعجزها عن مواجهة المنافسة الأجنبية المماثلة والتي هي صناعات قوية بما لها من خبرة طويلة وعمالة مدربة وفنون إنتاج متطورة، وبما تحققه هذه الصناعات من مزايا الإنتاج الكبير أو الوفورات الداخلية.

كما أن هناك جملة من الأسباب التي تستدعي حماية الصناعة الناشئة وهي:
- أن هذه الصناعة لن تتمكن من التوسع إلى الدرجة التي تمكنها من الاستفادة من الوفورات الداخلية طالما أن سوقها الداخلي تغطيه سلع أجنبية ذات جودة عالية وأسعار أقل.
- أن عدم تمكن هذه الصناعة من التوسع والتطور في مهد حياتها، لن يمكنها من إقامة مراكز البحث والتطوير، وتحرم من الوفورات الخارجية.
- أن عمال هذه الصناعة الناشئة يحتاجون إلى سنوات عديدة من التدريب والخبرة، حتى يمكنهم اكتساب مهارات فنية تضارع مهارات عمال الصناعات الأجنبية المنافسة.

---

[1] لمزيد من التفصيل حول الموضوع أنظر:
- الصادق بوشنافة، **تحرير التجارة الخارجية وآفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة – حالة الجزائر–** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 53-68.

[2] عبد الرحمان زكي إبراهيم، **مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1981، ص 120.

غير أنه إذا كان المبدأ الذي تقوم عليه هذه الحجة مقبولا نظريا، إلا أنه توجد بعض الانتقادات يمكن أن توجه إلى الطريقة التي قد تتبع في الواقع العملي، أهمها صعوبة معرفة الصناعات القابلة للبقاء والصمود أمام المنافسة الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى امتداد تطبيق الحماية إلى صناعات أخرى غير مهيأة للاستمرار كذلك عدم إلغاء الحماية عند بلوغ الصناعة الناشئة طور الاكتمال والنمو، إذ يحتج المنتجون دائما بأن صناعتهم لم تكتمل بعد، ويباشرون ضغوطا عديدة على الحكومة للإبقاء على الحماية.

وفي هذا السياق دائما فقد ظهرت تحليلات جديدة مع مطلع الثمانينات من القرن العشرين تؤيد السياسة الحمائية للصناعة، وسميت بالنظرية الحمائية الجديدة "la nouvelle théorie du Protectionnisme"[1] على يد كل من "Janes Brander" و"Barbara Spencer" وذلك سنة 1983، ولكن هذا الطرح يدعم فكرة تقديم السلطات العمومية(الدولة) الدعم لجهود البحث والتطوير بالنسبة للمؤسسة الوطنية، كي يؤهلها للحصول على تكلفة إنتاج أقل من تكلفة إنتاج المؤسسة الأجنبية. باعتبار أن تكاليف الإنتاج في المؤسسة تتأثر بالمبالغ المنفقة على البحث والتطوير(R.&D)، كما أن هذا الأخير يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج في مرحلة لاحقة بفضل الإبداع والتجديد. ولما كانت نفقات البحث والتطوير هائلة فهي تنقص من إيرادات المؤسسة، لذا وجب على الدولة تقديم الدعم في هذا المجال حتى تخفف على الصناعة المحلية وتساعدها على مواجهة المنافسة الأجنبية.

غير أن هذا الطرح نفسه كان عرضة للعديد من الانتقادات على يد كبار المفكرين في الاقتصاد الدولي وهم"Jagdish Bagwati"، "Avinash Dixit"، "Jonathan Eaton"،"Gene Grossman" "Paul Krugman"، وذلك إما من حيث الفرضيات المعتمد عليها في نموذج (Brander-Spencer) وحساسية النتائج بالنسبة لهذه الفرضيات، والثانية ترجع إلى أفق أكثر انتقادا ضد نماذج السياسة التجارية والصناعية الإستراتجية[2].

ب.2- حجة الاقتصاد الوليد أو الناشئ: تساق هذه الحجة عادة لتبرير حماية الصناعة في الدول النامية التي تسعى للحاق بركب الدول المتقدمة، حيث أن هذه البلدان انتهجت سياسات تنموية تهدف إلى تحقيق هذا الهدف، ومن هنا فإن الفرق بين السياسات التجارية للدول النامية ونظيرتها في الدول المتقدمة يتمثل في أن

---

[1] لمزيد من الإطلاع حول الموضوع أنظر:
- Michel Rainelli, **la nouvelle théorie du commerce international**, éd- la découverte, Paris, 1997, p. 86-90.
[2] Michel Rainelli, **la nouvelle théorie du commerce international**, OP. cite, p.91.

الأولى تهتم بالدرجة الأولى بتشجيع الصناعات المصنعة مقارنة بباقي قطاعات الاقتصاد الوطني، كونها تمثل رمز التنمية الوطنية[1].

أما الدول المتقدمة فهي في المقام الأول مصدرة للسلع المصنعة المتقدمة تكنولوجيا عكس الدول النامية التي تصدر موارد أولية كالسلع الزراعية والمعادن.

وقد انتقدت هذه الحجة كثيرا، باعتبار أن هذه الصناعات المحمية كثيرا ما لا تزدهر بفعل الحماية نفسها التي تؤدي بها إلى عدم التجديد والابتكار وتحسين منتجاتها، فتبقى بذلك تراوح مكانها، والواقع العملي يثبت ذلك.

ب.3- حجة محاربة البطالة: يرى أنصار الحماية ضرورتها لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الوطنية، مما يساعد على تلافي خطر البطالة باستمرار النشاط، إضافة إلى خلق فرص الاستثمار المربح، ومنه تساهم الحماية في بروز صناعات جديدة تستخدم المزيد من اليد العاملة.

وقد اعتبرت هذه الحجة واهية لأنها تتطلب أن لا ينشأ عن سياسة الحد من الواردات تقلص في الصادرات، وهو ما لا يتحقق عمليا باعتبارها سياسة إفقار الجار، مما يحتم على الدول الأخرى المتعامل معها إتباع نفس السياسة اتجاه الدولة الأولى.

ولهذا يرى الاقتصاديون عدم اللجوء إلى هذه الوسيلة، وإنما من الأفضل محاربة البطالة في إطار سياسة اقتصادية ومالية ونقدية متكاملة لمعالجة جذور الركود الاقتصادي ذاته.

ب.4- حجة جلب الاستثمارات الأجنبية: مضمون هذه الحجة هو أن فرض الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية يحتم على المنتجين التنقل والتوطن في هذا الاقتصاد، مما يؤدي إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ومنه دخول تكنولوجيا جديدة وموارد مالية إضافية وخبرة فنية ومهارة جديدة تمكن من تطوير فنون الإنتاج المحلية ورفع مستوى كفاءتها.

ونجاح هذه السياسة يتوقف على ضوابطها وتوجيهها من جانب الدولة المضيفة لرأس المال، لإحكام دوره وتحديد مساره في جهود الإنماء الاقتصادي بها، فضلا عن منع المغالاة في تسرب الأرباح إلى الخارج في شكل فوائد للقروض أو جزء من الأرباح كونها تؤدي إلى وجود بند مدين في ميزان المدفوعات يزيد من مديونية البلد تجاه العالم الخارجي[2].

---

[2] Paul. A. Krugman et Maurice Obsefeld , **Economique Internationale**, traduit par : Achille hannequart et fabienne Leloup, 2éme édition, éd, Deboeck, France 1996, p 298.

[2] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر،2000 ، ص 172.

ب.5- حجة تلافي تدهور شروط التجارة: تستند هذه الحجة إلى حقيقة مفادها أن تقييد التجارة سوف يحقق مصلحة إحدى الدول على حساب باقي دول العالم، حيث أن فرض الرسوم الجمركية من شأنه أن يدفع المصدر إلى خفض ثمنها حتى يحافظ على ذات القدر من الصادرات، وبالتالي الحفاظ على حصته في السوق الأجنبي، وهذا من شأنه تحسين شروط التبادل طالما أن الدولة ستحصل على كمية أكبر من الواردات مقابل نفس الكمية من الصادرات.

وفي الحقيقة فإن هذه الحجة التي قدمها "J.S.MILL" هي الوحيدة تقريبا التي ستبقى صالحة[1]، حتى في الظروف الساكنة.

ب.6- حجة العمل الرخيص والمنافسة الأجنبية: هذه الحجة غالبا ما تستخدم من طرف الدول المتقدمة ضد سلع الدول النامية ذات اليد العاملة الرخيصة، ويدعي أنصارها أن الصناعة المحلية ستواجه منافسة غير عادلة أمام التدفق الحر للسلع الأجنبية، وأساس المقارنة هنا هو اختلاف الأجور بين البلدان المتقدمة ونظيرتها في الدول النامية. وخير دليل على ذلك الصادرات النسيجية الصينية اتجاه الإتحاد الأوربي.

ب.7- حجة الإغراق السوقي: هنا ينادي أنصار الحماية بضرورة فرض رسوم جمركية على الواردات في حالة ثبوت ممارسة المصدر الأجنبي للإغراق السوقي، باعتبار أن الإغراق هو عبارة عن منافسة غير نزيهة وغير مشروعة[2]. إلا أن الحماية هنا تكون مؤقتة وتزول بزوال حالة الإغراق.

وما يمكن استخلاصه من خلال هذه الحجج المقدمة وغيرها من الحجج التي لا يسعنا تقديمها هنا، أن حجج أنصار الحماية التي تستند إلى اعتبارات اقتصادية، هي في الغالب حجج غير مقبولة ولا تستند إلى أساس متين لدى غالبية مفكري الاقتصاد الدولي، ونحن بدورنا نرى أن الحماية تحت أي ذريعة مهما كانت لا يجب الاستناد عليها لتبرير الموقف من الحماية، وإنما يجب العمل على تطوير القدرات الوطنية المتاحة خاصة العنصر البشري والموارد الأخرى المتوفرة، ويجب استغلالها استغلالا عقلانيا ورشيدا، حتى تقوى على مواجهة الصعاب ورفع التحديات وبلوغ مرتبة متقدمة كغيرنا من الدول والتي كانت بالأمس القريب تعتبر من الدول النامية.

---

[1] بول- أ- ساموسلن، **علم الاقتصاد (العلاقات التجارية والمالية الدولية)**، الجزء 6، ترجمة: مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993، ص 142.

[2] للمزيد من الإطلاع حول الموضوع، أنظر:

- أحمد جامع وصفوت عبد السلام عوض الله، **دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 138- 141.

3.1- سياسة الانفتاح التجاري:

يمكن تعريف سياسة الانفتاح التجاري، بأنها عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية وغير الكمية، التعريفية وغير التعريفية، لتعمل على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة[1].

إن أي دولة تتبع سياسة الانفتاح التجاري تسعى إلى تحقيق على الأقل مكسب من المكاسب التالية التي تنتج عن الانفتاح التجاري[2]:

أ- الانفتاح التجاري يؤدي إلى التخصص في الإنتاج: إن الانفتاح التجاري يتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج، حيث فسح المجال للتبادل التجاري بين الدول يمكن كل منها من أن تتخصص في إنتاج السلع المناسبة لظروفها الطبيعية والتاريخية وبتكاليف منخفضة، وفي هذا التخصص ما يزيد من الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم وهذا بدوره يؤدي إلى حسن استغلال موارد الدولة، بينما إذا اتبعت الدولة سياسة متجهة إلى الداخل (الاكتفاء الذاتي) بتقييد التجارة فسيؤدي ذلك إلى تخصيص بعض موارد الدولة بإنتاج سلع كان الأفضل لها نظرا لضعف إنتاجيتها فيها أن تستوردها من الخارج، مقابل بيع منتجات تملك فيها ميزة ارتفاع الإنتاجية.

ب- الانفتاح التجاري يؤدي إلى توسيع السوق: إن تقسيم العمل والتخصص يتوقف على مدى اتساع السوق، فإذا كان هناك حرية في التبادل، فإن السوق تصبح واسعة وشاملة لأسواق عدد كبير من الدول. وتوسيع السوق هذا يمكن من توفير تشكيلة كبيرة من المنتجات للمستهلك، وبالتالي المنفعة التي يجنيها المستهلك ترتفع بما أنه يشتري عدد أقل من كل منتج من هذه التشكيلة الكبيرة مما يؤدي إلى مرونة في الطلب وبالتالي انخفاض في الأسعار.

جـ- الانفتاح التجاري يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع: إن الانفتاح على الخارج وما ينجر عنه من تقسيم للعمل والتخصص الدولي يؤدي إلى انخفاض حاد في أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة، من شأن ذلك أن يعود بالمنفعة على المستهلك والمنتج في آن واحد، فالمستهلك يستطيع أن يحصل على أجود أصناف السلع بأحسن ثمن، أما المنتج فيمكنه التوسع إلى أقصى حد في نواحي الإنتاج الأخرى التي توفر له أسباب التفوق فيستنفع بمزايا التخصص انتفاعا كاملا وينتج عن ذلك استغلال الموارد في العالم على أحسن وجه.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية (تحليل كلي)** ، الجزء الثاني، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2002، ص 133.

[2] عادل أحمد حشيش و مجدى محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة،مصر،2005، ص293-296.

د- الانفتاح التجاري يؤدي إلى التقدم التقني والمنافسة: يؤدي الانفتاح التجاري إلى تنافس الدول في إنتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة وتنشيط الإنتاج وتشجيع التقدم التقني وتحسين وسائل الإنتاج. فلو أن أحد المنتجين استخدم اختراعا لآلة جديدة ذات قدرة إنتاجية مرتفعة تؤدي إلى خفض نفقة إنتاج الوحدات المنتجة، فإنه يستطيع أن ينافس المنتجين الآخرين الذين لم يستخدموا مثل هذا الاختراع، وبالتالي يستطيع أن يبيع بسعر أقل من سعرهم، فإذا أراد هؤلاء المنتجين الاستمرار في السوق وجدوا أنفسهم مضطرين إلى استخدام مثل هذه الآلة الجديدة أيا كانت الخسارة التي قد تنجم عن تخليهم عن الآلات القديمة، ويستفيد بالطبع المستهلك في النهاية من تلك المنافسة لأن ثمن السلعة سينخفض. وينطبق هذا التحليل على المنافسة الداخلية والدولية معا.

هـ- الانفتاح يحد من قيام الاحتكارات: إن الانفتاح يمنع قيام الاحتكارات، إذ يستطيع المستهلك أن يدافع عن نفسه ضد استغلال محتكر ما بشراء سلع من الخارج، بالمقابل إذا عزلت الدولة السوق المحلية بإتباع سياسة الحماية، فإن ذلك يساعد تلك المشروعات على البقاء، ويمكن لها السيطرة على السوق المحلية سيطرة احتكارية دون أن تخشى منافسة المنتجات المماثلة الأجنبية التي تباع بسعر أقل.

و- الانفتاح التجاري يؤدي إلى الإنتاج الكبير: إن الانفتاح التجاري يؤدي إلى زيادة الإنتاج لأنه يساعد المشروعات الإنتاجية للوصول إلى الأحجام المثلى. فكثير من المشروعات في الدول النامية لا تتمكن من بلوغ الحجم الأمثل بسبب ضعف الطلب المحلي على السلع التي تنتجها، وبالتالي فهي لن تتمكن من تخفيض التكاليف إلى أقصى حد ممكن. فالدولة التي تحد من المنافسة بتقييد دخول السلع الأجنبية المماثلة قد تسيء إلى الاقتصاد المحلي، لأنها تساعد بقاء المشروعات بعيدة عن الأحجام المثلى وتنتج بنفقات مرتفعة بعيدة عن تلك التي تنتج بها المشروعات ذات الأحجام المثلى.

2- القيود التعريفية وأثرها على الانفتاح التجاري:

1.2- تعريف الرسوم الجمركية: هي ضريبة تفرضها الدولة على سلعة بمناسبة عبورها الحدود الوطنية ودخولها الإقليم الجمركي في شكل واردات، أو خروجها منه في شكل صادرات[1].

وبهذا تكون الضريبة المفروضة على الصادرات والواردات بشقيها ما يعرف بالتعريفة الجمركية والتي تمثل قوائم السلع المفروضة عليها الضريبة، فالتعريفة الجمركية عبارة عن جدول يحتوي على الرسوم الجمركية بأنواعها المختلفة[2].

---

[1] Maurice Bye, **Relation Economique Internationale** ,Dalloz, Paris, 1971, p 342.

[2] عبد الخالق جودة، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982، ص162.

2.2- أنواع الرسوم الجمركية: يمكن التمييز بين أنواع الرسوم الجمركية على أساس كيفية تقديرها أو على أساس الغرض من فرضها.

أ- على أساس كيفية تقدير الرسم: نفرق عادة بين الرسوم القيمية والنوعية والمركبة:

- الرسوم القيمية: يفرض الرسم القيمي بنسبة معينة من قيمة السلعة المستوردة.
- الرسوم النوعية: يفرض الرسم النوعي بمبلغ محدد على كل وحدة من وحدات السلعة المستوردة.
- الرسوم المركبة: هي توليفة من الرسوم القيمية والرسوم النوعية.

ب- على أساس الغرض من الرسم: تفرض الرسوم الجمركية عادة لغرضين مالي وحمائي.

- الرسوم المالية: هي الرسوم التي تؤسس بهدف إيجاد مورد مالي للخزينة العامة.
- الرسوم الحمائية: هي الرسوم التي تؤسس بهدف حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية.

يمكن اعتبار الرسم ماليا إذا كانت الصناعة الوطنية تقوم بإنتاج نفس النوع من السلع المستوردة وتخضع لرسم يعادل الرسم المفروض على تلك السلع المستوردة، أو أن مثل هذه الصناعة المحلية لم يكن موجودا أصلا. أما ما عدا ذلك من حالات فيعتبر الرسم عندها من رسوم الحماية[1].

غير أن الغرض المالي قد يتعارض مع الغرض الاقتصادي، لا سيما عندما يكون الرسم مرتفعا، فهو يؤدي إلى انخفاض الحصيلة المالية للدولة نتيجة انخفاض الواردات وخاصة إذا كان الطلب المحلي على السلعة مرنا.

3.2- آثار الرسوم الجمركية على درجة الانفتاح التجاري:

عرفنا أن الرسوم الجمركية هي ضرائب غير مباشرة، وتتخذ عدة أشكال حسب نوعها، وبحسب الغرض الذي تفرض عليه، وحسب الهدف منها، فهي تفرض على السلع المستوردة من الخارج، حيث تؤدي إلى رفع سعر السلعة، وبالتالي يكون لها آثار مختلفة على العديد من الظواهر والمتغيرات الاقتصادية الخاصة بالبلد الذي يقوم بفرض مثل هذه الضرائب، إلا أننا هنا سوف نركز على دراسة أثرها على درجة الانفتاح التجاري فقط.

1.3.2- التحليل الجزئي لضرائب الاستيراد وأثرها على درجة الانفتاح التجاري:

بافتراض أن صناعة في دولة ما صغيرة، مما يعني أن التغيرات في هذه الصناعة لا تؤثر على السعر الدولي، وبالتالي تكون متلقية للسعر، ولهذا سوف يتم إهمال أية آثار قد تنجم على الاقتصاد الكلي من تكيفات الصناعة. ويستند هذا التحليل على استخدام منحنيات العرض والطلب كما هو موضح في الشكل التالي:

---

[1] محمد الناشر، **التجارة الداخلية و الخارجية : ماهيتها ، تخطيطها**، منشورات جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية، سوريا، 1977، ص 236.

الشكل رقم (1-1): التحليل الجزئي لضرائب الاستيراد

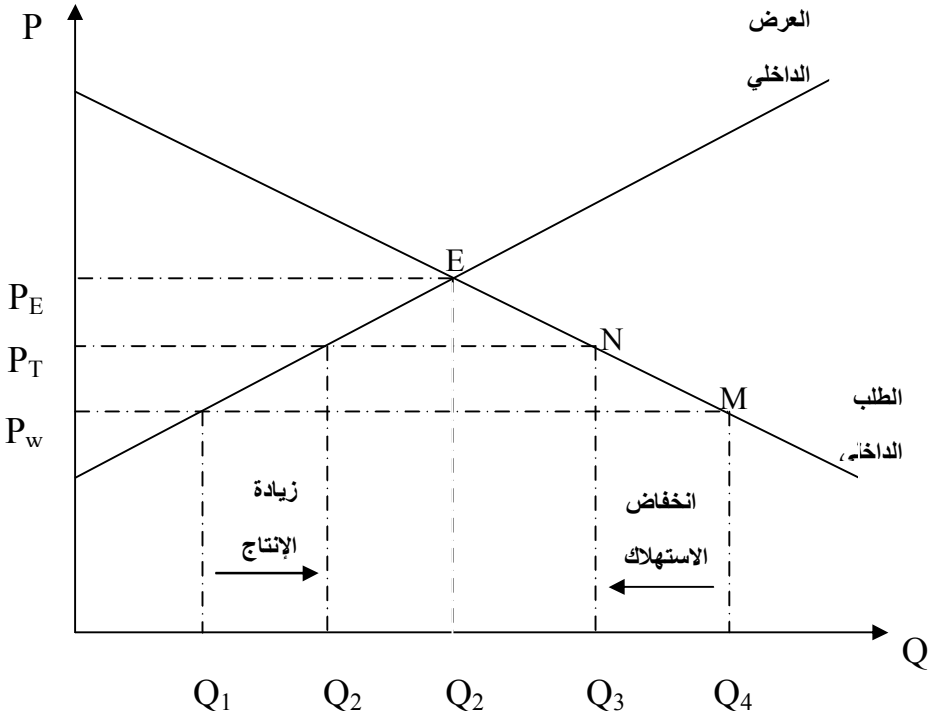

المصدر: حسام علي داود وأيمن أبوخضيرة، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص 79.

في حالة غياب التجارة، يكون التوازن في التجارة محليا، عند التقاء الطلب المحلي مع العرض المحلي عند النقطة E ويتحدد السعر التوازني المحلي عند النقطة P_E .

في ظل التجارة الحرة، يكون السعر الدولي P_w، والذي يمثل السعر الذي تستورد به الدولة السلعة. وعند هذا السعر فإن الطلب المحلي يساوي Q_4 والعرض المحلي Q_1. وبالتالي فإن الواردات من السلعة تكون مساوية للفرق بين الإنتاج المحلي (العرض المحلي)Q_1 والاستهلاك المحلي (الطلب المحلي) Q_4، أي أن المستوردات تمثل المسافة Q_1Q_4. وعند السعر التوازني المحلي P_E يكون العرض الإجمالي (الإنتاج المحلي Q_1 مضافا إليه المستورداتQ_4) يساوي الطلب المحلي.

نفترض الآن أن الدولة قامت بفرض ضريبة استيراد تساوي المقدار T، فالأثر الفوري لهذه الضريبة هو ارتفاع السعر المحلي للسلعة بمقدار الضريبة T ليصبح P_T.

إن ارتفاع السعر له آثار متعددة على كميات كل من الإنتاج والاستهلاك والاستيراد، والذي يمكن استنتاجها من الشكل(1-1) كما يلي:

أ- الاستهلاك المحلي : يؤدي ارتفاع أسعار السلعة إلى انخفاض الاستهلاك المحلي من Q_4 إلىQ_3 إلى الانتقال من النقطة N إلى M على منحنى الطلب المحلي.

ب- الإنتاج المحلي: يزداد الإنتاج المحلي من Q_1 إلى Q_2 وهذا لتوسع المنشآت في إنتاجها والسبب في ذلك أن المنتجين المحليين لا يدفعون ضريبة الاستيراد.

جـــ- الكميات المستوردة: نتيجة للأثرين السابقين (زيادة الإنتاج المحلي، وانخفاض الاستهلاك المحلي) فإن المستوردات سوف تنخفض من Q_1Q_4 إلى Q_2Q_3 ، وبالتالي درجة الانفتاح التجاري سوف تنخفض.

3.2. 2- التحليل الكلي لضرائب الاستيراد وأثرها على درجة الانفتاح التجاري:

إن فرض ضريبة استيراد على السلع الأجنبية يؤدي إلى زيادة إنتاج بدائلها في الاقتصاد المحلي، ومنه فإن الموارد الاقتصادية يجب أن تنتقل لهذه الصناعة، مما يؤثر على صناعات أخرى في الاقتصاد بسبب انتقال الموارد منها. مثل هذه الآثار الناتجة عن الصناعات الأخرى لا يمكن فهمها إلا باستخدام أسلوب التحليل الكلي، أي باستخدام منحنى إمكانيات الإنتاج الذي يمثل جانب العرض الكلي، وخريطة السواء المجتمعية التي تمثل جانب الطلب الكلي. فبافتراض وجود دولتين وسلعتين وعنصرين إنتاجيين ووجود المنافسة التامة وكذا توفر جميع فرضيات نموذج 'هكشر- أولين' في التجارة الدولية، فإن الشكل الآتي يوضح لنا الآثار الاقتصادية العامة لضرائب الاستيراد[1].

الشكل رقم (1-2): تحليل التوازن العام لضريبة الاستيراد

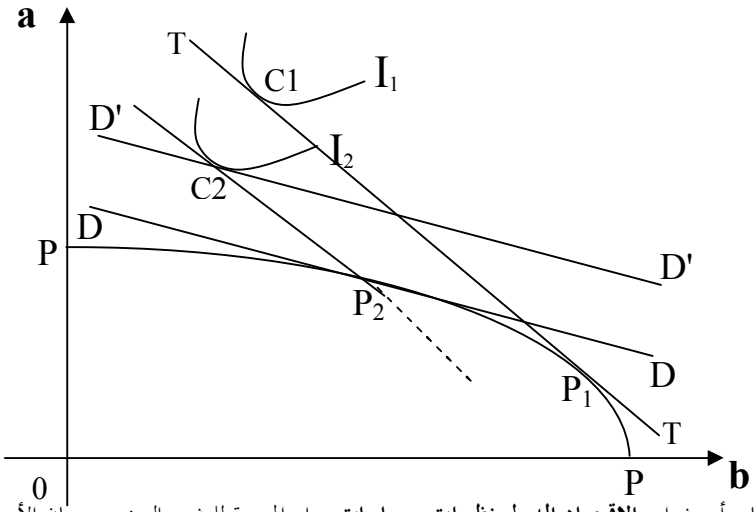

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2007، ص 345.

ميل المستقيم TT يبين شروط التجارة وهي ثابتة حيث ينتج الاقتصاد عند النقطةP_1 حيث يمس خط السعر الدولي TT منحنى إمكانيات الإنتاج PP، بينما يستهلك عند النقطة C_1 حيث يمس خط السعر الدولي منحنى السواءI_1 ، وبذلك فإن الدولة (الاقتصاد) تصدر السلعة b وتستورد السلعة a لأن السعر النسبي الدولي لسلعة b أعلى من السعر النسبي المحلي لها. فإذا قامت الدولة بفرض ضريبة استيراد على السلعة a فإن الأثر الأولي هو رفع السعر النسبي المحلي للسلعة a (تخفيض السعر النسبي المحلي للسلعة b)

[1] طالب محمد عوض، **التجارة الدولية نظريات وسياسات**، معهد الدراسات المصرفية، الطبقة الأولى، الأردن، 1995، ص168.

حيث يتغير معدل التبادل المحلي ويتساوى مع الخط DD الذي له ميل أقل من ميل الخط TT، عاكسا بذلك الارتفاع في السعر النسبي للسلعة a، أي أن ضريبة الاستيراد تخلق فجوة بين الأسعار المحلية والأسعار الدولية وبالتالي تؤثر على قرارات الإنتاج والاستهلاك المحلي.

كما أن الارتفاع في سعر السلعة a النسبي يؤدي إلى زيادة إنتاج السلعة a وتخفيض إنتاج السلعة b كما هو موضح في الشكل(1-2) بالانتقال من النقطةP_1 إلى النقطة P_2 ، حيث يمس خط السعر المحلي DD منحنى إمكانيات الإنتاج، وبافتراض ثبات الأسعار الدولية فإن التجارة الدولية الحرة ستحدث عبر الخط C_2P_2 الموازي للخط TT، وبذلك فإن نقطة الاستهلاك ستتغير بسبب هذا التغير السعري، ويحدث التوازن الاستهلاكي الجديد عند النقط C_2، حيث يمس منحنى السواء I_2 خط الأسعار المحلية المتضمنة لضريبة الاستيراد'D'D. ويلاحظ أنه عند نقطة الاستهلاك الجديدة C_2 يكون خط السعر الدولي يتقاطع مع منحنى السواء I_2.

عند هذا التوازن الإنتاجي والاستهلاكي الجديد فإن الاقتصاد المحلي سيستمر في تصدير b واستيراد a ولكن بكميات أقل من السابق، وقد أدت ضريبة الاستيراد على السلعة a إلى تشجيع الإنتاج المحلي من السلعة a، وبالتالي تقليل الاعتماد على الاستيراد، ومن ناحية أخرى فقد أدت هذه الضريبة إلى تقليل الإنتاج المحلي من السلعة b وتقليل الصادرات منها، وبالتالي في الأخير نستطيع أن نقول أن الرسوم الجمركية تعمل على تخفيض درجة الانفتاح التجاري.

3- القيود الجمركية غير التعريفية السعرية وأثرها على الانفتاح التجاري:

يمكن تعريف السياسة الجمركية غير التعريفية بأنها أية أداة تجارية تستخدمها الجمارك باستثناء التعريفة الجمركية والتي تؤدي إلى انحراف تدفق السلع والخدمات المتاجر بها دوليا وانعكاس ذلك على نمط التجارة الحرة. ومن بين القيود غير التعريفية نجد القيود غير التعريفية السعرية وهي كل أداة تجارية تستخدم من أجل التأثير في أسعار كل من الصادرات والواردات في عمليات المبادلة الدولية. ونميز هنا أربعة أنواع من القيود غير التعريفية السعرية والتي تضم: الإعانات، الرقابة على الصرف، تخفيض العملة والإغراق.

1.3- الإعانات:

1.1.3- مفهومها: الإعانات هي مجموعة من الإجراءات الغرض منها تيسير الأمر على المصدرين تشجيعا لهم على مزاولة نشاطهم في الأسواق العالمية وتدعيمه سواء من الناحية الكمية (حجم الصادرات) أو الكيفية (نوع المنتجات والخدمات المقدمة) [1]، وتأخذ الإعانة صورتين هما:

أ- إعانات الاستيراد: وهي إعانات مقدمة للواردات قصد دعم الاقتصاد الوطني ومختلف الأنشطة الاقتصادية بما فيها النشاط التصديري وقطاعات صناعية محددة تعتمد على مستلزمات الإنتاج المستورد من الخارج، ويتم ذلك إما ببيع السلعة المستوردة بأقل من سعر شرائها[2]، وإما في شكل إعفاءات جمركية على الواردات.

ب- إعانات التصدير: هي مساهمات تقدمها الدولة للمصدر المحلي أو مستهلك الصادرات الأجنبي بهدف تشجيع وتنمية الصادرات لمواجهة المنافسة الأجنبية بالأسواق العالمية[3].

2.1.3- أنواع الإعانات:

يمكن أن نفرق بين نوعين من الإعانات[4]:

أ- إعانة مباشرة: تأخذ شكل مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي وإما على أساس نوعي.

ب- إعانة غير مباشرة: تتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات الغرض منها تحسين حالته المالية وتأخذ هذه الإعانات الأشكال التالية:

- الإعفاءات الضريبية، ومنها الاستثناء من بعض الضرائب أو الخفض من معدلات الضرائب أورد ما دفع منها، أو إعفاء جزء من الأرباح من الضرائب إذا استخدم في أغراض معينة هدفها زيادة إنتاجية المشروع.
- التسهيلات الائتمانية، سواء ما يتعلق بالقروض قصيرة الأجل أو القروض الطويلة الأجل وذلك بخفض أسعار الفائدة وزيادة حجم السلفيات والتسامح في الآجال...

---

[1] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص245.

[2] عبد الخالق جودة، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص163.

[3] مصطفى عز العرب، **سياسات وتخطيط التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص173.

[4] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص246.

- تقديم بعض الخدمات التي تعود على المشروعات بالنفع ومثال ذلك الاشتراك في الأسواق والمعارض الدولية وتتحمل جزء على الأقل من النفقات اللازمة لذلك (كنقل البضائع المعروضة، إقامة مباني مصاريف...).

3.1.3- أثر الإعانات على درجة الانفتاح التجاري:

إن الآثار الناشئة عن منح إعانة الصادرات، يمكن تحديدها من خلال الرسم البياني في الشكل (1-3):

الشكل رقم (1-3):التمثيل البياني لإعانات الصادرات

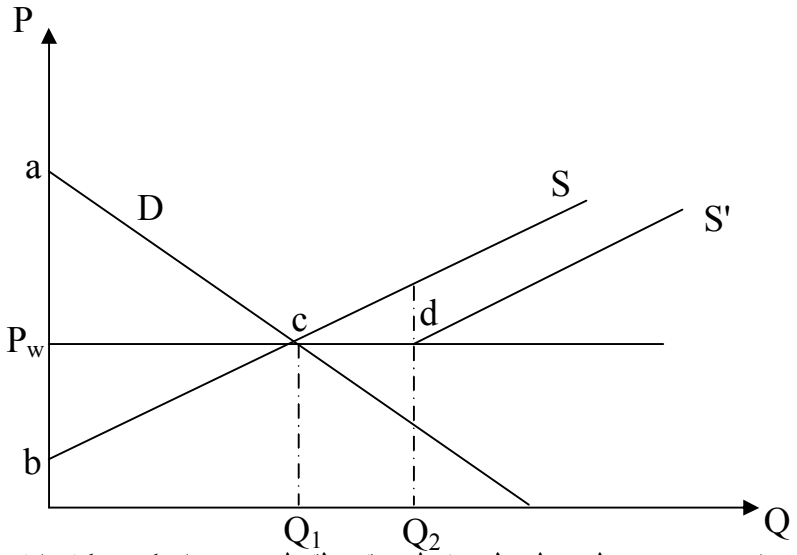

المصدر: عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية(حالة الجزائر)**، رسالة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2003،ص154.

بافتراض أن منحنى الطلب المحلي على سلعة معينة هوD، وأن العرض المحلي لهذه السلعة يمثله المنحنى S وأن السعر في السوق العالمي يتحدد عند المستوى P_w، وهو في نفس الوقت السعر التوازني في الداخل، وفي هذه الحالة يكون البلد ليس بمصدر ولا بمستورد لهذه السلعة.

في حالة قيام الدولة بتقديم إعانة لمصدري هذه السلعة على كل وحدة من السلعة المصدرة، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة عرض هذه السلعة. ولكن نتيجة لأن الإعانة لا تمنح إلا للجزء المصدر للخارج فقط دون أن يستفيد منها المنتج بالنسبة للجزء الذي يباع بالداخل، لذلك لا ينتقل منحنى العرض بكامله إلى الأسفل، بل ينتقل ذلك الجزء الذي يقع أعلى مستوى السعر P_w. وعليه فإن منحنى العرض يأخذ الشكل المنكسر 'bcdS، وهذا يعني أن المنتجين المحليين يقومون بإنتاج الكمية Q_2 حيث يصرفون الكمية Q_1 في السوق المحلية، أما الكمية المتبقية وتقدر بـ Q_2 -Q_1 فيصدرونها للخارج، وبالتالي نستطيع القول بأن إعانات الصادرات أثرت على درجة الانفتاح التجاري بالإيجاب، لكن الأثر النهائي للإعانات على زيادة الصادرات يتوقف على رد فعل الدول المستوردة التي قد تلجأ إلى معاملة عكسية للإعانة بفرض رسوم

جمركية إضافية مساوية لمقدار الإعانة على السلعة التي منحت إعانة تصدير، مما ينتهي برفع ثمنها في سوقها المحلي وبالتالي يذهب أثر الإعانة، كما أنه قد يمنح البلد المستورد إعانة مماثلة لمنتجاته المحلية حتى تستطيع منافسة السلع المعانة في الأسواق الخارجية.

2.3- الإغراق:

1.2.3- مفهوم الإغراق:

عندما يقوم المحتكر سواء كان مشروع أو دولة بتصدير سلعة معينة، ينشأ التساؤل بخصوص السياسة السعرية للمحتكر، فقد يحدد سعرا واحدا لكل من المبيعات المحلية والصادرات أو قد يجد من المربح أن يفرق بين الطلب المحلي والطلب الأجنبي على السلعة، بحيث يقوم بسياسة التمييز السعري حيث يطلب سعرا مختلفا في السوق المحلي عن السعر الذي يطلبه في السوق الأجنبي[1].

يمكن القول أيضا بأن الإغراق هو بيع السلعة بالأسواق الأجنبية بثمن أقل من الثمن الذي تباع به نفس السلعة في نفس الوقت، وبنفس الشروط في السوق الداخلية. وهو تعريف يميز بين أصناف السلعة الواحدة ومقارنة الأثمان في وقت واحد، إذ قد تتغير الأثمان بين فترة التصدير والاستيراد، وأن سعر البيع في السوق المحلي والعالمي يخضع لنفس الشروط، إذ قد يكون البيع نقدا في أحد السوقين ولأجل في السوق الآخر[2].

إذن فالتعريف الشامل للإغراق هو أن تباع السلعة في نفس الوقت وبنفس الشروط في الخارج، بسعر أقل من سعر البيع في نفس السوق المحلي.

ولنجاح سياسة الإغراق لا بد من توافر شرطين أساسيين[3]:

- فصل السوق الوطني عن السوق الأجنبي بحيث لا يمكن إعادة استيراد السلعة وبيعها في السوق المحلية والاستفادة من فارق الأسعار.

- أن تكون مرونة الطلب في السوق الأجنبي للسلعة التي تمارس بها الإغراق أكبر من مرونة طلبها في السوق المحلي.

---

[1] عبد الخالق جودة، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 141.

[3] حازم الببلاوي، **نظرية التجارة الدولية**، دار المعارف، الإسكندرية، 1986، ص204.

2.2.3- أنواع الإغراق:

يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الإغراق:

أ- الإغراق الاستثنائي: الذي يفسر بظروف استثنائية طارئة خاصة، كالرغبة في التخلص من فائض سلعة معينة في آخر الموسم فيتم تصريفها إلى الخارج بأسعار منخفضة[1].

ب- الإغراق المؤقت: وهو يهدف إلى غرض معين وينتهي بتحقيق هذا الغرض، ومثال ذلك البيع بأسعار منخفضة بقصد غزو أسواق جديدة بغرض النفاذ إليها تمهيدا للتمكن فيها أو الرغبة في القضاء على منافسة أجنبية مؤقتة، أو لمنعها من إقامة مشاريع جديدة. وفي هذه الحالة فإن المغرق يتحمل خسائر سياسته المؤقتة الذي يأمل أن يعوضها في المستقبل، أو أنه يأخذ بهذه السياسة ليجنب نفسه تحمل خسائر أكبر[2].

جـ- الإغراق الدائم: وهو الاستمرار في بيع السلع في السوق الخارجي بسعر أقل من السعر المحلي ويحدث هذا عندما تستطيع أي منشأة الفصل بين عملائها إلى مجموعتين أو أكثر بناءا على الاختلاف في مرونات الطلب بالنسبة لمنتجاتها، الأمر الذي يمكنها من زيادة أرباحها، حيث تبيع المنشأة في السوق المحلي بسعر مرتفع نظرا لانخفاض مرونة الطلب فيه، وتبيع في السوق الخارجي بسعر منخفض نظرا لارتفاع مرونة الطلب فيه، وتنجح هذه السياسة القائمة على التمييز السعري بين الأسواق المختلفة طالما أنه من غير الممكن تحقيق أرباح بإعادة تصدير السلعة من السوق المنخفضة السعر إلى السوق المرتفعة السعر نسبيا بسبب نفقات المواصلات أو التأمين أو الضريبة التي تقيد الواردات من هذه السلعة في بلد المنتج[3].

3.2.3- أثر الإغراق على درجة الانفتاح التجاري[4]:

أ- أثر سياسة الإغراق على الدولة المصدرة: تؤدي سياسة الإغراق الدائم إلى زيادة حجم الصادرات وزيادة مستوى الدخل وزيادة استهلاك الطاقات الإنتاجية، فإذا كان البلد يعتمد بدرجة كبيرة على النشاطات التصديرية بحيث أن المنافع الناتجة عن الإغراق تزيل كل اعتقاد بأن هناك منافع قد ضاعت على السوق المحلية نتيجة كون الأسعار المحلية أكثر ارتفاعا مقارنة مع الأسعار الأجنبية، غير أن المستهلك نفسه قد يتضرر إذا كانت السلعة المغرقة مادة أولية، أو وقود ستستعملها الدول المنافسة في إنتاج سلعة أخرى تكون تكلفة الإنتاج فيها أقل منها في الدولة المصدرة لتلك السلعة. ذلك ما حدث لألمانيا قبل الحرب العالمية

---

(1) زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص291.

(2) عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص249- 250.

(3) علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، مرجع سبق ذكره، ص372.

(4) عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص249- 250.

الثانية، حيث كانت تبيع الصلب لهولندا بثمن أقل من الثمن المحلي، فأدى ذلك إلى نقص نفقات إنتاج السفن في هولندا عنه في ألمانيا، الأمر الذي ساعد على ازدهار تلك الصناعة في هولندا وتفوقها فيها على معظم دول أروبا.

ب- أثر سياسة الإغراق على الدولة المستوردة(الدولة المغرق فيها):

ب.1- حالة الإغراق المؤقت: إن الإغراق المؤقت كثيرا ما يضر بمصالح المنتجين ويحملهم خسائر كبيرة لأن هدف المغرق هو القضاء على الصناعة المحلية التي تنتج سلعا منافسة عن طريق البيع بأسعار منخفضة مما يؤدي إلى تدهور الصناعة الوطنية، ما عدا إذا تمكنت من الصمود. أما إذا لم تتمكن من الصمود فإن القائمين بالإغراق سرعان ما يسيطرون على السوق الوطنية، ويفرضون أسعارا مرتفعة. وفي هذه الحالة تصبح الحماية ضد الإغراق ضرورية لحماية الاقتصاد الوطني.

ب.2- حالة الإغراق الدائم: في هذه الحالة يؤدي الإغراق إلى تخفيض سعر السلعة المستوردة باستمرار وهذا ما يزيد من درجة الانفتاح التجاري، ومن ثم فإن الحماية ضد هذا النوع من الإغراق من شأنها أن تحرم المستهلكين من الحصول على سلع رخيصة.

3.3- الرقابة على الصرف:

1.3.3- تعريف الرقابة على الصرف: يقصد بالرقابة على الصرف الأجنبي تدخل الدولة في سوق الصرف عن طريق وضع بعض القيود على حرية الأفراد في التصرف فيما يحصلون عليه من عملات أجنبية أو في الحصول على ما يحتاجونه من هذه العملات، أو الاحتفاظ بها أو التعامل بها[1].

ولا يتحدد سعر الصرف في ظل الرقابة عند مستوى التوازن بين عرض الصرف الأجنبي وطلبه بل إن الطلب الفعلي على الصرف الأجنبي يتحدد بواسطة الدولة في حدود الكمية المعروضة أي أن الإجراءات الإدارية تحل محل قوى السوق في تحديد سعر الصرف.

2.3.3- أشكال الرقابة على الصرف: يمكن للرقابة على الصرف أن تأخذ العديد من الأشكال، بعضها متشدد والبعض الآخر متساهل. ويمكن ذكر أشكال الرقابة على الصرف في النقاط التالية[2]:

أ- الرقابة الكاملة: وتعتبر أكثر أشكال الرقابة على الصرف تشددا بحيث تحتكر الدولة التعامل في النقد الأجنبي بالكامل (جميع العملات الأجنبية بيعا وشراء).

---

[1] محمد خليل برعي، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1978، ص 300.

[2] محمد خليل برعي، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص300.

ب- الرقابة الجزئية: في هذا الشكل من الرقابة يقتصر تدخل الدولة في سوق الصرف على أنواع معينة من العملات الأجنبية، فتمنع الأفراد من التعامل بها، على أن تترك بقية العملات الأخرى ليخضع التعامل فيها لعوامل العرض والطلب.

وتجدر الإشارة إلى أن الشكلين الأول والثاني للرقابة على الصرف يتطلبان ضرورة وجود نظام الحصص وتراخيص الاستيراد جنبا إلى جنب.

جـــ- فرض أسعار متعددة للصرف:كوسيلة من وسائل الرقابة على الصرف قد تفرض الدولة أسعارا متعددة للصرف بالنسبة للعملة الواحدة. من ذلك قد تفرض سعرا معينا للبيع، وسعر آخر لشراء العملة الواحدة من العملات الأجنبية. بحيث يكون الفرق بينهما قد يمنع قيام أي مضاربة على العملة الوطنية، ويكون مانعا أو على الأقل مقلصا لعملية هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وتعمل الدولة بذلك كما لو أنها تفرض عقوبة على رأس المال المتوجه نحو الخارج. هذه العقوبة تساوي مقدار الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء.

3.3.3- أثر رقابة الصرف الأجنبي على درجة الانفتاح التجاري: إن الأثر المباشر للرقابة على الصرف الأجنبي هو التحكم في التجارة الخارجية للبلد تصديرا واستيرادا، إلا أن هناك خصوصيات للرقابة على الصرف في التأثير في نمط التجارة الدولية مقارنة بالوسائل الفنية الأخرى، فقد يكون نظام الحصص ذو فعالية كبيرة في تقييد حجم التجارة الخارجية إلا أن أثره على حركة رؤوس الأموال يكون منعدما، فقد تستخدم الدولة الرقابة على الصرف الأجنبي للتأثير على حركة رِؤوس الأموال إذا كان لها آثار سلبية على الاقتصاد، كحالة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

غير أن إتباع الدولة لنظام الرقابة على الصرف الأجنبي، من خلال الإشراف الإداري على عمليات الصرف الأجنبي، وتقييد الأفراد في التعامل به من شأنه أن يؤدي إلى ظهور السوق السوداء، وكون أن المتعامل في السوق السوداء معرض للوقوع تحت طائلة القانون، ذلك ما يدفع بسعر الصرف في السوق السوداء إلى الارتفاع إلى أعلى من السعر الرسمي، وهو ما يعتبر تأمينا ضد المخاطرة التي يتحملها المتعامل في السوق السوداء [1].

(1)سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص 67.

3.3- تخفيض سعر الصرف:

1.4.3- مفهوم تخفيض سعر الصرف: يقصد بتخفيض سعر الصرف كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ويرفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية[1].

2.4.3- الأسباب الداعية إلى تخفيض سعر الصرف: في الحقيقة ثمة عدة أسباب تؤدي بالدولة إلى تخفيض سعر عملتها الوطنية والتي سنوجزها فيما يلي[2]:

- علاج أو تحسين مركز ميزان المدفوعات على اعتبار أن التخفيض يشجع التصدير و يقيد الاستيراد، كما يحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج ويحث على إعادتها.

- زيادة دخول المنتجين الوطنيين خاصة الذين تدهورت أسعار منتجاتهم في الأسواق العالمية على اعتبار أن تخفيض سعر الصرف يرفع من قيمة الصادرات المقومة بالعملة الوطنية كما يخفف عبئي مديونيتهم.

- معالجة البطالة عن طريق تشجيع صناعات التصدير.

- يعتبر تخفيض العملة بمثابة إجراء أولي لانتهاج سياسة نقدية تضخمية، حيث يعمد البنك المركزي إلى إعادة تقويم رصيده الذهبي، حتى تكون لديه الفرصة الممكنة للتوسع في الإقراض والإصدار.

- تعمد الدولة للتخفيض عندما تسبقها إلى ذلك دولة أخرى ترتبط معها بعلاقات تجارية، مخافة أن يتحول طلب هذه الأخيرة عن منتجات الدولة الأولى.

3.4.3- أثر تخفيض سعر الصرف على درجة الانفتاح التجاري[3]:

أ- أثر التخفيض على الصادرات: يقاس مدى نجاح تخفيض العملة، بقدرتها على تنشيط نمو الصادرات حيث في أعقاب تخفيض سعر الصرف يترتب على ذلك انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية وبالتالي يمكن لعرض الصادرات أن يزداد نتيجة زيادة الطاقات أو استخدام طاقات لم تكن تستخدم أو تحويل الموارد الإنتاجية من قطاعات بدائل الواردات والسلع غير المقابلة للتبادل (الداخلية في الاقتصاد). كما أن الطاقات الإنتاجية يمكنها أن تزداد نتيجة الزيادة في رأس المال الأجنبي أو ادخار وطني أعلى أو تحسين الكفاءة في الاستثمار.

---

[1] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص394.

[2] عادل أحمد حشيش ومحمود مجدي شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 241-242.

[3] عادل أحمد حشيش ومحمود مجدي شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 242-243.

مما يسهل توسيع الطاقات القائمة أن يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى تخفيض التكاليف والأسعار المحلية بالنسبة للتكاليف والأسعار السائدة في الخارج ، مما يزيد ربحية إنتاج السلع القابلة للتصدير.

في ظل التحليل السابق، إن تخفيض سعر الصرف سيميل مبدئيا لأن يخفض الأسعار الخارجية للصادرات، وعند هذه الأسعار المنخفضة سيزداد الطلب الخارجي على الصادرات، مما قد يؤدي بدوره إلى رفع الأسعار الخارجية للصادرات.

في الأخير نشير إلى أن مقدار الزيادة في الصادرات عند تخفيض سعر الصرف يتوقف على مرونة الطلب الخارجي على الصادرات ومرونة العرض المحلي لسلع التصدير.

ب- أثر التخفيض على الواردات: إن الأثر المبدئي لتخفيض سعر الصرف هو رفع الأسعار الحقيقية للواردات وانخفاض القوة الشرائية الحقيقية للدخل، مما قد يؤدي إلى الانخفاض في الطلب المحلي على الواردات، الذي قد يؤدي بدوره إلى خفض سلع الاستيراد. وفي الأخير نشير إلى أن مقدار الانخفاض في الواردات عند تخفيض سعر الصرف يتوقف على مرونة الطلب المحلي للواردات ومرونة العرض الأجنبي للواردات.

4- القيود الجمركية غير التعريفية الكمية وأثرها على الانفتاح التجاري:

من بين القيود غير التعريفية نجد أيضا القيود غير التعريفية الكمية وهي كل أداة تجارية تستخدم من أجل التأثير في كميات كل من الصادرات والواردات في عمليات المبادلة الدولية. ونميز هنا أربعة أنواع من القيود غير التعريفية الكمية والتي تضم: الحظر أو المنع، نظام الحصص، تراخيص الاستيراد وقيود التصدير.

1.4- الحظر أو المنع[1]: وهو حظر دخول أو خروج سلعة معينة لأسباب خاصة، وقد يكون هذا الحظر مؤقت أو دائم ، ويتم اللجوء إلى نظام الحظر لأسباب عديدة منها:

- أسباب مرتبطة بالمصلحة الاقتصادية العامة: مثل المنتجات التي تضر بالمستهلك كالمخدرات وتجارة الأسلحة التي يمارسها الخواص، أو فيما يخص المنتجات التي تضر بالمنتجين كالسلع التي تهدد الصناعات الناشئة، كما قد تحظر الدولة استيراد سلعة تراها كمالية.

- أسباب سياسية: يحدث هذا النوع من الحظر عندما تمتنع الدولة عن ممارسة التجارة مع دولة معينة بسبب اختلاف وجهات النظر السياسية أو مواقف عقائدية معينة.

- أسباب صحية: عند انتشار الأوبئة في بلد ما تقرر البلدان الأخرى منع الاستيراد منه والتصدير إليه.

---

[1] مجدى محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص 128.

ولا يعتبر المنع نظاما للحماية بل هو الامتناع عن التبادل الدولي للسلع خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالسلع والخدمات غير الممنوعة دوليا، وبهذا الشكل يمثل تهديدا للتجارة الدولية.

2.4- نظام الحصص:

1.2.4- مفهوم نظام الحصص: هو ذلك النظام الذي تحدد بمقتضاه الدولة الحد الأقصى للكميات أو القيم التي تصرح باستيرادها أو تصديرها من سلعة معينة خلال فترة زمنية محددة، وتطبيق هذا النظام أكثر شيوعا بالنسبة للاستيراد[1].

قد تحدد الحصة المستوردة على أساس القيمة، لا سيما عندما يكون الهدف هو تخفيض الاستيراد تدعيما لميزان المدفوعات، لكون أن الحصة القيمية تحدد مسبقا مقدار عبء الاستيراد الذي يتحمله ميزان المدفوعات، غير أنها أحيانا قد لا تكون فعالة خاصة إذا قام البلد المصدر بتخفيض أسعاره.

أما تحديد الحصة على أساس الكمية، بالوزن، الحجم، أو الوحدات، فإن ذلك سيساعد على تحقيق مبدأ الحماية، حيث لا يتضرر المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية. غير أنه قد يترك المجال مفتوحا لارتفاع الأسعار في البلد المستورد.

كما يشترط في تحديد الفترة الزمنية، الأخذ بعين الاعتبار طبيعة السلع المحصصة وإتباع أساليب علمية عند تحديد مقدار الحصة لأن التقدير الجزافي قد يلحق بالاقتصاد الوطني خسائر كبيرة.

إن من الأسباب التي دعت إلى انتشار نظام الحصص وحلوله محل الرسوم الجمركية كأداة لتقييد الواردات ما يلي:

- عدم معرفة ظروف طلب وعرض السلع، لذا يتعذر تحديد المستوى الذي يجب أن ترتفع إليه الرسوم الجمركية لإحداث الانخفاض المطلوب في حجم الواردات، كما أن تحديد مستوى كثير من الرسوم الجمركية يخضع لاتفاقات تجارية يتطلب تعديلها الدخول في مفاوضات طويلة وعسيرة مع أطرافها.
- جهل الدولة المستوردة برد فعل المصدرين الأجانب، حيث باستطاعتهم الرد على السياسة التعريفية بتخفيض أسعار منتجاتهم، مما يؤدي إلى الإضرار بالنشاط الاقتصادي الوطني.
- عندما تكون مرونة عرض الواردات قليلة جدا، فإن فرض رسوم جمركية على الواردات لا يؤدي إلى ارتفاع ثمنها في الداخل، وبذلك السياسة التجارية لا تحقق هدفها إذا كانت تبحث عن حماية المنتجين المحليين.

---

[1] عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مرجع سبق ذكره، ص194.

– نتيجة للاتفاقيات التجارية التي تطبق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية فإن الرسوم الجمركية فقدت نسبة من مرونتها.

– فرض نظام الحصص قد يساعد على تشجيع الصادرات، إذ قد يحمل الدولة المصدرة التي يضر بها نظام الحصص على السعي للاتفاق مع الدولة التي تأخذ به، بتبادل المزايا فيما بينها، وقد يؤدي عندئذ إلى زيادة الصادرات مع الحد من الواردات[1].

2.2.4– أشكال نظام الحصص: نميز أربعة أنواع لنظام الحصص:

أ– نظام الحصة الإجمالية[2]: تحدد الدولة وفق هذا النظام الكمية الكلية التي سيسمح باستيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، دون توزيع هذه الكمية على الدول المختلفة المصدرة للسلعة أو تقسيمها بين المستوردين المحليين.

ومن عيوب نظام الحصة الإجمالية أنها تؤدي إلى إنفراد إحدى الدول المصدرة بالحصة جميعها حيث تتمكن هذه الدولة من التصدير قبل غيرها بسبب قربها من الناحية الجغرافية إلى الدولة المستوردة. أو بسبب كفاءتها في إنتاج السلعة. وأيضا تسابق المستوردين المحليين لاستنفاذ الحصة جميعها في بداية كل عام ويترتب على هذا تراكم السلعة في وقت معين من السنة، مع احتمال نقصها في وقت لاحق، أيضا يمكن لكبار التجار والمستوردين أن يستأثروا بمعظم الحصة، وذلك لتوفرهم على الإمكانيات الخاصة بالقيام بعملية الاستيراد كلها أو معظمها دفعة واحدة، وقد يؤدي ذلك إلى جعل المستورد محتكرا يستطيع أن يفرض الأثمان التي تعود عليه بأكبر الأرباح الممكنة.

ب– نظام الحصة الموزعة[3] : في ظل هذا النظام تقوم الدولة المستوردة بتحديد الحجم الكلي أو القيمة الإجمالية المسموح باستيرادها من الخارج، وتقوم بتوزيع هذه الحصة بين مختلف الدول أو المناطق المصدرة للسلعة، حيث تحصل كل دولة أو منطقة على نسبة مئوية من الكمية الكلية. ويراعى في هذا التوزيع طبيعة كل من علاقات الدولة مع الخارج واتفاقاتها الدولية المحددة لحجم التبادل التجاري. أما عن توزيع الحصص بين المستوردين الوطنين، فانه لا يستطيع أي منهم الاستيراد بدون الحصول على رخصة مسبقة، ويحدد نصيب كل مستورد على أساس نصيبه في الفترة السابقة، ولا تخلو هذه الطريقة من الانتقاد كونها تشل المنافسة وتحرم المشروعات والمستوردين الجدد وتضمن أرباحا احتكارية كبيرة لمن استفاد منها. لذا يمكن أن يأخذ توزيع حصص الاستيراد عدة أشكال:

---

[1] مجدى محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص144.

[2] محمود يونس، **مقدمة في نظرية التجارة الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص268.

[3] محمود يونس، **مقدمة في نظرية التجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص269.

- يمكن أن تباع الرخص بالمزاد العلني للأكثر عرضا.
- يمكن أن توزع لطالبيها، على أساس الطالب الأول.

ويعاب على هذا النظام كونه:

- يؤدي توزيع الحصة على عدد محدود من الدول المصدرة إلى ارتباط الاقتصاد الوطني، وتفويت فرصة التنويع في مصادر الحصول على السلع والخدمات.
- إن اعتماد الاقتصاد على عدد محدود من المصدرين، قد يؤدي إلى القضاء على المنافسة كما أنه قد يمنع من دخول مصدرين أكثر كفاءة إلى السوق الوطني.
- الاحتجاج الذي قد يصدر من بعض الدول نتيجة توزيع الحصص، فقد ترى بعض الدول أنها عوملت بصفة تمييزية، أو أن الحصة الممنوحة غير عادلة في حقها، وقد تتخذ إجراءات ردعية على أساس المعاملة بالمثل، وهذا يؤثر على الاقتصاد الوطني، وعلى الاقتصاد العالمي بالتراجع.
- صعوبة توزيع الحصص على المصدرين في الدول المصدرة، ولذا فإن الدولة المستوردة عادة ما تتفق مع الغرف التجارية أو الصناعية أو اتحادات المصدرين في الدول المصدرة على توزيع الحصص بين الذين يقومون بعملية التصدير مع الاحتفاظ بنسبة للمصدرين الجدد.

جـ- نظام الحصة الثنائية: في هذا النظام يتم الاتفاق مع الدول المصدرة للسلعة على تزويدها بحصة معينة وبعدها تقوم الدولة المستوردة بتوزيع الحصة المتبقية على الدول الأخرى، والمغزى من الحصة المزدوجة هو القضاء على الوضع الاحتكاري الذي قد توجد فيه الدول المصدرة نتيجة تحديد الحصة المستوردة[1].

د- نظام حصة الخلط: وتطبق على المواد الغذائية والأولية المستوردة، بهدف الحد من مساهمتها في الصناعة المحلية والحد من تبعية الدولة للخارج، مثلا اشتراط البرازيل أن يحتوي الخبز على نسبة من الدقيق المحلي[2].

ومن عيوب نظام الحصص ما يلي:

- إن فرض نظام الحصص لموازنة ميزان المدفوعات للدولة في حالة التضخم قد يزيد من الآثار التضخمية في حين أن الرسم الجمركي يزيد من إيرادات الدولة وبالتالي يحد من الآثار التضخمية.

- نظام الحصص يؤدي إلى المنافسة الاحتكارية، بعكس الرسوم الجمركية، نظرا لحماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية.

---

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، مرجع سبق ذكره،ص145.

[2] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص146.

– إن نظام الحصص يتميز بطابع تحكمي، نظرا لأن تحديد الكميات التي يمكن استيرادها يتوقف على قرارات شخصية.

غير أنه لا مفر من استخدام نظام الحصص في حالة الكساد الكبير، بسبب الضغط الانكماشي الذي قد تتعرض له الدولة من الخارج، في حين أنه لا يجب استخدامه كأداة لحماية قطاعات الإنتاج التي ينبغي التحول عنها لغرض تحقيق الكفاءة الإنتاجية فيها. كما لا يجب استخدامه كأداة لحماية ميزان المدفوعات من التضخم المحلي، لأن ذلك يتطلب استخدام وسائل العلاج المحلية في هذه الحالة.

3.2.4- أثر نظام الحصص على درجة الانفتاح التجاري:

إن تطبيق نظام الحصص باعتباره أداة من أدوات السياسة التجارية في تنظيم التجارة الخارجية، يترتب عليه آثار على مستوى الاقتصاد الوطني، وعلى مستوى التبادل بين دولتين، وعلى مستوى التبادل في السوق العالمية، وذلك من خلال فرض الدولة حصة إجمالية على واردات إحدى الدول دون تمييز بين بلد وآخر، إلا أننا سوف نتطرق إلى أثر نظام الحصص على درجة الانفتاح التجاري فقط باعتباره كأحد محددات الانفتاح التجاري حيث نتناول هذا الأثر في إطار التوازن الجزئي تحت فرضية أن الدولة المستوردة صغيرة والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(1-4): نظام الحصص وأثره على درجة الانفتاح التجاري

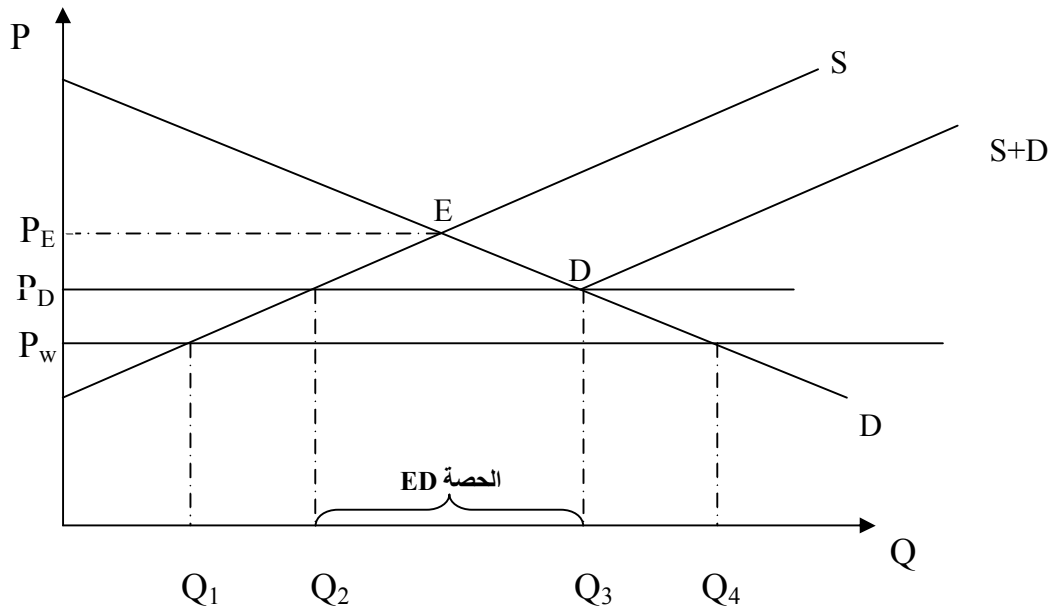

المصدر: جون هدسون ومارك هرندر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار المريخ، الرياض،1987، ص437.

من خلال الشكل نلاحظ أن التوازن قبل التجارة يتحدد عند النقطة E، حيث يتساوى العرض S مع الطلب D ويتحدد بذلك سعر التوازن المحلي عند النقطة P_E، وفي حالة تحرير التجارة عند السعر الدولي

الثابت P_w فإن الاستهلاك يتحدد عند النقطة (Q_4)، والإنتاج المحلي عند النقطة (Q_1)، وبذلك تكون الكميات المستوردة مساوية للفجوة (Q_4 -Q_1).

لنفرض الآن أن الحصة قد فرضت بما يساوي الكمية ED وهي أقل من الكمية المستوردة في ظل التجارة الحرة، ونظرا لتحديد الكميات المستوردة نتيجة الحصص، يتحدد العرض المتوفر للدولة بالإنتاج المحلي زائد الكمية المستوردة، ويمكن اشتقاق منحنى العرض الجديد الكلي(العرض المحلي + العرض الأجنبي) الذي تواجهه الدولة المستوردة بالجمع الأفقي للكميات التي يعرضها المنتجون المحليون عند كل سعر والكمية المستوردة وبالتالي يكون منحنى العرض الجديد S+D، والجدير بالذكر أن العرض المحلي يقل عن الطلب المحلي بالمسافة ED ويحصل التوازن عند D ، لما يتساوى العرض الكلي مع الطلب.

من هنا يتضح أن أثر سياسة الحصص يشبه سياسة ضرائب الاستيراد من حيث أثرها على السعر المحلي وبالتالي على الاستهلاك والإنتاج المحلي. فتحديد الاستيراد يخلق فائض طلب يؤدي إلى ارتفاع السعر المحلي مما يخفض في الكمية المستهلكة إلى Q_3 بينما يزداد الإنتاج المحلي Q_2 وفي المقابل تنخفض كمية الاستيراد إلى Q_3-Q_2 والتي تساوي الحصة ED وبالتالي تنخفض درجة الانفتاح التجاري.

3.4- تراخيص الاستيراد:

يقصد بها تلك التراخيص التي تمنح للأفراد والهيئات التي تمكنهم من استيراد سلعة معينة، حيث تمنع الدولة استيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص أو إذن من الجهات الإدارية المختصة، وعادة ما يكون نظام تراخيص الاستيراد مقترنا ومكملا لنظام الحصص ويتم اللجوء إلى هذا النظام لعدة أسباب منها:

- عند تأزم وضعية ميزان المدفوعات ويصبح في حالة عجز مستمر نتيجة الندرة الشديدة في العملات الأجنبية.

- حماية الإنتاج والسوق المحليين من واردات بعض الدول، حيث يتم رفض منح الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها.

- قد يستعمل نظام تراخيص الاستيراد كوسيلة غير مكشوفة لفرض نظام الحصص.

يعتبر نظام تراخيص الاستيراد أداة فعالة في الرقابة على التجارة الخارجية، إلا أن له العديد من العيوب لعل أهمها هو إتاحة الفرصة للاتجار في تراخيص الاستيراد ذاتها، بدلا من الاشتغال بالاستيراد الفعلي للسلع الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى رفع ثمن السلع المستوردة في السوق المحلية، ومن ثم تحميل المستهلك بها حيث يكون المجال واسعا للرشوة والفساد. لذلك يكون من غير المستحب فرض نظام تراخيص الاستيراد

على واردات السلع الضرورية، سواء الاستهلاكية منها أو الاستثمارية، لأن ذلك يترتب عليه ارتفاع تكاليف المعيشة في الحالة الأولى، وارتفاع تكاليف التنمية في الحالة الثانية[1].

وعليه لتجنب تلك الممارسات اللاشرعية ينصح بإصدار تراخيص الاستيراد وفق قواعد معينة، من ذلك يفضل البعض الاعتماد على أساس متوسط الحصص التي تلقاها المستورد خلال السنوات السابقة، على أن يترك جانب من الرخص الإجمالية للاستيراد مفتوحا أمام المستوردين الجدد، حتى لا يؤدي فرض تراخيص الاستيراد إلى تجميد هيكل التجارة الخارجية، في حين يفضل آخرون تفويض المنظمات المهنية للقيام بهذه المهمة، على حين يذهب البعض الآخر إلى توزيعها على الدول الأجنبية في حدود ما يخص كل منها من الحصة المقررة.

4.4- قيود التصدير:بالرغم من أن معظم السياسات التجارية تهدف إلى تشجيع الصادرات، إلا أن هناك أسباب تؤدي بالدولة إلى تقييد الصادرات من بينها[2]:

- قد ترغب الدولة في تخفيض الآثار التضخمية لارتفاع الطلب الأجنبي على الصادرات فتقوم كنتيجة لذلك بالحد من تدفق الصادرات، وهو ما يسمح بزيادة العرض في السوق المحلية، الأمر الذي يمنع الأسعار المحلية من الارتفاع.

- تحسين معدل التبادل الدولي للدولة، وهي سياسة يمكن إتباعها عندما يكون الطلب الأجنبي على صادرات الدولة قليل المرونة، حيث يكون التقييد مفيدا للمنتجين لأنه سيزيد في أثمان سلع صادراتهم. أما المستهلكون فسيتضررون لاسيما إذا كان هذا التقييد مصحوبا بتدمير فائض الإنتاج المحلي.

- قد يستخدم أسلوب تقييد الصادرات لخدمة أهداف تتعلق بالسياسة الخارجية للدولة، فإذا أرادت الدولة المصدرة معاقبة دولة أجنبية بسب عدم الرضا عن سياستها الخارجية، تقوم بتقييد صادراتها لسلعة مهمة للدولة الثانية من أجل أن تقوم هذه الأخيرة بتنازلات سياسية.

- إن تقييد الصادرات قد يكون مفيدا للدولة في بعض الحالات من عدة جوانب، كالاحتفاظ بالمواد الأساسية اللازمة لأغراض الدفاع عن الوطن، أو منع موارد الاستثمار اللازمة للاستثمار المحلي من الخروج من الدولة، وغيرها.

---

[1] عبد الخالق جودة، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[2] جون هدسون ومارك هرندر، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مرجع سبق ذكره، ص451.

5- القيود غير التعريفية التنظيمية وأثرها على الانفتاح التجاري:

إلى جانب الوسائل غير التعريفية التي تؤثر على درجة الانفتاح التجاري نجد القيود غير التعريفية التنظيمية، حيث تعتبر هذه الأخيرة من الأدوات المهمة التي تتبناها السلطات العامة من أجل التأثير في اتجاه المبادلات الخارجية ولعل أهم ما يمكن دراسته في هذا الجانب هو المعاهدات والاتفاقات التجارية، اتفاقيات الدفع، التكامل الاقتصادي، المناطق الحرة وأخيرا الإجراءات الخاصة بالحماية الإدارية.

1.5- المعاهدات التجارية:

المعاهدة التجارية عبارة عن اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما[1]، ويشمل في العادة نوعين من الأمور: أمور يغلب عليها الطابع السياسي ومنها تحديد مركز الأجانب وأهليتهم لمباشرة مختلف أنواع الأنشطة، وأمور يغلب عليها الطابع الاقتصادي مثل تنظيم شؤون الرسوم والإجراءات الجمركية وإنشاء المشروعات ومكاتب التمثيل التجاري[2]....

وتستوحي المعاهدات التجارية في كل ذلك مبادئ معينة قد نجد أو لا نجد النص عليها صراحة في نصوص المعاهدة، وقد جرت العادة في هذا الشأن على التفرقة بين ثلاثة مبادئ محددة هي:

أ- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: يأخذ مفهوم الدولة الأولى بالرعاية على أنه إذا اتفقت الدولة A مع الدولة B على تخفيض للرسوم الجمركية، فإنه يتوجب على الدولة A أن تقوم بهذا التخفيض أوتوماتيكيا على الدولة الشريكة الأخرى لها والتي تتميز بوضع الدولة الأولى بالرعاية، مما يعني أن أي ميزة أو دعم، أو امتياز، أو إعفاء (لا يتعلق بالرسوم الجمركية فحسب، إنما يمتد أثره على الواردات والصادرات الأخرى وتحويلات المدفوعات من الصادرات والواردات)، والتي يحصل عليها أحد الأطراف المتعاقدين من منتج متجه إلى دولة أخرى، يجب أن يسري بطريقة مباشرة وبدون شرط إلى المنتجات المثيلة والتي يكون اتجاهها نحو أقاليم كل الأعضاء [3].

قد يقتصر هذا المبدأ على أمور محددة، كما قد يكون طليقا ينطبق على جميع التعاملات، كما قد يكون متبادلا بين دولتين ويتمتع به كل طرف، وقد يكون من جانب واحد فتتمتع به إحداهما تجاه الثانية دون أن تتمتع به الثانية تجاه الأولى وفي هذه الحالة تكون المعاملة التجارية غير متكافئة.

---

[1] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص297.

[2] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**،مرجع سبق ذكره، ص264.

[3] مقدم عبيرات،**التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2002، ص219.

وقد يكون التمتع بهذا المبدأ مشروطا، وذلك بأن تقدم الدولة التي تتمتع بهذا المبدأ مقابلا للدولة المانحة للميزة أو الحق لدولة أخرى. وفي هذه الحالة فإن تعديل النص يعتبر جزءا من الالتزام بالتعاقد، ولا شك أن ذلك يتطلب اتفاقا تحدد بموجبه طبيعة المقابل لما قدمته الدولة الأخرى[1].

ويتميز مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بعدة جوانب إيجابية أهمها[2]:

- يضمن مبدأ الدولة الأولى بالرعاية التزام جميع الأطراف بالقيام بالتنازلات التعريفية محل التفاوض موفرا بذلك درجة أكبر من الضمان للتنازلات.
- كما يعمل على مبدأ تساوي الحماية التجارية للمنتجات المتماثلة.
- يكفل قيام الحكومات الراغبة في حماية صناعة معينة بوضع قيود تعريفية متساوية لكل الموردين الأجانب في المنتجات المعينة مما يضمن عدم تشويه توزيع الموارد على أساس الميزة النسبية لمصلحة مجموعة أخرى.

ب- مبدأ المساواة: تتعهد الدولة بأنه عندما يتم استيراد سلعة ما وبعد تسديد الرسوم الجمركية المفروضة على هذه السلعة تصبح وكأنها سلعة وطنية وتعامل بنفس المعاملة التي تتعامل بها السلع المنتجة وطنيا دون تمييز[3].

جـــ- مبدأ المعاملة بالمثل: وهو أن تتعهد الدولة الأولى بأن تعامل منتجات ورعايا الدولة الثانية، بمثل ما تعامل به هذه الأخيرة رعايا ومنتجات الدولة الأولى، ومعنى ذلك أن كل ميزة تمنحها الواحدة لمنتجات الأخرى مثلا ينبغي أن تقابل بميزة مماثلة في الاتجاه العكسي وذلك لكي تتعادل الدولتان فيما تمنحه كل منهما للأخرى[4]. فمثلا إذا تعهدت ألمانيا بفرض رسم جمركي على القطن المصري بسعر أقل من الرسم المفروض على القطن المستورد من الهند، فمقابل هذه المزية تتعهد مصر بفرض رسم جمركي على المنسوجات الألمانية أقل من الرسم المفروض المنسوجات اليابانية والإنجليزية مثلا[5].

2.5- الاتفاقيات التجارية:

الاتفاق التجاري هو تعاقد بين دولتين يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين بلدين[6] ويتميز الاتفاق التجاري عن المعاهدة التجارية بما يلي[1]:

---

[1] محمد الناشر، **التجارة الداخلية و الخارجية : ماهيتها ، تخطيطها**، مرجع سبق ذكره، ص264- 265.

[2] مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، مرجع سبق ذكره، ص222.

[3] كمال بن موسى، **المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004، ص67.

[4] عادل أحمد حشيش،**العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص265.

[5] محمد عبد العزيز عجمية، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص135.

[6] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص297.

- أجله قصير وعادة ما يكون لمدة سنة واحدة.
- يتناول الاتفاق التجاري أمور معينة بالذات في تفصيل يزيد عما نجده في المعاهدة التجارية التي تقتصر على وضع المبادئ العامة وقواعد السلوك بين الدولتين.
- قد تعقد الاتفاقيات التجارية عن طريق وزارات الاقتصاد أو التجارة الخارجية.

وتتضمن الاتفاقيات التجارية عناصر تتفاوت حسب الحالة وغالبا ما تتضمن ما يلي:

- الإشارة إلى المعاهدات السابقة وإلى الرغبة في تدعيم ما يربط بينهما من علاقات تجارية واقتصادية.
- الإشارة إلى الإجراءات التي تتبع في التبادل التجاري أو تحديد الكميات أو القيم أو بيان المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين خلال فترة الاتفاق.
- تعهد من الدولتين بعدم إقامة العوائق في وجه مبادلة السلع المتبادلة ومنح ما قد يلزم ذلك من تراخيص للاستيراد أو التصدير.
- ذكر ما تتطلبه العمليات التجارية بين الدولتين من إجراءات ومساندات.
- تحديد فترة الاتفاق وطريقة امتداده وكيفية التصديق عليها.

3.5- اتفاقيات الدفع:

هو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يتفق عليها الطرفان[2]، ويتضمن اتفاق الدفع بدوره عادة عناصر تتفاوت بحسب ظروف كل حالة ولكنها لا تخرج غالبا على ما يلي[3]:

- تحديد العملة التي يتم على أساسها تسوية المعاملات النقدية – المالية – بين الدولتين، قد تكون عملة إحدى الدولتين أو عملة كلتيهما أو عملة دول ثالثة أكثر انتشارا في الأسواق الدولية (كالدولار مثلا).

- تحديد سعر الصرف الذي تسوى على أساسه المعاملات وغالبا ما يكون السعر الرسمي للعملة على أساس وزن الذهب أو ما يقابله من عملة أخرى.

- فتح حساب (أو حسابين) في البنوك المركزية تقيد فيه المبالغ المستحقة لكل من الدولتين، بغية تسويتها في فترات لاحقة قد تكون دورية أو عند انتهاء الاتفاقية، بالإضافة إلى تحديد كيفية تسوية هذا الفرق ويكون عادة بعملة دولية أو بالذهب كما قد يكون بتوجيه التبادل بين الدولتين بشكل يؤول إلى تسوية هذا الفرق.

---

[1] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**،مرجع سبق ذكره، ص266.

[2] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص298.

[3] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص264.

– تحديد الهامش الذي لا يمكن أن يتعداه الفرق بين القيود الدائنة والمدينة في الحساب الذي يعد بمثابة ائتمان ترضاه الدولة إلى الأخرى في إطار الاتفاق.

– تحديد العمليات التي تشملها الاتفاقية كعمليات التصدير، الاستيراد وأداء الخدمات أو التحويلات على تعدد أنواعها بالإضافة إلى تحديد الفترة الزمنية التي يغطيها وأسلوب تعديلها.

4.5- التكامل الاقتصادي:

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي، وقد اقترح أحد الباحثين مفهوما أكثر شمولية بحيث يرى في التكامل الاقتصادي عملا إراديا من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها. كما أنه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو[1]. ويبقى التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة بخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة من خلال خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية[2].

ولقد أظهرت التجارب المختلفة أنّ التكامل الاقتصادي ما بين البلدان يمر بدرجة دنيا، ليصل إلى درجات واسعة. فهذا التكامل قد يبدأ بتخفيض التعريفات الجمركية على السلع المتبادلة بين دولتين أو أكثر، ليصل إلى إزالة كافة القيود بينها، وصولا إلى حالة من تنسيق سياساتها الاقتصادية.

يرى المفكر الاقتصادي 'بيلا بلاسا' أن التكامل الاقتصادي يتخذ خمسة أشكال، هي:

1.4.5- منطقة التجارة التفضيلية: من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، تقوم هذه الأخيرة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية، والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل. ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات التجارية التفضيلية العوائق التي تفرضها الدول الأوربية على وارداتها من الدول النامية، وفي هذا الخصوص يمكن تسجيل الملاحظات التالية[3]:

أ- تقتصر هذه الدرجة التكاملية على مجرد تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كلية.

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، مرجع سبق ذكره، ص 283.

[2] عبد الوهاب حميد رشيد، **الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة**، كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع، مصر، 1985 ، ص 20.

[3] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، مرجع سبق ذكره، ص 286.

ب- تنصب هذه المعاملة التفضيلية الجمركية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة الدول الأعضاء في منطقة التفضيل ولكنها لا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول.
جـــ- يلاحظ أن الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركية تحتفظ بحق صياغة وتحديد نمط سياساتها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

2.4.5- منطقة التجارة الحرة: هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفة جمركية تجاه بقية دول العالم، أي كل دولة مشتركة لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء، وتهدف منطقة التجارة الحرة إلى زيادة حجم التبادل التجاري وتنوع التجارة، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء. أما المشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة عادة، هي مشكلة إعادة التصدير وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، وبخاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء، فغالبا ما يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية إلى اشتداد عمليات إعادة التصدير حيث يزيد احتمالات تسرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل نطاق المنطقة. وبوجه خاص إلى داخل الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية العالية عبر الدول ذات الرسوم الجمركية المنخفضة وذلك إذا كان هذا يحقق مصلحة المستوردين في هذه الدول الأخيرة[1] ومن أبرز صور مناطق التجارة الحرة في العصر الحديث، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية **(النافتا)**.

3.4.5- الإتحاد الجمركي: في هذه الدرجة يتم إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء، وإضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفة الجمركية لكل الأعضاء نحو العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليما جمركيا واحدا، كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الغير منظمة في الاتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفة الجمركية الموحدة وزيادة المركز التنافسي للدول السابقة.

ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربع مكونات رئيسية هي[2]:
1- وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفة الجمركية.

---

[1] كامل بكري، **التكامل الاقتصادي**، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، القاهرة، 1984، ص 38.
[2] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، مرجع سبق ذكره، ص 292.

2- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.
3- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.
4- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها.

ويتضح من هذا أن الاتحاد الجمركي يتميز على منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي وهو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة عادة والخاصة بإعادة التصدير وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة[1].

4.4.5- السوق المشتركة: في هذه الدرجة الأكثر تقدما من درجات التكامل الاقتصادي يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي وإلغاء كذلك القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء. فيتم دمج أسواق السلع والخدمات ودمج أسواق عناصر الإنتاج وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمل الماهر نحو الأقاليم الأقل تقدما في الاتحاد، كذلك فإن حرية انتقال المنتجات تفيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم الفقيرة وما يترتب عنها من زيادة مدى التفاوت في مستويات المعيشية بين هذه الأقاليم، ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد السوق الأوربية المشتركة التي أنشئت بمقتضى معاهدة رومـــا التي تم التوقيع عليها سنة 1957[2].

5.4.5- الاتحاد الاقتصادي: في هذه الدرجة التكاملية لا يقتصر الأمر على إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات وحركات عناصر الإنتاج، بل يشمل تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وذلك بغرض إقامة هيكل متكامل، ولإزالة التباين في تلك السياسات بين الدول الأعضاء[3].

6.4.5- التكامل الاقتصادي التام: يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحد، وفي ظل هذا الاتحاد يمكن تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من

---

[1] إكرام عبد الرحيم عوض، **السوق الشرق أوسطية**، مركز الحضارة العربية، مصر، 2000، ص 64.
[2] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 242.
[3] محمد عبد العزيز عجمية، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره ، ص 144.

تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه. كما يمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات.

7.4.5- أثر التكامل الاقتصادي على درجة الانفتاح التجاري:

يترتب عن تطبيق التكتلات الاقتصادية ما بين الدول المختلفة جملة من الآثار، تمس بشكل خاص الجانب التجاري، وتتمثل هذه الآثار فيما يلي:

أ- الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي: تتوقف الآثار الساكنة أو قصيرة الأجل للتكامل الاقتصادي على ما إذا كان التكامل منشئا للتجارة أو محولا للتجارة، وبالتالي تقرر النظرية أن التكامل الاقتصادي له أثران مختلفان، الأثر الأول يسمى الأثر المنشئ للتجارة، أما الثاني يسمى الأثر المحول للتجارة.

أثر خلق التجارة يحدث عندما تحفز إزالة الرسوم الجمركية الداخلية والحواجز الأخرى تجارة جديدة بين الدول الأعضاء في الإتحاد التي لا تزيح واردات من بلد ثالث خارج الإتحاد أو بعبارة أخرى خلق التجارة يحدث عندما يستبدل بعض الإنتاج المحلي في دولة عضو في الاتحاد بواردات أقل تكلفة من دولة أخرى عضو في الاتحاد، وهذا من شأنه زيادة كمية التبادل التجاري فيما بين دول أعضاء التكتل ويزيد من كمية المنتجات التي يمكن إنتاجها بقدر معين من الموارد تمتلكه الدول الأعضاء، فإلغاء الحواجز الجمركية فيما بينها يمكن كل منها من التخصص فيما تتمتع به من مزايا نسبية.

بينما أثر تحويل التجارة يحدث عندما تشتري الدول الأعضاء الآن من كل منها الأخرى ما كانت تشتريه قبلا من دولة ثالثة خارج الإتحاد أو بصيغة أخرى يحدث تحويل التجارة عندما تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من عضو بالاتحاد، وينتج هذا بسبب المعاملة التفضيلية المعطاة للدول الأعضاء [1]، وهذا النوع من الآثار لا يؤثر سواء بالزيادة أو بالنقصان على درجة الانفتاح التجاري لكن يعمل على تخفيض الرفاهية في العالم بسبب التخصيص غير الأمثل للموارد وتجاهل المزايا النسبية أو بعبارة أخرى يعني تحويل التجارة المنافع المضحى بها نتيجة لتحويل الاستيراد من منتجين أكثر كفاءة خارج التجمع إلى الاستيراد من منتجين أقل كفاءة داخل التكتل.

---

[1] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 201.

ب– الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي[1]: إن الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي يصعب تحديدها كميا ولكنها يحتمل أن تكون أكثر أهمية بكثير، ومن بين هذه الآثار نجد:

- تحقيق وفرات الحجم الاقتصادية، حيث الكثير من الدول النامية ، تشكو من صغر حجم أسواقها المحلية والتي لا تمكن منتجيهم من بناء مجمعات صناعية ضخمة بما فيه الكفاية وقادرة على إنتاج كميات كبيرة تمكنهم من الاستفادة من انخفاض التكاليف الناتجة عن وفرات الحجم الاقتصادية.
- ازدياد حدة المنافسة التي تحفزها السوق المشتركة بين شركات الدول الأعضاء وذلك بإلغاء القيود التجارية وهذا ما يخلق بيئة تنافسية تؤدي إلى حفظ مستوى القوى الاحتكارية التي كانت متواجدة قبل قيام الاتفاقية وإلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإدارية لشركات الدول الأعضاء.

7.5- المناطق الحرة:

1.7.5- مفهوم المناطق الحرة:

المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابعة لدولة ما (سواء كانت ضمن ميناء ما، أو بجواره، أو مدينة أو قطعة أرض داخل حدود الدولة)، ويتم إيضاح حدودها الجغرافية بطريقة قاطعة (سور، حاجز خاص) وعادة يتم إعدادها وتجهيزها بالمرافق العامة، ولها إستراتجية واضحة فيما يتعلق بالأنشطة التي يجب أن تمارس داخلها.

والمنطقة الحرة تعتبر جمركيا امتدادا للخارج، فهي معزولة جمركياً، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية حيث تخضع للأحكام المعمول بها داخل الدولة في كل ما لم يرد نص خاص به فالمشاريع المقامة بها تعامل كما لو كانت مقامة خارج الحدود السياسية للدولة من الناحية الجمركية فضلاً عن تطبيق القانون الخاص بالاستثمار والمناطق الحرة. وداخل المنطقة الحرة يصرح بإقامة المشروعات الخاصة برؤوس الأموال المحلية والأجنبية التي تجري عليها بعض العمليات الصناعية ولا محل لدفع أية رسوم جمركية على تلك السلع إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة[2] .

وتسعى الدول لإنشاء مثل هذه المناطق لتحقيق مجموعة من الفوائد التي من أهمها[3]:
- العمل على جعل هذه المنطقة مركزا لإعادة التصدير، وذلك عن طريق اجتذاب التجارة العابرة.

---

[1] على عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، مرجع سبق ذكره، ص423-424.

[2] منور أوسرير، **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005، ص101.

[3] محمد الناشر، **التجارة الداخلية و الخارجية : ماهيتها ، تخطيطها**، مرجع سبق ذكره، ص275.

- العمل على اجتذاب مرحلة أو أكثر من مراحل تصنيع المواد الأولية.
- توفير الظروف لإقامة أسواق دولية، حيث تتم فيها المبادلات التجارية في غياب تدخل الدولة.

وقد تتحقق هذه المزايا بطرق مختلفة أهمها [1]:

- المخازن الحرة: قد تخصص الدول في بعض موانئها أو مطاراتها مناطق أو مباني معينة تقبل فيها المنتجات كوديعة لفترات مختلفة في مقابل أداء رسم معين مقابل تكاليف التخزين والحراسة.
- المناطق الحرة: وفيها المناطق التجارية الحرة والمناطق الصناعية الحرة و التي تدار بواسطة شركة أو هيئة مستقلة عن سلطة الميناء أو المطار تتقاضى رسوما على ما تؤديه من خدمات، ويمكن التمييز بين المنطقة التجارية الحرة بحيث يقتصر تخزين السلع مع التصريح لأصحابها بإجراء بعض العمليات البسيطة كالخلط أو الطحن أو الفرز والعمليات المتصلة بالتعليب والتغليف وبين المناطق التجارية الصناعية حيث يزداد عدد العمليات المصرح بها إلى نوع من التصنيع الذي يحول ويغير من نوع السلعة و تسميتها واستخدامها.
- الموانئ الحرة التي تمثل في بعض الحالات مدينة بكاملها تسود فيها حرية التصدير والاستيراد.

وكما تجدر الإشارة إلى أن جميع المناطق الحرة السابقة الذكر لا تستثنى من الرقابة الصحية أو التفتيش أو إجراءات الهجرة أو غيرها من الإجراءات التي تتعلق بالسيادة الوطنية.

كما أن الحرية الخاصة بدخول وخروج السلع تكون حرية مقيدة لبعض السلع، ومنعدمة لبعضها الآخر خاصة فيما يتعلق بالصحة العامة والأمن.

ويمكن القول أنه إذا كانت تلك هي الامتيازات التي تحصل عليها الدولة من المناطق الحرة، فإن ذلك لا يمنع من وجود بعض المضاعفات التي قد تلحق الضرر بالاقتصاد الوطني. فقد تكون هذه المناطق مصدرا لعمليات التهريب أو أن تتراكم بعض المنتجات بشكل يهدد الأسعار خاصة منها المنتجات الزراعية، كما قد تؤثر بعض الصناعات الناشئة في هذه المناطق على الصناعات الوطنية.

غير أن تحقيق الفوائد من هذه المناطق يكون مرتبطا بالعديد من العوامل نذكر من بينها المواقع الملائمة والفرص المتاحة لإعادة التصدير، وأهمية التجارة العابرة.

3.7.5- أثر المنطقة الحرة على الانفتاح التجاري: تساعد المنطقة الحرة في التأثير على درجة الانفتاح التجاري وذلك من خلال ما يلي[2]:

---

[1] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص271-272.

[2] منور أوسرير، **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**، مرجع سبق ذكره، ص124،123.

- تساهم المناطق الحرة في إيجاد مراكز تسويقية عالمية، وفتح مجالات جديدة لتسويق المنتجات الوطنية بالإضافة لذلك زيادة فرص استيراد مستلزمات الدولة بتكاليف أقل نسبياً.
- المساهمة في تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية.
- استخدام بعض مشاريع المناطق الحرة بعض المنتجات الوطنية ذات الأسعار المنخفضة نسبياً، مما ينجم عنه زيادة الصادرات.
- تحسين وتطوير الهيكل التصديري والإنتاجي من خلال ما تقوم به المناطق الحرة من إيجاد صناعات متطورة تساهم بشكل رئيسي في زيادة الصادرات وتنويع الإنتاج.
- إنشاء المشروعات الإنتاجية التي تعمل على سد احتياجات الاستهلاك المحلي وهذا بإحلال الإنتاج المحلي بدلاً من الواردات لكل من السلع الاستهلاكية والإنتاجية، وأهمية هذا قد تزيد أو قد تنقص من دولة لأخرى وحتى في الدولة الواحدة خلال الأزمنة المختلفة.

8.5- الإجراءات الإدارية: تعتبر الحماية الإدارية من الإجراءات الاستثنائية التي تقوم السلطات العامة بتطبيقها بهدف عرقلة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية، ويكون تأثيرها في بعض الأحيان أكبر من إجراءات الحماية الصريحة، وذلك من خلال الإجراء الذي يمكن أن تتخذه السلطات الإدارية من خلال الهامش أو الفراغ الذي قد تتركه النصوص التشريعية، ومن بين هذه الحالات نجد[1]:

- التعنت في تطبيق التعريفة الجمركية، إذ يمكن للدولة أن تستفيد من البنود المتداخلة والمتشابكة في التعريفة الجمركية مع شيء من الحنكة أن تسحب البند الذي تريده على السلعة المستوردة فتسهل بذلك الاستيراد أو تقيده وفقا لما تراه مناسبا مما يؤدي إلى شك المستوردين في نوع الرسم ومقداره.

- التعنت في تقدير قيمة الواردات، حيث حسب المنطق الجمركي يتم فرض رسم قيمي على قيمة الواردات في ميناء شحنها، لكن تستطيع السلطات الجمركية وضع العراقيل في وجه الاستيراد بالاعتماد على سعر التجزئة باتخاذ هذا السعر -أي قيمة الرسم القيمي- مضافا إليه الضرائب غير المباشرة المفروضة في السوق الوطنية أساسا لتقدير القيمة والرسم الواجب دفعه.

- التعنت في تطبيق الشروط الصحية: كرفض استيراد بعض المنتجات بحجة ضررها على الصحة العامة أو عدم تطبيق منتجيها للوسائل الوقائية اللازمة.

- التضييق على المندوبين التجاريين الأجانب، بعرقلة نشاطهم من خلال تحديد المدة الزمنية لإقامتهم عن طريق فرض الرسوم المرتفعة على ما يحملونه من عينات للعرض...

---

[1] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 273-274 .

– وهناك إجراءات أخرى كفرض تكاليف مرتفعة على نقل وتخزين السلع المستوردة في المنطقة الجمركية إخضاع عملية التفتيش إلى رسوم عالية، التأخر في عملية تصفية الحسابات الجمركية للسلع المستوردة وغيرها من الإجراءات الأكثر وطأة وتعقيدا على المبادلات الخارجية.

6- المؤسسات الدولية و أثرها على الانفتاح التجاري:

لقد سيطرت السياسة الحمائية على أجواء العلاقات التجارية الدولية في فترة من الزمن ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، فاعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك أن تصاعد موجة الحماية على السوق الدولي كان سببا في خفض حجم التجارة الدولية وحدوث الكساد الكبير في الثلاثينات، وقبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية، رأت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضرورة إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، وأن يمتد هذا التنظيم ليشمل الجوانب النقدية والمالية والتجارية.

وفعلا فقد تم وضع قواعد النظام الاقتصادي العالمي من خلال ما يعرف بمؤتمر 'بريتن وودز' المنعقد سنة 1944، حيث تم إنشاء صندوق النقد الدولي لتنظيم العلاقات النقدية الدولية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للعلاقات المالية الدولية، إلا أنه لم يتم التوصل لإنشاء منظمة مماثلة لإدارة وتنمية العلاقات التجارية الدولية رغم الحديث عنها في كواليس المؤتمر، وعقب الحرب العالمية الثانية أصبح الجو مهيأ لبذل مجهودات على نطاق دولي لتنظيم التبادل التجاري الدولي وتبني سياسة تجارية دولية أساسها تحرير أكبر للتجارة الدولية. و لم يتحقق ذلك إلا بعد عقد مؤتمر 'هافانا' سنة 1947 والذي تمخض عنه الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (G.A.T.T) كهيئة دولية تشرف على تسيير شؤون التجارة الدولية.

وبفعل التطورات الاقتصادية العالمية وظهور ما يعرف بالعولمة بعد انهيار القطب الاشتراكي، واعتناق غالبية الدول لاقتصاد السوق، والتي كانت تعتمد الاشتراكية كنهج اقتصادي، إضافة لعدم ملائمة هذه المنظمة وتماشيها مع واقع الاقتصاد العالمي خاصة في فترة التسعينات، فقد تم التخلي عنها وأحدثت منظمة أخرى بدلا منها هي المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وذلك بعد عقد مؤتمر مراكش سنة 1994 في إطار جولة أورغواي التفاوضية ضمن 'الجات'، والتي أصبحت بعدها الهيئة الدولية الوحيدة المشرفة على قضايا التجارة الدولية المختلفة.

من خلال ما سبق، سنحاول فيما يلي تبيان وتوضيح دور كل من صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية التجاري في تحرير التجارة العالمية.

1.6- صندوق النقد الدولي و تحرير التجارة الخارجية:

لقد أصبح الصندوق بعد تفجر أزمة الديون الخارجية يمارس دورا تنمويا جديدا يتركز على محورين وهما[1]:

- **الدور الأول**: تقديم مزيد من الدعم المالي باستحداث تسهيلات ائتمانية جديدة.
- **الدور الثاني**: تقديم المعونة الفنية بمساعدة الدول المعنية في تصميم برامج التثبيت والتكييف الهيكلي.

لا يمنح الصندوق موافقته على إعادة جدولة الديون إلا بقبول تنفيذ برنامج يتطلب الصرامة في التطبيق بغض النظر عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

هذا هو ما يسمى بشرطية الصندوق، أي تحقيق توازن مناسب بين تقديم التمويل وإجراء التغيرات اللازمة في السياسة الاقتصادية.

حيث تعد مسألة تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية من الأمور المهمة التي لا يتهاون فيها البنك الدولي ضمن شروط قروض التكييف الهيكلي. فهو يعتقد أن الرقابة على التجارة الخارجية (وبالذات تجارة الواردات) من شأنها أن تعوق المنافسة وزيادة الإنتاجية والتعرف إلى التكنولوجيا الحديثة. كما أنه تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية وإلى تشويه هيكل الأسعار المحلية وتخصيص الموارد. كما يعارض البنك مسألة حماية الصناعات المحلية، ويعتقد أن البلاد المنفتحة على العالم الخارجي أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية، وأن وجود سياسة تجارية منفتحة تقود إلى زيادة معدلات النمو والتوسع الصناعي[2]، كما أن الأداء الاقتصادي لتلك البلاد سيكون أفضل حينما تنخفض الرسوم الجمركية على الواردات ويتم التخلي عن مبدأ حماية الصناعات المحلية (لإتاحة الفرصة لآليات المنافسة للعمل) حتى ولو أدى هذا إلى وأد الصناعة المحلية وزيادة الطاقات العاطلة ومعدلات البطالة.كما يهاجم البنك سياسات التصنيع القائم على بدائل الواردات ويرى أنه من الأفضل لتلك البلاد أن تحول هيكل إنتاجها نحو التصدير. وفي هذا الخصوص تتفرع من قروض التكييف الهيكلي مجموعة السياسات الآتية[3]:

---

(1) زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر)**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006 ، ص141.

(2) تقرير التنمية للبنك الدولي لعام 1987، ص115.

(3) محمد راتول، **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي– التجربة الجزائرية–**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2000 ، ص12-13.

- تخفيض قائمة السلع التي تخضع للحماية الجمركية ورفع القيود الكمية المفروضة على الواردات من المواد الأولية ثم السلع الرأسمالية وأخيرا رفع القيود على استيراد سلع الاستهلاك النهائي.
- تحديث هيكل التعريفة الجمركية بشكل يسمح بالتوفيق بين تحقيق التوازن بين الأهداف المرجوة المختلفة المتعلقة بالحماية الفعلية من جهة، والمحافظة على حجم إيرادات الدولة من جهة أخرى، مع خلق نظام للحوافز يشجع على زيادة الإنتاج من أجل التصدير.
- إلغاء الحواجز القانونية الأخرى التي تحد من حرية التجارة الخارجية بالتدريج.
- توقيف العمل بالاتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع والعمل على دخول المنظمة العالمية للتجارة.
- التوسع في التصدير وتشجيعه لدخول المنافسة الدولية.

يتضح هكذا جليا من محتويات هذا البرنامج المدعم من قبل صندوق النقد الدولي، إصلاح النظام والإطار المؤسسي الخاص بالتجارة الدولية أي تحرير التجارة الخارجية في الدول المعنية.

2.6- المنظمة العالمية للتجارة وتحرير التجارة الدولية:

بدأ العمل بالمسمى الجديد (منظمة التجارة العالمية) وتغير اسم منظمة 'الجات' إلى منظمة التجارة العالمية الوريث الذي جاء بعد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وهي منظمة دولية حكومية توضع قواعدها في صلب معاهدات ملزمة تبرم بين الدول، حيث تتولى الإشراف على إدارة النظام التجاري العالمي الهادف إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق الجمركية، وتأمين حرية السوق وتنقل البضائع، ويعني ذلك أن الدول الأعضاء أصبح عليها أن تبني اقتصادها على أساس التعامل في أسواق مفتوحة مما يقلل من مساحة الحرية التي كانت الدول تتمتع بها في إقامة أسوار من الحماية الجمركية لصناعتها وزراعتها وخدماتها، وحيث أن التنافس التجاري العالمي تسيطر عليه الدول المتقدمة نظرا لما لها من قدرات في زيادة إنتاجها وتحسين جودته مع تخفيض في تكاليفه، فإن الميزة التنافسية تكون بالتأكيد لها على حساب البلدان المتخلفة.

1.2.6- مهام المنظمة: تعتبر المنظمة العالمية للتجارة إطار قانوني ومؤسساتي مشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضاءها وتبدو أهميتها في تحرير التجارة من المهام التالية[1]:

- إدارة ومراقبة السياسات التجارية وفق الأسس التي تمت الموافقة عليها في اجتماع مراكش 1994.
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تحقيق أكبر قدر من الترابط في وضع السياسات الاقتصادية العالمية.

---

[1] رؤول بريش ، ترجمة جرجس عبده مرزوق، مراجعة رفعت محجوب ، **نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية**، الدار المصرية اللبنانية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1996 ، ص 37.

- الإشراف على حل الخلافات التجارية حول تطبيق نصوص الاتفاقات التجارية وتسوية هذه المنازعات وفق الأسس والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقية.
- الإشراف على تنفيذ وإدارة الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.
- تنظيم المفاوضات الدولية حول تنفيذ أحكام الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية.
- مراجعة السياسات التجارية الوطنية، التي وضعت لتحقيق أكبر قدر من الشفافية وتفهم الممارسات التجارية التي ينتهجها أعضاء المنظمة.

2.2.6- أهداف المنظمة العالمية للتجارة: تسعى المنظمة لتحقيق أهداف بالغة الأهمية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية[1]:

- رفع المستوى المعيشي والقضاء على البطالة من خلال توسيع نطاق الإنتاج والتبادل وذلك بتجسيد تجارة حرة للسلع والخدمات بين أكبر عدد ممكن من الدول، والاستغلال الأمثل للموارد العالمية وبالتالي تحقيق الرفاهية.
- تحرير التجارة الدولية عن طريق:
  - تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات الصناعية.
  - إزالة العقبات أمام المبادلات التجارية.
- القضاء على المعاملات التمييزية في علاقات التجارة الدولية .
- محاربة سياسة الإغراق.
- منع كل الممارسات التي من شأنها عرقلة المنافسة الحرة كالحواجز الحمائية.
- تخفيض حجم صادرات المنتجات الزراعية المدعمة.
- تحسين مستويات حماية حقوق أصحاب جميع أنواع الملكية الفكرية.

3.2.6- التزامات الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة:

مثلما تتمتع به الدولة العضو في المنظمة العالمية للتجارة من مزايا فعليها التزامات محددة في اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة والاتفاقيات المتعددة الأطراف تلتزم بتطبيقها ولا تعتدي عليها. وتتمثل هذه الالتزامات فيما يلي[2]:

---

[1] ياسر زغبيب ، **اتفاقية الغات**، دار الندى، لبنان، 1999، ص 48-49.

[2] سرير جمعة سعيد، **النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية**، الدار الجماهيرية للنشر التوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ليبيا، 2002، ص 436-438.

أ- واجب على كل دولة عضو أن تكيف قوانينها وتشريعاتها الوطنية الخاصة بالتجارة الخارجية وفق التزاماتها في المنظمة وذلك بأن تتنازل عن جزء من حريتها في سن وتشريع هذه القوانين، ومن هنا تلتزم الدولة العضو بعدم فرض قيود على وارداتها أو فرض رسوم أخرى أو زيادات كبيرة في العروض التي تقدمت بها للمشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف، وإذا فعلت ذلك فالأسباب يجب أن تكون جوهرية ولفترة زمنية محدودة، على أن تتفاوض مع الأطراف المتضررة للوصول إلى حل ودي.

ب- واجب على أي دولة تريد الانضمام إلى المنظمة أن تطور تجارتها الخارجية وتكيف قوانينها ولوائحها وإجراءاتها الإدارية وفق الجهود الدولية لتحرير التجارة العالمية.

جـ- لا تستطيع أي دولة راغبة في الانضمام إلى المنظمة إبداء تحفظات على أي حكم من أحكام اتفاقية تأسيس المنظمة ولا على القواعد التجارية أو أي حكم متعلق بالاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، إلا في الحدود التي تنص عليها هذه الاتفاقيات.

وفي ضوء هذه السياسات والشروط (المحددة من قبل الصندوق والبنك الدوليان من جهة، ومنظمة التجارة العالمية من جهة ثانية)، أصبحت السياسة التجارية للدول المستقلة، ولأول مرة في التاريخ الاقتصادي للأمم، شأنا دوليا أو معولما، وليس عملا من أعمال السيادة الوطنية، وبالتالي وجدت الدول المتخلفة في الوقت الراهن نفسها في أوضاع تواجه فيها بيئة عالمية سريعة التغير وتحديات متعددة لا يمكن معالجتها بإجراءات تعتمد على الميدان التجاري فقط، بل يتطلب منها مواصلة العمل مع المؤسسات الدولية الأخرى لتحقيق المزيد من التماسك في صياغة سياساتها الاقتصادية، خصوصا وأن النظام التجاري المتعدد الأطراف، هو التطلع الأكثر جاذبية في دول العالم اليوم، وهو النظام الذي تتبناه منظمة التجارة العالمية.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تناولنا في هذا الفصل بالدراسة والتحليل لاتجاهين متناقضين في سياسات التجارة الخارجية و هما: سياسة الحماية التجارية و سياسة الانفتاح التجاري، فالاتجاه الأول يرى أنه من الضروري حماية الاقتصاد الوطني من بعض المؤثرات الخارجية وفقا لما تقتضيه السياسة العامة للدولة، خاصة فيما يتعلق بحماية الصناعة الناشئة التي لا تقوى في بداية نموها على المنافسة الأجنبية، وهو ما يستلزم اللجوء إلى بعض الأساليب كالحواجز التعريفية أو غير التعريفية للحفاظ عليها، كون أنها تحقق منافع كثيرة بالنسبة للدولة سواء من ناحية ضمان التشغيل واستيعاب اليد العاملة من سوق الشغل أو خلق الثروة في الاقتصاد وكذا مصدر تمويل بالنسبة لخزينة الدولة عن طريق الجباية المحلية التي يدفعها قطاع الصناعة. كما أن أنصار الحماية يقدمون مجموعة من الحجج الداعمة لموقفهم في فرض الحماية سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية، إلا أنه من الضروري أن يتبين أفق النجاح من فرض الحماية على الصناعة المحلية. وإلا فإنه سوف يظهر مستقبلا بأن الدولة تحمي صناعة لا يمكن لها في يوم من الأيام أن ترشد و تقوى على المنافسة في حالة فتح السوق الوطني، وهو حال غالبية الدول النامية إن لم نقل كلها والتي اتبعت هذا المنهج لعقود من الزمن، وفي نهاية المطاف تبين أن صناعاتها المحمية لا تتوفر على أي ميزة على الإطلاق ولا تقوى على المنافسة سواء في السوق المحلي أو في الأسواق الأجنبية. أما الدول المتقدمة فتتبع الإجراءات الحمائية لتحقيق مصالح اقتصادية فورية أو مستقبلية ولأغراض تجارية محضة دون التمادي في فرض الحماية.

أما الاتجاه الثاني فهو يرى ضرورة تحرير التجارة الخارجية من كل القيود التي من شأنها إعاقة تدفق السلع فيما بين الدول، كون أن ذلك يتيح للدولة التمتع بمزايا التخصص في الإنتاج، وتقسيم العمل، ومنه الاستفادة من وجود فوارق في التكاليف النسبية، كما أن حرية التجارة تحول دون قيام وانتشار الاحتكارات كما تنمي بالمقابل روح الإبداع والمنافسة، وتحقيق منافع على المستوى الدولي وزيادة معدلات النمو في التجارة العالمية.

وفي حقيقة الأمر، فإنه بالتدقيق والتفصيل في خفايا الاتجاهين نجد أنهما وجهان لعملة واحدة وهو ما يتجلى من خلال تاريخ السياسة التجارية الدولية، فنجد انه كلما تعرضت مصالح أنصار الحرية للخطر فإنهم ينقلبون على أنفسهم وينادون بضرورة فرض الحماية ويطالبون الآخرون (خاصة الدول النامية) بضرورة تحرير اقتصادياتها والتخلي عن الإجراءات الحمائية التي تحول دون توسع التجارة الدولية وتتسبب في أزمات اقتصادية للدول الصناعية.

وما يؤكد ذلك هو وجود مؤسسات دولية لتسيير التجارة الدولية والمتمثلة في الجات (GATT) و من بعدها منظمة التجارة العالمية (OMC) والتي منذ نشأتها تسهر على إرساء قواعد حرية التجارة، و تمنع كل

الممارسات التي تعيق حركة وانسياب السلع والخدمات بين مختلف الدول ، خاصة الدول النامية التي تحولت مؤخرا – مع مطلع التسعينات– إلى اقتصاديات منفتحة على العالم الخارجي لتبني قواعد اقتصاد السوق وهو الأمر الذي ساهمت فيه مؤسسات رأسمالية أخرى بالضغط على الدول لتتبنى هذا المنهج ، والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، عن طريق التدخل في السياسات الاقتصادية للدول المدينة التي تلجأ إليهما لطلب المساعدات المالية فتقدم لها وصفات مدون في أولى شروطها تحرير الاقتصاد وتحرير التجارة الخارجية.

تمهيد:

تعتبر الإشكاليات المتعلقة بالنمو من أهم الانشغالات الحالية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء والتي برزت إلى الوجود بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة للفروق الهائلة التي ميزت المستوى المعيشي للبلدان النامية والبلدان المتقدمة، فكانت المسألة البحث عن سبل الانطلاق بالنسبة للنمو الاقتصادي في الدول النامية بنفس الطريقة التي حصلت فيها الثورة الصناعية ووسمت انطلاقة النمو الاقتصادي في أوربا.

كما تكتسي دراسة النمو في آن واحد طابع الأهمية والتعقيد، حيث أنها تتميز باختلاف الرؤى المتعلقة بمجمل النظريات التقليدية والحديثة التي ركزت على عوامل الإنتاج وكمه وعلى علاقات الإنتاج وبيئته وكذا تحديد معدلات النمو، والتي تعكس نجاح أو فشل الحكومات، فقامت في هذا السياق مختلف التيارات الفكرية بصياغة مختلف النماذج الذهنية والرياضية والمتدرجة في التعقيد واختبروها.

من خلال هذا الفصل سيتم التركيز على أهم النظريات والأسس الفكرية ، بالإضافة إلى النماذج التي تستند عليها مختلف التيارات الفكرية في ترجمتها الكمية للنمو والتي ركزنا من خلالها على عرض أهمها دون التعرض إلى كلها بهدف معرفة مكانة وأهمية عوامل الإنتاج في تحقيق النمو، ودور الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال تأثيرها على ميكانيزمات النمو .

1- مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي و العوامل المحددة له:

1.1- مفهوم النمو الاقتصادي:

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وعلى العموم يمكن أن نعرف النمو بحدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج الوطني الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية معينة[1]، ولا يعد ولا يدخل ضمن تعريف النمو أي زيادات دورية أو عارضة [2]، كما أن هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف

---

[1] محمود يونس وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص29.

[2] باحنشل. أسامة محمد، **مقدمة في التحليل الاقتصاد الكلي**، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1999، ص285.

الفرد في محيط اقتصادي معين [1]، ويعرفه 'جون ريفوار' بالتحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة[2].

بالتمعن في التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي يتعين التأكيد على ما يلي[3]:

– أن زيادة الدخل الوطني لا تدل في حد ذاتها على حدوث نمو اقتصادي وإنما يلزم لذلك أن يزيد متوسط دخل الفرد، فقد يحدث أن يزيد الدخل الوطني بنسبة معينة 3% مثلا ويزيد عدد السكان بنفس النسبة ففي هذه الحالة لا يطرأ أي تغيير على متوسط دخل الفرد باعتبار أنه خارج قسمة الدخل الوطني على عدد السكان لذلك لا يمكن القول أن هناك نمو اقتصادي إلا إذا زاد الدخل الوطني بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان بحيث يترتب على ذلك زيادة في متوسط دخل الفرد.

– أن زيادة متوسط دخل الفرد النقدي لا تدل في حد ذاتها على حدوث نمو اقتصادي، وإنما يلزم لذلك أن يزيد متوسط دخل الفرد الحقيقي، أي نصيب الفرد من السلع والخدمات المنتجة، وحتى يمكن تقدير متوسط دخل الفرد الحقيقي لابد من تعديل التقدير النقدي للدخل الوطني في السنوات المتتالية، وذلك عن طريق استخدام الأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية والأرقام القياسية لأسعار السلع الإنتاجية، بحيث يتم تقدير الدخل الوطني في هذه السنوات بوحدات من النقود ذات قوة شرائية ثابتة .

– أن زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي يجب أن تكون مستمرة عبر فترة طويلة من الزمـــن أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب، وعلى هذا الأساس فإن مجرد الزيادة الطارئة في متوسط دخل الفرد الحقيقي لا تدل في حد ذاتها على حدوث نمو اقتصادي.

2.1- مفهوم التنمية الاقتصادية:

إن مصطلح التنمية عموماً سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية يقول عنها البروفسور 'كيم' أستاذ بجامعة كارولينا الأمريكية "لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع بلغ التنمية، فالدنيا كلها لازالت متخلفة طالما التنمية هي وضع مثالي"، وبالتالي فمصطلح "مجتمع نامٍ" مصطلح خاطئ، فالمجتمعات يمكن فقط أن

---

(1) Jean Arrous, **Les théorie de la croissance**, éditions du seuil, Paris, 1999, p9.

(2) صوالیلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006، ص03.

(3) محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية**، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية مصر، 2003، ص71-72.

تقارن ببعضها البعض فيما يتعلق بالمتغيرات أو الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو تقسيمها على مجتمعات أكثر أو أقل تقدماً في عملية التنمية[1].

يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها تلك "العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج"[2]، ويقصد أيضا بالتنمية الاقتصادية "تلك التغيرات التي تحدث في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية وكذلك في البنى والقو ى الفاعلة، وينتج عنها تحقق النمو الاقتصادي للمجتمع"[3]، كما يعرفها البعض الأخر من المفكرين " بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي" [4]، ويعرفها آخرون بأنها " العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"[5].

من خلا التعاريف السابقة نستنتج ما يلي:

– أن الزيادة السريعة الدائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي ليست سوى هدف ترمي التنمية الاقتصادية إلى تحقيقه ولكن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق تغيير وتطوير هيكل وبنيان الاقتصاد الوطني والمقصود بذلك هو التغيير الجوهري في العلاقات الهيكلية والبنيان الذي يتميز به الاقتصاد الوطني مثل نسبة الناتج من قطاع الصناعة إلى عدد أفراد القوى العاملة في المجتمع. أي أن التنمية الاقتصادية لا تحقق فقط في التغيير الكمي المتمثل في زيادة دخل الفرد وإنما تنطوي كذلك على تغيير وصفي يتمثل في تغيير وتطوير بنيان الاقتصاد الوطني.

---

[1] فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، رسالة دكتوراه، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان،2008 ، ص65.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعة، الإسكندرية ، مصر ،2002-2003، ص16.

[3] يوسف عبد الله صابغ، **مقررات التنمية الاقتصادية العربية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص13.

[4] صبحي محمد قنوص، **أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث** ، الطبعة الثانية، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999، ص97.

[5] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص76.

– أن زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي لا تعبر عن حدوث تنمية اقتصادية بمعنى الكلمة إلا إذا استفادت منها الغالبية العظمى من الأفراد، وبعبارة أخرى فان الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي يجب أن لا تكون خاصة بفئات معينة من المجتمع دون الفئات الأخرى. وإنما المفروض أن تمثل زيادة شاملة لدخل الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.

3.1- محددات النمو الاقتصادي:

يختلف معدل نمو الناتج المحلي الخام المستخدم كمعيار لقياس النمو الاقتصادي من بلد لآخر وما بين البلدان المصنعة والبلدان النامية، ويعود هذا الاختلاف إلى التباين في مستوى وكيفيات استخدام العوامل التي يقوم عليها النمو الاقتصادي وهي: العمل، رأس المال، والتقدم التقني.

1.3.1- العمل:

ويقصد به "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته"[1].

ويرتبط العمل بالقوة العاملة النشطة و بعدد ساعات العمل، وبإنتاجية عنصر العمل، حيث أن زيادة هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج عند ثبات عدد العمال وعدد ساعات العمل ، ويساهم تحسين تأهيل العمال بشكل واسع في زيادة إنتاجية عنصر العمل.

وفي دراسة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تبين أن هناك زيادة استعمال لليد العاملة في الدول التي تعرف نمو ا مرتفعا لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وعلى العكس أن النمو منخفض في الدول التي تعرف ركودا وتراجعا في الشغل[2].

وإذا كانت الإنتاجية تقيس نوعية اليد العاملة ، فإنها تتطور بدلالة ثلاث خصائص فردية للقوة العاملة النشطة وهي: مستوى التأهيل والسن والجنس، ويشكل قطاع التربية والتكوين مصدر ا لنوعية ومستوى التأهيل الذي تتلقاه اليد العاملة، وترتبط الإنتاجية عكسيا مع التقدم في السن، في حين أثبت الواقع العملي أن إنتاجية المرأة منخفضة بالنسبة لإنتاجية الرجل.

---

(1) Longatte et Van Hove, **économie générale**, DUNOD, Paris, 2001, P 56.
(2) Jean – Philippe Lotis, **comprendre la croissance économique**, éd: OCDE, Paris, 2004, P 10.

يشير الاقتصادي 'كاري بيكر' أن نفقات التكوين تساهم في بناء رأس المال البشري بنفس المستوى الذي تساهم بنفقات الاستثمار بالنسبة لمؤسسة ترغب في إدخال تطور تقني في الرأس مال التقني، أي أن التكوين يعد عاملا أساسيا في زيادة إنتاجية عنصر العمل كأحد العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي[1].

2.3.1- رأس المال:

يعرف رأس المال "بأنه مجموع السلع التي توجد في وقت معين، في اقتصاد معين" [2] ويشمل رأس المال معنيين عادة: رأس المال التقني ورأس المال الثابت، ويشير الأول إلى مجموع وسائل الإنتاج المستعملة لإنتاج السلع والخدمات، ويشمل مجموع رأس المال الثابت ورأس المال المتداول (مخزون المواد .....) في الاقتصاد في حين يشير الثاني إلى مجموع وسائل الإنتاج الدائمة (آلات وإنجازات) والتي تساهم في عدة دورات إنتاجية.

3.3.1- التقدم التقني:

التقدم التقني هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بـ:

-إنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج.

- أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من عوامل الإنتاج.

أي أن التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإنه حتى و إن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني ف إن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

2- نظريات النمو قبل 'سولو سوان':

1.2- النمو الاقتصادي عند 'آدم سميث': يمكن القول أن مؤلف آدم سميث المعنون "دراسة في طبيعة وأسباب ثراء الأمم" هو تعبير عن الاهتمام بمشكلة التنمية الاقتصادية، إذ أنه يبحث في التعرف على أسباب تحقيق النمو الاقتصادي والعوامل التي تعوقه. وتحليل التقليديين تم إثراؤه انطلاقا من فكرة مركزية وجدت لأول مرة في المؤلف المذكور و هي سيادة القانون الطبيعي في الحياة الاقتصادية، وأن القرارات الفردية تتخذ طبقا لمعطيات السوق وهو ما يعني التصرف الرشيد من قبل جميع أفراد المجتمع، فإذا كان كل شخص يخضع

---

(1) Jacques Muller, Pascal Van Hove et Christophe Viprey, **économie – Manuel et application**, 3ème édition, DUNOD, Paris, 2002, p 150.

(2) Longatte et Van Hove, **économie générale**, Op.Cit, P 56.

في اتخاذ قراره إلى مصالحه الشخصية فإنه يساهم دون علمه في تحقيق أو إنجاز حل فيما يتعلق بصنف وكمية السلع التي من المناسب إنتاجها، وكأن هناك "يدا خفية" توجه قراراته الفردية التي تحقق التوازن في سوق المنافسة الكاملة مما يؤدي إلى تعظيم ثروة المجتمع[1].

فعند 'سميث' نجد أن تقسيم العمل وتراكم رأس المال وحجم السوق، تشكل الأسس الأساسية في مفهوم النمو [2]، بحيث يرى أن أساس التنمية الاقتصادية هو تراكم "رؤوس الأموال " الناتجة عن فائض الإنتاج أي الفارق بين الدخل الناتج والتكاليف الأولية، على أساس أن يستعمل هذا التراكم في استثمارات جديدة. فإذا ما توفر السوق الكافي، فإن تقسيم العمل والتخصص يأخذان مكانتهما مما يتمخض عنه تزايد في الدخول، ويترتب علي ذلك توسيع حجم السوق، فضلا عن تزايد الادخار والاستثمار، ومن أجل ذلك فإن سميث يشجع المبادلات التجارية ويري أن التجارة الخارجية تعد مصدرا مهما للتقدم الاقتصادي. كل ذلك يمهد لتقسيم أكبر للعمل وكذلك لنمو الدخل، أي أن عملية التنمية تصبح متجددة ذاتيا. أما عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي يسمح بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة فإن هذا النمو ينتهي إلى حالة من الركود. وحيث أن الوصول إلى حالة الرك ـــود تلك، لم يكن واضحا عند 'سميث'، فقد ظهر بعده 'دافيد ريكاردو' ليوضح بموجب نظرية بسيطة وشاملة كيف يتم الوصول إلي حالة الركود أو الاستقرار تلك.

2.2- النمو الاقتصادي عند 'دافيد ريكاردو':

استمراراً 'لآدم سميث' فإن 'ريكاردو' جمع المساهمين في العملية الإنتاجية في ثلاث مجموعات أساسية: الملاك أو أصحاب الأرض، والرأسماليين وهم أصحاب رؤو س الأموال، والعمال وهم الذين يقدمون قوة أعمالهم، حيث يتحدد الإنتاج بالشروط التقنية المعروفة سابقاً، أما توزيع الإنتاج - الريع لأصحاب الأرض والأجور للعمال، والأرباح للرأسماليين- فيحدد بتفاعل جميع العوامل الديمغرافية، الاقتصادية والتقنية.

أوضح 'ريكاردو' أن الرأسماليون الذين يوجهون عملية التنمية عن طريق الادخار من أرباحهم، يقومون بذلك طالما زادت معدلات الربح حدودا معينة، ويستمرون في توسيع الإنتاج من خلال استخدام أرصدتهم الرأسمالية في استخدام أراضي أجود وبتشغيل عدد أكبر من العمال وبشراء معدات إضافية، وذلك طالما أن

---

[1] مدحت محمد مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية** ، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص60.

[2] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية،مصر، 2000، ص 69-71.

معدلات الأرباح لم تقترب من الصفر، غير أن عدم توفر الأراضي الخصبة يصبح عائقا أمام استمرار هذه العملية ، وعندما تنعدم الأرباح –أو تقترب من الصفر– تسود حالة الركود.

وللحيلولة دون الوصول إلى حالة الركود هذه –أو تأجيلها علي الأقل – فإنه يرى تفادي قيد ندرة الموارد الطبيعية في إطار التجارة الخارجية، إضافة إلى أنه حينما يأخذ الرأسماليون فرصا كاملة للبحث عن الأرباح فإن اليد الخفية لجهاز الثمن –في ظل غياب أية أوضاع احتكارية– تعمل على توزيع الموارد المتاحة بكفاءة ومن ثم فإنها تؤخر الوصول إلى حالة الركود إلى أقصى حد ممكن[1].

كما يعتبر 'دافيد ريكاردو' أن التجارة الدولية مهمة جدا في المجال الاقتصادي وتؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق التقسيم الدولي للعمل وذلك بتخصص كل دولة في إنتاج السلع والمواد التي يمكن إنتاجها بنفقات نسبية أقل "نظرية الميزة النسبية".

3.2– الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

بالرغم من أن الاقتصاديين التقليديين، كانوا دائما يقترحون وسائل هامة لتأخير الوصول إلى حالة الركود، فإنهم لم يستطيعوا التنبؤ بالثورة التكنولوجية التي ظهرت في أواخر القرن 18 وخلال القرن 19 في البلدان الأكثر تقدما، مما أصبحت معه النظرية الكلاسيكية في التنمية الاقتصادية غير منطقية في تحليل النمو في الدول المتقدمة.

هذا، وقد وجهت أيضا العديد من الانتقادات منها: نظرة خاطئة بخصوص ميل الأجور والأرباح نحو الانخفاض، والنظرة التشاؤمية 'لريكاردو' بخصوص أن النتيجة الحتمية للتطور الرأسمالي هي الكساد، تجاهل الطبقة الوسطى، وإهمال دور القطاع العام.

4.2– النمو الاقتصادي عند 'روستو'[2]:تكلم 'روستو' عن مراحل النمو الاقتصادي وتتمثل هذه المراحل في:"مرحلة المجتمع التقليدي "، حيث تكون الدولة شديدة التخلف ويتسم اقتصادها بالطابع الزراعي التقليدي، وهي مرحلة طويلة نسبيا ، ثم "مرحلة التهيؤ للانطلاق " وهي فترة انتقالية بين مرحلة المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق ، تحاول الدولة فيها كسر التخلف واستبعاد وسائل الإنتاج التقليدية وقيام صناعات خفيفة بجانب الزراعة وظهور مفكرين، وفي "مرحلة الانطلاق" وفيها تسعى الدولة بكل جدية للقضاء على أسباب التخلف والانطلاق نحو النمو والتقدم بزيادة مواردها وتغيير أساليب الإنتاج

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، مرجع سبق ذكره، ص 71-75.

[2] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2006، ص 142-145.

والتوزيع، إنشاء صناعات ثقيلة، الزراعة ، الخدمات ... ويكون معدل الاستثمار أكبر من معدل النمو السكاني، وهذه المرحلة تكون قصيرة نسبيا يتحول خلالها الاقتصاد الوطني تحولا كبيرا يجعل النمو يتم بصورة آلية، وتصل الدولة إلى "مرحلة النضوج" بحيث تكون قد استكملت نمو كل القطاعات بشكل متوازن وزيادة الاستثمار عن الاستهلاك، ومن مظاهرها قيام الصناعات الأساسية كالحديد والصلب ....ازدهار حركة التجارة الخارجية ونضوج المجتمع فكريا وفنيا وتطور مستوى الدخل الفردي، وفي "مرحلة الاستهلاك الوفير" تكون الدولة قد بلغت مستوى كبير من الرخاء الاقتصادي وارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي وزيادة متوسط الدخل الفردي، ويخلص 'روستو' إلى أن الدولة في المرحلة الأولى والثانية تكون متخلفة، وفي المرحلة الثالثة تكون متوسطة ، وفي المرحلة الرابعة والخامسة تكون متقدمة مع اختلاف درجة التقدم.

5.2- النمو الاقتصادي عند 'شومبتير': 'شومبتير' الذي تندرج نظريته ضمن نظريات النمو النيوكلاسيكي، فقد ركز على دور المنظم المبتكر في دفع عجلة النمو الاقتصادي بتقديم ابتكارات جديدة وينطلق 'شومبتير' في نظريته من افتراض وجود اقتصاد يتميز بالمنافسة الكاملة ، ولكنه في حالة توازن راكد أو التدفق الدائري الراكد، ويستطيع المنظم كسر هذا التدفق الدائري من خلال الابتكار الذي يخلق الأرباح ويدفع المنظمين الآخرين إلى فعل ذلك ، ويصل الاقتصاد إلى حالة من الرواج مصحوبة بالاكتشافات ، ولما تنتهي هذه الموجة من الرواج يعود الاقتصاد إلى وضع السكون ، ويبدأ بعض المنظمين في عرض ابتكارات جديدة، ويبرز الازدهار من جديد[1].

6.2- نظرية النمو المتوازن (رودان، نيركس....) : صاغ الأستاذ 'نيركس' جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها 'روزنشتين-رودان' في صيغة حديثة متكاملة سمية "النمو المتوازن" [2]، حيث دعا 'نيركس' إلى الاستثمار الواسع والمتزامن في جميع القطاعات الاقتصادية وموازنة الصناعة التحويلية والزراعة، ويتم توسيع نطاق السوق عن طريق تنفيذ قدر كبير من الاستثمارات، ووفق هذه النظرية يجب تحقيق نمو متزامن لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني للوصول إلى توازن مناسب بين الصناعات والزراعة، وقد واجهت هذه النظرية انتقادات منها ارتفاع تكلفة الاستثمار الواسع وضعف القدرة المالية للدول النامية لتحقيق هذه القفزة التنموية النوعية[3].

---

[1] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 131-142.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره ، ص159.

[3] عبد المطلب عبد الحميد ، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)** ، الدار الجامعية، مصر،2006، ص 479- 482.

7.2- نظرية النمو غير المتوازن ('هيرشمان'): يرى 'هيرشمان' أن النمو المتوازن يتطلب استثمارات واسعة لا طاقة للدول النامية بها، لذلك قد تصلح لمعالجة مشاكل الدولة المتقدمة، بينما وفق نظرية النمو غير المتوازن يجب تخصيص الاستثمارات لقطاعات معينة بدلا من توزيعها على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني أي اختيار الاستثمار في صناعات معينة وفي قطاعات محددة ، هذه الاختلالات تخلق المزيد من الحوافز على إنشاء استثمارات جديدة والتي تخلق بدورها لا توازن جديد، أي أن وجود استثمارات رائدة ينتج عنها وفرات خارجية تحفز على نجاح استثمارات جديدة ، والخلاصة أن 'هيرشمان' يقترح كأحسن وسيلة لتحقيق النمو هو خلق اختلال متعمد للاقتصاد طبقا لإستراتيجية مرسومة من خلال دفعة كبيرة من الصناعات في القطاعات الإستراتيجية التي تولد وفرات خارجية أكبر من الربحية المحققة منها.

وقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات منها: إمكانية ال تعرض لموجات التضخم، عدم التوازن قد يكبح عملية التنمية ذاتها[1].

8.2- نموذج 'هارود' و'دومار':

انشغل كل من 'هارود' و'دومار' بدراسة معدلات النمو الاقتصادي، ومحاولتهما التعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل الوطني، وتنطلق الفكرة الأساسية في نموذجهما من التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري، والمتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع التي تمثل جانب العرض من جهة والدخل الذي يمثل جانب الطلب من جهة أخرى، مع استيعاب العمالة في المجتمع، وسنحاول عرض نموذجي 'هارود' و'دومار' كلاً على حدى وفي الأخير نجري مقارنة بينهما.

1.8.2- نموذج 'هارود'[2]: طرح 'هارود' النموذج من خلال ثلاث تصورات لمعدل النمو وهي:

أ- معدل النمو الفعلي: هو النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني، والذي يتحدد استناد إلى نسبة الادخار ومعامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال/الناتج) ، ويتم إيجاد المعادلة الأساسية استنادا إلى مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- لدينا: $$g = \frac{\Delta y}{y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2.1)$$

حيث: y : الدخل الوطني ، Δy : التغير في الدخل الوطني.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)**، ص 482- 483.

[2] مدحت محمد مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص132-137.

- يفترض ثبات المعامل المتوسط لرأس المال (k) :

$$k = \frac{K}{y} = \frac{\Delta K}{\Delta y} \quad \text{.....(2.2)}$$

حيث K : رأس المال.

- يفترض أن الادخار الإجمالي دالة خطية في الدخل :

$$S = sy \quad \text{.....(2.3)}$$

حيث :S : الادخار الإجمالي، s : الميل المتوسط للادخار.

- يفترض أيضا أن الادخار الفعلي يعادل الاستثمار الفعلي عند وضع التوازن (I=S)، وعلى ذلك إذا زاد الادخار الفعلي يزيد الاستثمار الفعلي هو الآخر في صورة تراكم في مخزون رأس المال أي:

$$I = \Delta K \quad \text{.....(2.4)}$$

من المعادلات السابقة نتحصل على: $I = \Delta K = k\Delta y = sy = S$

أي أن: $k.\Delta y = sy$

هذا يعني أن : $g = \frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{k}$

إذن معدل النمو الفعلي يساوي النسبة ما بين الميل المتوسط للادخار ومعامل رأس المال ، وبالتالي من أجل تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع حسب 'هارود' يجب الزيادة إما في نسبة الادخار من الدخل الوطني أو بتخفيض معامل رأس المال (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال).

ب- معدل النمو المضمون: يقصد بمعدل النمو المضمون معدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه هذا المعدل يفترض بقاء الطلب الإجمالي مرتفع بدرجة تمكن المنتجين من بيع منتجاتهم ، وبالتالي يشعر المنتجون بالرضا لكونهم أنتجوا المقدار الصحيح تماما لا أكثر ولا أقل مما يدفع بهم لاتخاذ القرارات التي تحافظ على نفس معدل النمو ، والمعادلة الأساسية له هي: $g_w = \frac{s}{C_r}$.

حيث: g_w : معدل النمو المضمون خلا ل الفترة الزمنية المحددة.

C_r: معامل رأس المال الذي يمكن من تحقيق معدل النمو المضمون.

s: الميل المتوسط للادخار ويعادل $\frac{S}{Y}$.

يتحقق النمو المتوازن حسب 'هارود' عندما يتساوى معدل النمو الفعلي مع معدل النمو المضمون :

– فإذا كان معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو المضمون فإن ذلك يعني أن المجتمع يعاني من حالة تضخم، لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أسرع من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

– وإذا كان معدل النمو الفعلي أقل من معدل النمو المضمون فإن ذلك يعني أن المجتمع يعاني من حالة كساد، لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أقل من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

جـــ– معدل النمو الطبيعي: يعرفه 'هارود' بأنه أقصى معدل تسمح به التطورات الفنية، وحجم السكان والتراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل الزمني بين العمل ووقت الفراغ، وبالتالي يمكن القول بأن معدل النمو الطبيعي هو ذلك المعدل الذي يكفي للمحافظة على مستوى التشغيل الكامل، وبدون تحقيق هذا المعدل من النمو في الدخل الوطني، فإن الطاقة الإنتاجية والعمل في الاقتصاد ستعطل أو تستخدم بأقل من طاقتها.

في حالة ما إذا كان معدل النمو الطبيعي أقل من معدل النمو المضمون، يظهر انكماش متتالي، وعليه سيكون معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الفعلي، ومن أجل تفادي ظهور فائض، فيجب على الاقتصاد أن ينمو بنفس مقدار معدل النمو المضمون، وهذا ما لا يمكن أن يقع بسبب حاجز التشغيل الكامل، المفروض من طرف معدل النمو الطبيعي؛ والذي يؤدي إلى اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل الطبيعي، ومنه الاتجاه المستمر نحو الكساد بصفة مستمرة مادام معدل النمو الفعلي اقل من معدل النمو المضمون؛ حيث التوازن بين معدل النمو المضمون والطبيعي، يمكن احترامه بتخفيض معدل الادخار نظرا للكساد، وبالتالي قيمته تقل عن قيمة التشغيل الكامل؛ ويعود التوازن عن طريق النقص في التشغيل الناتج عن العجز في الطلب؛ عكس ذلك إذا كان معدل النمو الطبيعي أكبر من معدل النمو المضمون ، فإن قوى السوق تؤدي بدفع معدل النمو الفعلي إلى أخذ قيم أكبر من معدل النمو المضمون، مؤدية إلى حالة نقص في رأس المال؛ بالرغم من اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل النمو الطبيعي، عن طريق التضخم؛ هذا ما يؤدي إلى وقوع الاقتصاد في حالة البطالة الهيكلية المتزايدة.

2.8.2- نموذج 'دومار'[1]:

انشغل 'دومار' بكيفية الوصول إلى معدل نمو للدخل الوطني يحافظ على مستوى العمالة الكاملة، وقد وضع المشكلة أمامه على النحو التالي:"إذا كان الاستثمار يولد الدخل من ناحية، ويزيد الطاقة الإنتاجية من ناحية أخرى، فما هي الزيادة في الاستثمارات المطلوبة التي يمكن أن تجعل الزيادة في الدخل تتساوى مع الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وبالتالي تحقيق التشغيل الكامل."

ولحل هذه المسألة افترض 'دومار' أن:

- جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج تمثل قيم صافية أي بعد خصم الاستقطاعات الخاصة بكل منهم.
- جميع القرارات الاقتصادية تتم لحظيا وبدون فواصل زمنية مما يعطي إيحاء بإستمراريتها.
- ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل.

ويطرح 'دومار' نموذجه من خلال فكرة التوازن بين الزيادة المحققة في جانب العرض (متمثلا في زيادة الاستثمار) والزيادة المحققة في جانب الطلب (متمثلا في زيادة الدخل)، وذلك على النحو التالي:

- افترض دومار أن مقدار الزيادة في الطاقة الإنتاجية تساوي حاصل ضرب الإنتاجية الحدية σ في الاستثمار المحقق I حيث: $\sigma = \frac{\Delta Y}{\Delta K} \Rightarrow \frac{1}{\sigma} = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = k \Rightarrow \sigma = \frac{1}{k}$

حيث: k يمثل معامل رأس المال.

- افترض كذلك 'دومار' أن الزيادة في جانب الطلب على الناتج الإضافي هو نتيجة الاستثمار الإضافي وهو موضح كما يلي: $\Delta Y = \Delta I \cdot \frac{1}{s}$.

ولتحقيق التوازن مع ضمان التشغيل الكامل لا بد من تساوي إجمالي العرض مع إجمالي الطلب:

$$\Delta I \cdot \frac{1}{s} = I \cdot \sigma .$$

وبقسمة كل من الطرفين على I ثم الضرب في s نحصل على: $\frac{\Delta I}{I} = \sigma \cdot s$

يتضح من ذلك أنه للمحافظة على حالة مستمرة من العمالة الكاملة يلزم أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار s في الإنتاجية المتوسطة للاستثمار σ.

---

[1] مدحت محمد مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص139-144.

3.8.2- تقييم نموذج 'هارود – دومار':

هناك عدة انتقادات وجهت لنموذج 'هارود – دومار'، ومنطلقها الأساسي صعوبة وجود فروضه في الواقع العملي:

- افترض النموذج أن الادخار نسبة ثابتة من الدخل، وقد أغفل أن الادخار يتوقف على عوامل أخرى غير الدخل، وذلك لاختلاف دوافع تفضيل الادخار عن السيولة النقدية، فدافع الادخار في القطاع العائلي يختلف عن دافع الادخار في القطاع الحكومي، أو قطاع الأعمال.

- افترض النموذج أن معامل رأس المال والعمل للناتج ثابتة، و لم يتعرض إلى التقدم التكنولوجي الذي يؤثر في هذه المعاملات عند تأثيره في الإنتاجية.

- أغفل نموذج 'هارود – دومار' العالم الخارجي، بحيث أنه يعتبر أن الاقتصاد مغلق ، إذ عن طريق الاستثمارات الأجنبية يمكن تحقيق وفرة في رأس المال.

- رغم عيوب فرضيات النموذج، إلا أن النموذج أفاد في إلقاء الضوء على عنصرين هامين في عملية التنمية، وهما الحاجة إلى وجود مدخرات، وكذلك أهمية الاستفادة بقدر الإمكان بالموارد الرأسمالية النادرة.

3- نموذج 'سولو سوان':

بعد سنوات قليلة بدأت استنتاجات 'هارود-دومار' وكأنها متشائمة إلى حدٍ كبير، وقد حصلت نظرية النمو الاقتصادي على بعد جديد وكان ذلك على يد 'سولو سوان'، وقد قام بنشر بحثه تحت عنوان "مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي" عام 1956 تناول فيها بناء نموذجه للنمو على المدى الطويل.

1.3- افتراضات النموذج: قدم 'سولو سوان' نموذجه على أساس عدة فرضيات نذكرها فيما يلي[1]:

- الفرضية الأهم في هذا النموذج والتي تميزه عن نموذج 'هارود ـــ دومار' هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، خاصة العمل ورأس المال، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة $\left(\frac{K}{L}\right)$ يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن، وأخذ كدالة لذلك دالة 'كوب دوغلاس' ذات غلة الحجم الثابتة[2]:

$$Y = F(K,L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots (2.5)$$

---

[1] مدحت محمد مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص189-190.

[2] Ulrich KOHLI, **Analyse macroéconomie**, De Boeck université, Bruxelles Belgique, 1999, p418.

بحيث: F تحقق الخصائص بعض الخصائص المهمة، والم تمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص ووفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية[1].

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد.
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.
- أن هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون رأس المال.
- الاستهلاك يأخذ شكل دالة 'كيتر' أي: $C = cY \Rightarrow S = (1-c)Y = sY$
- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة أي عندما ينمو السكان بالمعدل n فإن عرض العمل L هو الآخر ينمو بنفس المعدل n ونكتب حينئذ:

$$\frac{d\log L}{dt} = \frac{\frac{dL}{dt}}{L} = \frac{\dot{L}}{dt} = n \quad \cdots\cdots\cdots\cdots (2.6)$$

- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
- هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.
- التكنولوجيا متغير خارجي.

2.3- عرض النموذج[2]:

في ظل الفرضيات السابقة يمكن كتابة الإنتاج الفردي على الشكل التالي:

$$y = \frac{Y}{L} = f(k) = \frac{F(K,L)}{L}$$
$$\Rightarrow y = \frac{K^{\alpha}L^{1-\alpha}}{L} = \left(\frac{K}{L}\right)^{\alpha}$$
$$\Rightarrow y = f(k) = k^{\alpha} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots (2.7)$$

والشكل التالي يمثل دالة الإنتاج الفردية من نوع 'كوب دوغلاس' ذات غلة حجم ثابتة:

---

(1) Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, **Economic Growth**, Second Edition, Massachusetts Institute of Technology, England, 2004, p :27.

(2) Michel DEVOLY ,**Théories macroéconomiques (fondement et controverses)**, 2eme édition, Armand COLINE, paris, France, 1998, p 204.

الشكل رقم (2–1): دالة الإنتاج الفردية من نوع 'كوب دوغلاس' ذات غلة حجم ثابتة

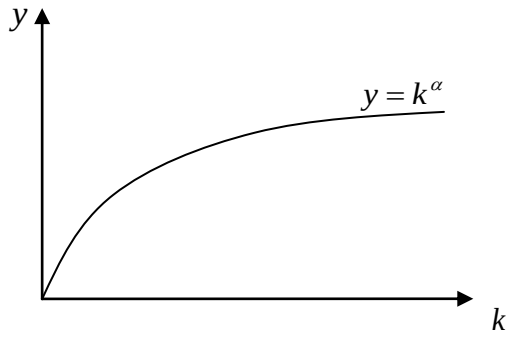

Source :Murat Yildizoglu, **Croissance économique**, Université Montesquieu Bordeaux IV - France : http://mohadrat4.islamcvoice.com/a360.ram, p :08.

هذا المنحنى يوضح تناقص مردودية رأس المال الفردي.

المعادلة الرئيسية الثانية في نموذج 'سولو' تتعلق بتراكم رأس المال عبر الزمن، حيث لدينا:

$$\dot{K} = \frac{dK}{dt} = I - \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2.8)$$

ومنه فإن التغير النسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واهتلاك رأس المال – الاهتلاك بالنسبة الثابتة δ – وبما أننا تحت ظل فرضية الاقتصاد المغلق فإن التوازن يقتضي بالضرورة تساوي الاستثمار I مع الادخار S – التوازن في سوق السلع والخدمات– ونكتب حينئذ:

$$I = S = sY$$

$$\Rightarrow \dot{K} = sY - \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2.9)$$

من جهة أخرى لدينا:

$$k = \frac{K}{L} \Rightarrow \log(k) = \log(K) - \log(L)$$

$$\Rightarrow \frac{d\log k}{dt} = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} = \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{\dot{L}}{L} \ldots\ldots\ldots\ldots (2.10)$$

وحسب المعادلة (2.6) التي تعطينا معدل نمو عنصر العمل – بافتراض التوازن في سوق العمل– فإننا نكتب:

$$\frac{\dot{L}}{L} = n \Rightarrow \frac{d\log L}{dt} = n \Rightarrow \log L = \int n dt = nt + C_0$$

$$\Rightarrow L_t = e^{nt+C_0} \quad , L_0 = e^{C_0}$$

$$\Rightarrow L_t = L_0 e^{nt} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2.11)$$

ومنه تصبح المعادلة (2.10) كالتالي:

$$\frac{\dot{k}}{k} = \frac{sY}{K} - \delta - n = \frac{sy}{k} - \delta - n \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2.12)$$

وهو ما يعطينا المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي:

$$\dot{k} = s.f(k) - (\delta + n).k \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2.13)$$

وبالاستعانة بالشكل التالي يمكن توضيح النمو الممكن على النحو التالي:

الشكل رقم (2-2): التمثيل البياني لمخطط 'سولو سوان'

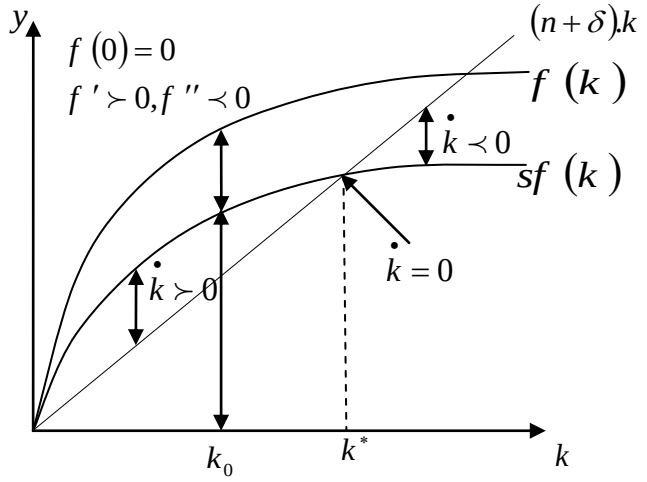

Source : Xavier Ragot, **Théorie de la Croissance et Economie du long terme**, ENSAE, 2005/2006, p :16.

3.3- الحالة النظامية في نموذج 'سولو'[1]:

تظهر الحالة النظامية في نموذج 'سولو' بيانيا في الشكل رقم (2-2)، حيث تتوافق هذه الحالة مع تقاطع منحنى الادخار $[s \cdot f(k)]$ مع خط الاستهلاك الفعلي $[(n+\delta).k]$، والتي تحقق الشرط التالي:

$$s \cdot f(\overset{*}{k}) = (n+\delta)\overset{*}{k} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2.14)$$

---

[1] Murat Yildizoglu, **Croissance économique**, Université Montesquieu Bordeaux IV -France : http://mohadrat4.islamcvoice.com/a360.ram,p11-12.

ويكون رأس المال الفردي لهذه الحالة معطى كما يلي:

$$\dot{k} = sk^{\alpha} - (n+\delta)k = 0 \Rightarrow \overset{*}{k} = \left(\frac{s}{n+\delta}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \quad \text{.....(2.15)}$$

وبالتالي فإن الإنتاج الفردي للحالة النظامية يعطى كما يلي:

$$\overset{*}{y} = \varphi\left(\overset{*}{k}\right) = k^{\alpha} \Rightarrow \overset{*}{y} = \left(\frac{s}{n+\delta}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \quad \text{.....(2.16)}$$

وخارج الحالة النظامية يكون لدينا الحالتين التاليتين:

$$k_0 \prec k^* \Leftrightarrow \dot{k} \succ 0$$
$$k_{.0} \succ k^* \Leftrightarrow \dot{k} \prec 0$$

4.3- ديناميكية الانتقالية (Dynamique de transition):

إن النمو في المدى الطويل حسب 'سولو' لا يتحدد بمعدل الادخار ومعدل النمو السكاني ويعتبرها متغيرات خارجية (مستقلة)، ويعتبر هذا هو الجانب السلبي في نموذج 'سولو سوان' [1]، لكنه يتأثر بديناميكية الانتقالية، أي كيفية اقتراب الدخل الفردي لاقتصاد ما من حالته النظامية أو عند اللزوم إلى الدخل الحقيقي لاقتصاد آخر [2]، ولدراسة أثر ديناميكية الانتقالية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل نقوم بقسمة المعادلة (2.13) على k من أجل الحصول على γ_k التي تمثل معدل النمو في نسبة رأس المال إلى العمل k [3]:

$$\gamma_k = \dot{k}/k = s.f(k)/k - (n+\delta) \quad \text{.....(2.17)}$$

المعادلة (2.17) تبين لنا معدل نمو نسبة رأس المال إلى العمل γ_k ، وهي تساوي الفرق بين الاستثمار الخام لوحدة رأس المال $s.f(k)/k$، مطروحا منه المعدل الفعلي $(n+\delta)$، ديناميكية الانتقالية لنموذج 'سولو سوان' موضحة في الشكل التالي، حيث هذا الشكل يعرض الحالة النظامية في حالة $k^* > 0$، ويتم تحديد هذه

---

(1) Ali RAAD, **What Explains the Algerian Economic Growth Record? A Cross-CountryApproach over the Period 1970-00**, Being a Thesis Submitted in Fulfillment of the Requirement for the Degree of Doctorat d'Etat in Economics , Algiers University, 2006, p19.

(2) صوواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، مرجع سبق ذكره، ص21.

(3) Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, **Economic Growth**, Op.Cit, p37.

الحالة من خلال تقاطع منحنى $s.f(k)/k$، مع الخط $(n+\delta)$، الاقتصاد يتجه نحو هذه الحالة النظامية حيث يكون معدل نمو رأس المال الفردي منعدم ($\dot{k}/k = 0$).

الشكل رقم (2–3): ديناميكية الانتقالية في نموذج 'سولو سوان'

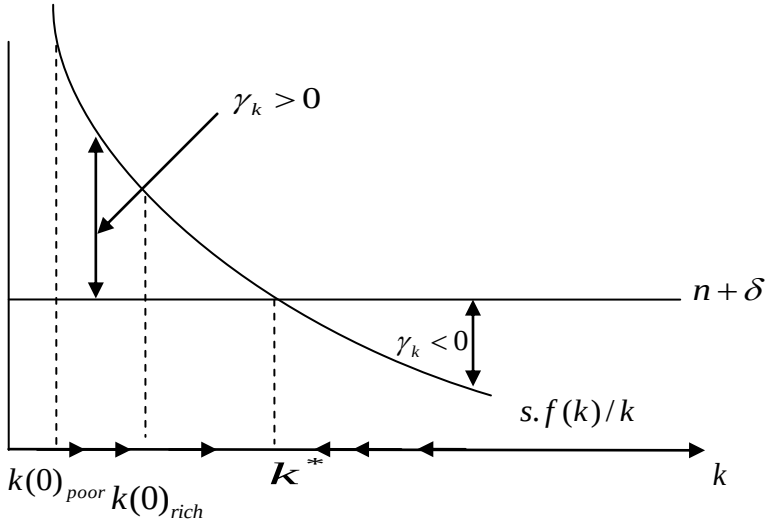

Source : Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin , **Economic Growth**, Op.Cit, p38

في الشكل السابق، معدل النمو في نسبة رأس المال إلى العمل γ_k هي معطاة من خلال المسافة الرأسية بين منحنى $s.f(k)/k$ والخط $(n+\delta)$. نلاحظ أنه يكون $\gamma_k > 0$ عندما $k < k^*$، ويكون أيضا $\gamma_k < 0$ عندما $k > k^*$، ويكون $\gamma_k = 0$ عندما $k = k^*$.

من الشكل السابق نلاحظ أنه لما تكون k نسبيا منخفضة (أي $k < k^*$) ، فإن الإنتاجية المتوسطة لرأس المال $f(k)/k$ هي نسبيا مرتفعة، وأن الاستثمار الخام لوحدة رأس المال $s.f(k)/k$ هي نسبيا مرتفعة، غير أن رأس المال لكل عامل k ينخفض بمعدل فعلي قيمته ثابتة $(n+\delta)$، وبالتالي فإن معدل النمو γ_k هو نسبيا مرتفع ويكون موجب $\gamma_k > 0$، وبالتالي فإن معدل النمو يتباطأ إلى أن يؤول إلى حالته النظامية؛ أما في الحالة المعاكسة لما تكون k نسبيا مرتفعة (أي $k > k^*$) ، فإن الإنتاجية المتوسطة لرأس المال $f(k)/k$ هي نسبيا منخفضة، وأن الاستثمار الخام لوحدة رأس المال $s.f(k)/k$ هي نسبيا منخفضة، غير أن رأس المال لكل عامل k ينخفض بمعدل فعلي قيمته ثابتة $(n+\delta)$، وبالتالي فإن معدل النمو γ_k هو نسبيا مرتفع ويكون سالب $\gamma_k < 0$، وبالتالي فإن معدل النمو γ_k يتباطأ إلى أن يؤول إلى حالته النظامية. وبالتالي فالنمو γ_k يتباطأ أكثر كلما اقترب الاقتصاد من حالته النظامية.

يمكن تحليل سلوك الإنتاج والاستهلاك خلال الفترة الانتقالية إلى الحالة النظامية على نحو مماثل، وعلى وجه الخصوص فإن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج هو :

$$\gamma_y = \dot{y}/y = f'(k).\dot{k}/f(k) = f'(k).\frac{k}{f(k)}.\frac{\dot{k}}{k} = [k.f'(k)/f(k)].\frac{\dot{k}}{k} = [k.f'(k)/f(k)]\gamma_k \quad .....(2.18)$$

المعادلة (2.18) تبين العلاقة بين γ_y و γ_k وبتعويض المعادلة (2.17) في المعادلة (2.18) نجد:

$$\gamma_y = [k.f'(k)/f(k)]\gamma_k$$

$$\Rightarrow \gamma_y = [k.f'(k)/f(k)][s\cdot f(k)/k - (n+\delta)]$$

$$\Rightarrow \gamma_y = s\cdot f'(k) - (n+\delta)[k.f'(k)/f(k)] \quad .....(2.19)$$

أيضا سلوك الاستهلاك الفردي هو نفسه تماما مثل الناتج الفردي، حيث نعلم أن الادخار في نموذج 'سولو سوان' هو ثابت، وبالتالي $c = (1-s)y$، إذن من السهل البرهان أن $\gamma_c = \gamma_y$[1].

5.3- التقارب في نموذج 'سولو سوان'[2]:

حسب نموذج 'سولو سوان'، الآثار المترتبة على الشروط الأولية على النتائج على المدى الطويل تختفي وهذا ما يشكل الأساس لما يعرف باسم فرضية التقارب، وفي هذا الصدد، الهدف الرئيسي للكثير من الكتابات التجريبية للنمو في أغلب الأحيان تسعى إلى معالجة مسألتين رئيسيتين تتعلقان بالفوارق في الدخل الفردي بين البلدان والمناطق؛ المسألة الأولى تبحث فيما إذا كانت الفوارق فيما بين البلدان في نصيب الفرد من الدخل هي مؤقتة أو دائمة، أما المسألة الثانية على افتراض أن هذه الاختلافات في الدخل هي دائمة فهي تبحث عن مصدر هذه الاختلافات وأسباب استمرار وجود هذه الاختلافات بين البلدان.

تجريبيا هناك العديد من جوانب التقارب التي تم علاجها في أدبيات النمو، الاتجاه العام لهذه الدراسات تميز بين نوعين من التقارب هما: التقارب المطلق والتقارب الشرطي، والشكل (3.2) يوضح لنا التقارب المطلق، حيث يعرض اقتصادين لهما قيمة ابتدائية للنسبة k مختلفتان وهما $k_{rich}(0)$ و $k_{poor}(0)$، لكن هذين الاقتصادين يتميزان بنفس المعاملات n, δ, s ونفس قيم k^* و y^* للحالة النظامية، هذا ما يجعل الدول التي

---

(1) Ali RAAD, **What Explains the Algerian Economic Growth Record? A Cross-CountryApproach over the Period 1970-00**, Op.Cit**,** p20-21.

(2) Isabelle SALLE, **Fondements théoriques et base méthodologique de l'analyse empirique de la notion de convergence économique**, *2006-2007*, p 3-4.

تتمتع بـــ $k_{poor}(0)$ منخفض نسبيا وبعيد عن حالته النظامية تتميز بمعدل نمو في كل من K و Y أعلى من البلد الآخر الذي يتميز بـــ $k_{rich}(0)$ قريب من حالته النظامية وبالتالي يحدث تقارب بين هذين الاقتصادين.

أما التقارب الشرطي يتمثل في كون أن الحالة النظامية تختلف من اقتصاد إلى آخر وبالتالي فإن نمو اقتصاد ما يزداد كلما كان بعيد عن وضعيته النظامية ، فإذا كان معدل الادخار في الاقتصاد الغني يفوق معدل ادخار الاقتصاد الفقير، هذا ما يؤدي بالاقتصاد الغني أن يكون نسبيا بعيد عن وضعيته النظامية، وبالتالي فإن التقارب المطلق يكون غير محقق.

4- نموذج 'سولو سوان' مع التقدم التقني:

استناداً إلى ما سبق نلاحظ أن النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة النظامية فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، ويظل ثابتاً عند هذه الحالة المستقرة –التوازنية– ولتوليد نمو في متوسط دخل الفرد في المدى البعيد تم إدخال مفهوم التقدم التقني في النموذج، فإذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام $F(K,L)$ فإنه يمكن النظر إلى التقدم التقني (A)على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي المتأتية من مختلف تأثيرات التقدم التقني.

في أدبيات الاقتصاد عادة ما يميز بين التقدم التكنولوجي والتقدم التقني، حيث يعتبر التقدم التكنولوجي تلك الزيادة الحاصلة في مخزون المعرفة، في حين يعتبر التقدم التقني تلك التغيرات الحاصلة في التقنيات المستخدمة في الإنتاج نتيجة التقدم التكنولوجي[1].

ملاحظة: هناك عدة أنواع من التقدم التقني نلخصها فيما يلي[2]:

- التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل، ويسمى هذا التقدم حيادياً من وجهة نظر 'هارود' ونكتب: $Y = F(K, AL)$.
- التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية رأس المال، ويسمى هذا التقدم حيادياً من وجهة نظر 'سولو' ونكتب: $Y = F(AK, L)$.
- التقدم التقني من وجهة نظر 'هيكس' ويأخذ الشكل: $Y = A.F(K,L)$.

وعادة ما يتم الأخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في الأجل الطويل، وعليه تأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي:

---

[1] Ali RAAD, **What Explains the Algerian Economic Growth Record? A Cross-CountryApproach over the Period 1970-00**, Op.Cit**,** p24.

[2] Murat Yildizoglu, **Croissance économique**, Op.Cit, p13.

$$Y = F(K, AL) = K^{\alpha}.(AL)^{1-\alpha} \text{.....(2.20)}$$

ويعد التقدم التقني في نموذج 'سولو' كمتغير خارجي يوافق زيادة A بمعدل ثابت حيث: $\frac{\dot{A}}{A} = g$.

وسنقوم الآن بإيجاد معدل النمو في نموذج 'سولو سوان' المدعوم بالتقدم التقني، حيث لدينا تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي ونكتب حينئذ:

$$\dot{K} = sY - \delta K \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta \text{.....(2.21)}$$

أما دالة الإنتاج الفردية فيمكن إيجاد صيغتها على النحو التالي[1]:

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{K^{\alpha}.(AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^{\alpha}}{L^{\alpha}} \cdot \frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}}$$

$$\Rightarrow y = k^{\alpha}.A^{1-\alpha} \text{.....(2.22)}$$

نفترض أن: $\tilde{k} = \frac{k}{A}$, $\tilde{y} = \frac{y}{A}$

وعليه تصبح دالة الإنتاج الفردية على الشكل التالي:

$$\tilde{y} = \frac{y}{A} = \frac{k^{\alpha}.A^{1-\alpha}}{A} = k^{\alpha}.A^{1-1-\alpha} = k^{\alpha}.A^{-\alpha}$$

$$\Rightarrow \tilde{y} = \frac{k^{\alpha}}{A^{\alpha}} = \tilde{k}^{\alpha}$$

$$\Rightarrow \tilde{y} = \tilde{k}^{\alpha} \text{.....(2.23)}$$

ومنه يمكن إيجاد $\gamma_{\tilde{k}}$ الذي يعبر عن معدل نمو نسبة رأس المال إلى العمل مع التقدم التقني $\tilde{k}$ كما يلي[2]:

---

[1] David Romer, traduit par Fabrice mazerolle, **Macroéconomie Approfondie**, EDISCIECE international, Université de californie,1997, p12.

[2] Xavier Ragot, **Théorie de la Croissance et Economie du long terme**, Op.Cit, p :486-490.

$$\gamma_{\tilde{k}} = \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} - \frac{\dot{A}}{A} \Rightarrow \gamma_{\tilde{k}} = \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s \cdot \frac{Y}{K} - \delta - n - g$$

$$\Rightarrow \gamma_{\tilde{k}} = \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s \cdot \frac{Y}{K} - (\delta + n + g) \text{.....(2.24)}$$

حيث لدينا:

$$\frac{Y}{K} = \frac{Y}{L} \cdot \frac{L}{K} = y \cdot \frac{1}{\frac{K}{L}} = \frac{y}{k}$$

من جهة أخرى لدينا:

$$\frac{y}{k} = \frac{y}{A} \cdot \frac{A}{k} = \tilde{y} \cdot \frac{1}{\frac{k}{A}} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$$

ومنه فإن:

$$\frac{Y}{K} = \frac{y}{k} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$$

وبتعويض $\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$ مكان $\frac{Y}{K}$ في المعادلة السابقة يصبح لدينا:

$$\gamma_{\tilde{k}} = \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}} - (\delta + n + g) \Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s \cdot \tilde{k}^{\alpha - 1} - (\delta + n + g)$$

إذن: $$\gamma_{\tilde{k}} = \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s \cdot f(\tilde{k}) / \tilde{k} - (\delta + n + g) \text{.....(2.25)}$$

المعادلة (2.25) تبين لنا معدل نمو نسبة رأس المال إلى العمل مع التقدم التقني $\gamma_{\tilde{k}}$، وهذا الأخير يساوي الفرق بين الاستثمار الخام لوحدة رأس المال مع التقدم التقني $s \cdot f(\tilde{k}) / \tilde{k}$، مطروحا منه المعدل الفعلي $(g + n + \delta)$.

تتحدد الحالة النظامية عندما $\gamma_{\tilde{k}} = 0$ وبالتالي يصبح لدينا[1]:

[1] Isabelle SALLE, **Fondements théoriques et base méthodologique de l'analyse empirique de la notion de convergence économique,** Op.Cit, p : 3.

$$\gamma_{\tilde{k}} = \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0 \Rightarrow s.\tilde{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g) = 0$$

$$\Rightarrow \tilde{k}^{\alpha-1} = \frac{\delta + n + g}{s}$$

$$\Rightarrow \tilde{\tilde{k}}^{*} = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \text{.....(2.26)}$$

وهذه المعادلة تقدم تعبير صريح لنسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني $(\tilde{k})$ في المدى الزمني الطويل، وهي تأخذ نفس شكل المعادلة(2.13) في النموذج البسيط – القاعدي- إذا كان معدل نمو التقدم التقني g معدوم، كما نلاحظ أن $\tilde{\tilde{k}}^{*}$ ثابتة، بمعنى أنها لا تتغير مع الزمن وذلك لثبات المعاملات على يمين المعادلة.

كذلك يمكن إيجاد قيمة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني A على النحو التالي: $\tilde{\tilde{y}}^{*} = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$

التمثيل البياني للمعادلة (2.25) موضح في الشكل التالي والذي يشبه إلى حد بعيد الشكل (3.2).

الشكل رقم (2–4): نموذج 'سولو سوان' مع التقدم التقني.

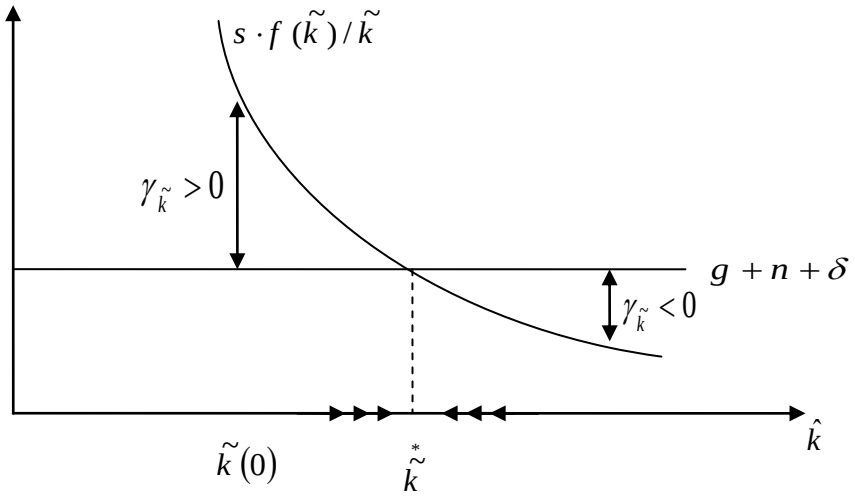

Source :Ali Raad, Op.Cit, p:29.

من الشكل أعلاه معدل النمو في $\tilde{k}$ أي $\gamma_{\tilde{k}}$ هي معطاة من خلال المسافة الرأسية بين منحنى $s \cdot f(\tilde{k}) / \tilde{k}$ والخط $(g + n + \delta)$.

النتيجة الرئيسية التي يمكن الحصول عليها بعد إدخال التقدم التقني في نموذج 'سولو سوان' على مستوى التوازن في المدى الطويل أي عند الحالة النظامية هي أن كل من: نسبة رأس المال على العمل k، الإنتاج Y، الاستهلاك C تنمو بمعدل g (وهو معدل نمو التقدم التقني أي $g = \dot{A}/A$). هذه النتيجة مختلفة عن تلك التي تم الحصول عليها عند تجاهل التقدم التقني، وكنتيجة لذلك يمكن القول أن التقدم التقني هو الذي يدفع النمو في المدى الطويل وليس التراكم في رأس المال، وبالتالي يمكن إرجاع وجود الفوارق في الدخل بين الدول للتقدم التقني، وهذا تفسير أكثر واقعية حيث نجد البلدان التي تملك تكنولوجيا متطورة لها معدل نمو أكبر من البلدان الأخرى[1].

5- نموذج 'رامسي' 1928 " Ramsey":

يعتبر نموذج 'رامسي' النموذج الثاني المرجعي (مع نموذج 'سولو سوان') لنماذج النمو ، حيث قام 'رامسي' بدراسة التوازن الطويل المدى للمستهلكين والمنتجين ثم بعدها قام بدراسة التوازن بينهما.

1.5- توازن المستهلكين (الأسر) [2]: في هذا الإطار نفترض أن الأسر كلها متشابهة وتقوم بعملية الاستهلاك من خلال شراء السلع والخدمات المنتجة وتنفق الدخول التي تحصل عليها من تأجير عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال)، حيث تأخذ بعين الاعتبار التفضيل ما بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي، ودالة منفعتها الغير منتهية زمنيا تعطى كالآتي:

$$U = \int_0^{+\infty} u[c(t)].e^{nt}.e^{-\rho t}\,dt \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2.27)$$

حيث: $c(t)$ تعبر عن الاستهلاك الفردي، و $u(c)$ تعبر عن دالة المنفعة للفرد الناتجة عن الاستهلاك $c(t)$ هذه الدالة تكون متزايدة ومحدبة ، أي $u'(c) > 0$ و $u''(c) < 0$، و e^{nt} تعني أن معدل الزيادة في أفراد المجتمع يكون ثابت ومساو لـــ n ، و $e^{-\rho t}$ هو معامل التفضيل ما بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي حيث ρ يمثل معدل الأفضلية للحاضر وكلما كان مرتفع كلما تفضل العائلات الاستهلاك الحالي عن الاستهلاك المستقبلي.

دالة المنفعة $u(c)$، يفترض عادة أنها تأخذ الشكل التالي:

$$u(c) = \frac{c^{(1-\theta)} - 1}{(1-\theta)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2.28)$$

---

[1] Ali RAAD, **What Explains the Algerian Economic Growth Record? A Cross-CountryApproach over the Period 1970-00**, Op.Cit, p29-30.

[2] Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, **Economic Growth**, Op.Cit, p86-91.

حيث: $\theta > 0$ تمثل مقياس لدرجة النفور المتعلق بالمخاطر، ومقلوبه $1/\theta$ يعبر عن مرونة الإحلال الزمني للاستهلاك حيث: $\sigma = -u'(c)/[c.u''(c)] = 1/\theta$.

إذا عوضنا المعادلة (2.28) في المعادلة (2.27) نجد:

$$U = \int_0^{+\infty} e^{-(\rho-n)t} \frac{c^{1-\theta}-1}{1-\theta} dt \quad \text{.....(2.29)}$$

مشكلة كل أسرة هو تعظيم دالة المنفعة الزمنية U المعطاة في المعادلة (2.29) تحت قيد الميزانية التالي:

$$\dot{a} = w + ra - c - na \quad \text{.....(2.30)}$$

حيث: a يمثل الأصول الصافية لكل فرد ويقاس بالقيمة الحقيقية، w تمثل الأجر الحقيقي للفرد، r معدل العائد الحقيقي، إذن ra هو الدخل الحقيقي الصافي الناتج عن استغلال الأصل a، وأخيرا c يمثل نصيب الفرد من الاستهلاك.

من أجل إيجاد حل لهذا البرنامج لا بد من المرور عبر تكوين هاملتون الذي يسمح لنا بإيجاد التوازن المنتظم للنمو في الاستهلاك وهو:

$$\dot{c}/c = (1/\theta).(r - \rho) \quad \text{.....(2.31)}$$

وبالتالي يمكن القول أن معدل النمو في نصيب الفرد من الاستهلاك يتعلق بمرونة الإحلال الزمني للاستهلاك والفرق بين معدل عائد الأصول ومعدل الأفضلية للحاضر. حيث يزيد معدل النمو في نصيب الفرد من الاستهلاك بزيادة مرونة الإحلال الزمني أو بزيادة الفجوة بين معدل العائد الحقيقي للأصول ومعامل التفضيل للحاضر.

2.5- توازن المؤسسات[1]:

في الجانب الثاني نفترض أن المؤسسات كلها متشابهة ولها دالة إنتاج لها نفس خصوصيات دالة إنتاج 'سولو' مع التقدم التقني وهي على الشكل التالي:

$$Y = F(K, \hat{L}) \quad \text{.....(2.32)}$$

حيث: $\hat{L} = L.A(t)$.

[1] Philippe Darreau, **Croissance et politique économique** , de Boeck, Bruxelles, Belgique, p58-59.

نضع $\hat{k} = K / \hat{L}$ و $\hat{y} = Y / \hat{L}$ إذن:

$$\hat{y} = f(\hat{k}).....(2.33)$$

كما هو الحال بالنسبة للأسر نفترض أن المؤسسات تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من القيمة الحالية للأرباح حيث يمثل الربح هنا الفرق بين مجموع المبالغ المحصلة من بيع الإنتاج والمدفوعات التي تشمل أجور العمال wL، واهتلاك رأس المال δK ومجموع العائدات التي تذهب للأسر rK.

وتكون دالة الربح كما يلي:

$$\text{Pr}ofit = F(K, \hat{L}) - (r + \delta).K - wL.....(2.34)$$

يمكن إعادة كتابة المعادلة (2.34) كما يلي:

$$\text{Pr}ofit = \hat{L}[f(\hat{k}) - (r + \delta)\hat{k} - we^{-gt}].....(2.35)$$

حيث : $A(t) = e^{gt}$ و $\hat{L} = L.A(t)$.

في سوق منافسة مثلى تكون المؤسسة آخذة [1] لسعر الفائدة، والأجر، وبالتالي فإن الربح يعظم بالنسبة لمستوى $\hat{L}$ ، وبالتالي يكون التوازن عندما سعر عامل الإنتاج يكون مساويا لسعره الهامشي أي:

$$\partial Y / \partial K = f'(\hat{k}) = r + \delta.....(2.36)$$

$$\partial Y / \partial L = [f(\hat{k}) - \hat{k}.f'(\hat{k})]e^{gt} = w.....(2.37)$$

3.5- التوازن بين المستهلكين و المؤسسات[2]:

الآن نأخذ بعين الاعتبار الأسر والمؤسسات من أجل تحليل التوازن، وقبل هذا نقوم بافتراض أن الاقتصاد مغلق وأن الديون الصافية للأفراد معدومة وهذا ما يجعل مجموع الأصول a للفرد مساو لرأس المال لكل عامل k، أي $a = k$، على أساس هذه النتيجة والمعادلتين (2.36) و(2.37)، يمكننا إعادة كتابة المعادلة (2.30) على النحو التالي:

$$\dot{\hat{k}} = f(\hat{k}) - \hat{c} - (g + n + \delta).\hat{k}.....(2.38)$$

---

[1] في سوق منافسة مثلى لا تستطيع المؤسسة التأثير في أسعار الفائدة أو أسعار أجور العمال.

[2] Xavier Ragot, **Théorie de la Croissance et Economie du long terme**, Op.Cit, p30.

حيث: $\hat{c} = C / \hat{L}$.

هذه هي العلاقة الأساسية التي تحدد تطور نسبة رأس المال إلى العمل الفعلي $\hat{k}$، وبالتالي تطور الناتج $\hat{y} = f(\hat{k})$.

أما تطور نسبة الاستهلاك عبر الزمن فيمكننا أن نجدها كما يلي:

لدينا من السابق: $\hat{c} = ce^{-xt}$ و $r = f'(\hat{k}) - \delta$ إذن:

$$\dot{\hat{c}} / \hat{c} = \dot{c} / c - x = (1/\theta).[f'(\hat{k}) - \delta - \rho - \theta g] \quad \ldots\ldots(2.39)$$

4.5- الحالة النظامية في نموذج 'رامسي'[1]:

في الحالة النظامية كل المتغيرات تنمو بمعدل ثابت، لأنه إذا كان $\dot{\hat{k}} / k > 0$ فإن $\hat{k} \to \infty$، ومن شروط دالة الإنتاج النيوكلاسيكية $f'(\hat{k}) \to 0$، فإنه في هذه الحالة، من خلال المعادلة (2.39) يكون $\dot{\hat{c}} / \hat{c} < 0$ وبالتالي هذه الحالة غير ممكنة (لأن كل من $\dot{\hat{c}} / \hat{c}$ و $\dot{\hat{k}} / k$ لهما نفس الإشارة ومن أجل البرهان على هذا يجب دراسة تغيرات $\hat{c}$ بالنسبة للزمن)، في الحالة المعاكسة فإن الحالة الوحيدة الممكنة هي $\dot{\hat{k}} = \dot{\hat{c}} = 0$، مثل الحالة النظامية في نموذج 'سولو سوان'.

نتحصل على المتغيرات $\hat{k}$ و $\hat{c}$ للحالة النظامية من خلال حل المعادلتين (2.38) و(2.39) اللتين تحققان الشرطين التاليين:

$$\dot{\hat{k}} = f(\hat{k}) - \hat{c} - (g + n + \delta).\hat{k} = 0 \quad \Leftrightarrow \quad \hat{c}^* = f(\hat{k}^*) - (x + n + \delta).\hat{k}^*$$

$$\dot{\hat{c}} / \hat{c} = \dot{c} / c - x = (1/\theta).[f'(\hat{k}) - \delta - \rho - \theta g] \quad \Leftrightarrow \quad f(\hat{k}^*) = \delta + \rho + \theta x$$

أما الحالة المستقرة لـــ $\hat{y}$ فهي: $\hat{y}^* = f(\hat{k}^*)$. .

6- نماذج النمو الداخلي:

إن المبدأ الرئيسي المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ، وذلك خلال منتصف الثمانينات من القرن الماضي، بعدما أكدت نظريات النمو الداخلي أن محور التنمية الاقتصادية يكمن في متغيرات داخلية، والتي أعطت أهمية لأفكار اعتبرت سابقا

(1) Philippe Darreau, **Croissance et politique économique** , OP.Cit, p59.

ذات أهمية قليلة واعتبرت أن تحسين الإنتاجية يتطلب تبني المزيد من الابتكارات الحديثة، والقيام بالاستثمار في رأس المال البشري وتطوير ونشر المعلومات العلمية، واعتبرت أن التقدم التكنولوجي يتحدد داخل نموذج النمو وليس عن طريق قوى خارج النظام كما تعتبره النظرية النيوكلاسيكية، وقد اعتمدت على دالة إنتاج ذات غلة ثابتة أو متزايدة باستعمال نموذج AK [1]، وقد تم تطوير هذه الأفكار الجديدة لنماذج من هذا النوع من قبل 'روبلو' و'لوكا' و'رومر' ...

1.6- نموذج AK ('روبلو' 1991):

1.1.6- نظرة عامة[2]:

عندما نحلل نماذج النمو النيوكلاسيكية نجد أن المشكل الرئيسي فيها يتمثل في انخفاض معدلات النمو على المدى الطويل وذلك –كما سبق وأن ذكرنا– يرجع إلى تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة إنتاجية رأس المال، فنماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج AK جاءت لتعالج هذا المشكل أي مشكل تناقص المردودية الحدية لرأس المال، وعليه لتفادي هذا المشكل يفترض نموذج AK إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية أي أن $\alpha = 1$، ومنه فإن دالة الإنتاج المعتمدة في نموذج AK تأخذ الشكل الخطي التالي:

$$Y = AK \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2.40)$$

حيث A ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي.

من المعادلة (2.40) نلاحظ أن رأس المال هو العنصر الوحيد للإنتاج، وبرر 'روبلو' هذا الاختيار بأخذه بعين الاعتبار العمل على أنه رأس المال البشري الذي هو تراكمي(تجميعي)، وأضاف رأس المال العيني، فأعطى بذلك مفهوم رأس المال الموسع K.

نتحصل على الإنتاج الفردي بقسمة المعادلة (2.40) على العمل L كما يلي:

$$y = Ak = f(k) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2.41)$$

$$\Rightarrow f(k)/k = A \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2.42)$$

---

[1] Jean Arrous, **Les théorie de la croissance**, Op.Cit, p191

[2] Murat Yildizoglu, **Croissance économique**, Op.Cit, p42.

تحصلنا في السابق في نموذج 'سولو' على المعادلة التالية:

$$\gamma_k = \dot{k}/k = s \cdot f(k)/k - (n+\delta).....(2.43)$$

بتعويض المعادلة (2.42) في المعادلة (2.43) نجد:

$$\gamma_k = s \cdot A - (n+\delta).....(2.44)$$

المعادلة (2.44) تعطينا معدل النمو في نسبة رأس المال إلى العمل k، عندما تكون دالة الإنتاج هي $Y = AK$، التمثيل البياني في الشكل التالي يوضح لنا المعادلة (2.44):

الشكل رقم (2–5): النمو في نموذج AK

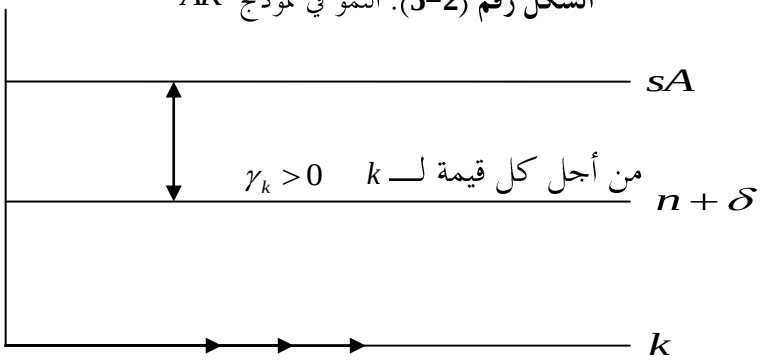

Source : Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin , **Economic Growth**, Op.Cit, p :64

الشكل (5.2) يبين لنا أن معدل النمو في نسبة رأس المال إلى العمل مستقلة عن النسبة k وهو ثابت أي $\gamma_k = sA - (n+\delta)$، وهو يعتمد على معالم سلوكية مثل معدل الادخار ومعدل النمو السكاني، هذا يعني أن النسبة k تنمو في الحالة الثابتة بمعدل ثابت وهو $\gamma^*_k = sA - (n+\delta)$ [1].

2.1.6– معدل النمو في كل من y, k, c [2]:

نقوم الآن بتحليل النموذج في سياق تعظيم العائلات لمنفعتهم، وفي مقابل ذلك تقوم الشركات بتعظيم الأرباح وذلك باستخدام بعض النتائج المحصل عليها عندما عالجنا نموذج 'رامسي'.

لدينا دالة المنفعة الزمنية معطاة كما يلي:

---

[1] Faruk ÜLGEN, LES THEORIES DE LA CROISSANCE, Université Pierre Mendès France, 2005-2006 : http://web.upmf-renoble.fr/cepse/membres cepse/Faruk/croissance2006.pdf , p :56-57.

[2] Ali RAAD, **What Explains the Algerian Economic Growth Record? A Cross-CountryApproach over the Period 1970-00**, Op.Cit, p :88-82.

$$U = \int_0^{+\infty} e^{-(\rho-n)t}.[\frac{c^{(1-\theta)}-1}{1-\theta}]dt.....(2.45)$$

وبأخذ قيد الميزانية للعائلة:

$$da/dt = \dot{a} = (r-n).a + w - c.....(2.46)$$

حيث: w تمثل الأجر، a تمثل الأصول للفرد و r تمثل مردودية الأصل.

وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني يعطينا:

$$\gamma_c = \dot{c}/c = (1/\theta).(r-\rho).....(2.47)$$

من ناحية أخرى تقوم الشركات بتعظيم أرباحها، وهذا ما ينتج عنه أن أسعار عوامل الإنتاج تكون مساوية لسعرها الهامشي أي:

$$\partial Y/\partial K = f'(\hat{k}) = r + \delta.....(2.48)$$

ولدينا: $$f'(\hat{k}) = A.....(2.49)$$

$$\Rightarrow r = A - \delta.....(2.50)$$

نقوم الآن بعملية الجمع بين سلوكيات العائلات والشركات وذلك بتعويض المعادلة (2.50) في المعادلة (2.47) نجد:

$$\gamma_c = (1/\theta)(A-\delta-\rho).....(2.51)$$

ومادام $y = Ak$ و $c = (1-s)\cdot y$ فإن $\gamma_y = \gamma_k = \gamma_c$ وبالتالي:

$$\gamma_y = \gamma_k = \gamma_c = (1/\theta).(A-\delta-\rho).....(2.52)$$

النتيجة الرئيسية لذلك هو أن التغير في كل من المعالم θ, δ, A, ρ باستثناء n تؤثر في معدل النمو ، وعلى عكس النموذج النيوكلاسيكي فإن هذا النموذج لا يتنبأ بتقارب مطلق أو شرطي حيث $\partial\gamma_y / y = 0$ وهذا من أجل كل مستويات لـــ y.

في هذا النموذج معدل الادخار ليس ثابتا كما قلنا سابقا، وهو يعتمد أيضا على المعالم التي تؤثر في معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج بالإضافة إلى المعلمة n ويعطى كما يلي:

$$s = (\dot{K} + \delta K)/Y = (1/A).(\gamma_k + n + \delta) = [\frac{A - \rho + \theta n + (\theta - 1).\delta}{\theta A}] \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2.53)$$

وهذا خلافا لما هو عليه في نموذج 'سولو سوان' الذي يفترض أنه ثابت.

لكن نموذج AK صادف بعض المشاكل هو الآخر، ومن بين تلك المشاكل التي صادفها مشكل تجميع عناصر الإنتاج في عنصر واحد ويعبر عن ذلك برأس المال الموسع والذي يضم رأس المال العيني ورأس المال البشري، ونعلم أن لكل عنصر من عناصر الإنتاج مردوديته الخاصة به، فلهذا حتى نكون واقعيين في دراستنا فإنه يجب الفصل بين عناصر الإنتاج في حدود معينة.

2.6- نموذج 'بارو' "Barro" (1990) :

الفكرة الأساسية المتضمنة في نموذج 'بارو' تتمثل في وجود مصدر للنمو الداخلي ناتج عن آثار خارجية ناجمة عن النشاطات الحكومية، حيث يفترض 'بارو' أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، وفي نموذجه يفترض أن المشتريات المتعلقة بالسلع الحكومية ليس لها منافسين وليست وحيدة؛ وباستعمال هذه السلع، فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى، بالإضافة أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع؛ ويؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود، وبالتالي تأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي[1]:

$$y = \Phi(k, G) = k.\phi(G/k) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2.54)$$

حيث: G الإنفاق الحكومي، k نسبة رأس المال إلى العمل، y الإنتاج الفردي، كما أن $\phi' > 0$ و $\phi'' < 0$.

إذا كانت دالة الإنتاج تأخذ شكل دالة 'كوب دوغلاس' فإن المعادلة (2.54) يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\frac{y}{k} = \phi(G/k) = A.(G/k)^{\alpha} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2.55)$$

حيث: $0 < \alpha < 1$.

يفترض 'بارو' أن الإنفاق الحكومي يمول عن طريق فرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت τ وبالتالي:

[1] Ali RAAD, **What Explains the Algerian Economic Growth Record? A Cross-CountryApproach over the Period 1970-00**, Op.Cit, p:94-96.

$$g = T = \tau y = \tau.k.\phi(G/k).....(2.56)$$

حيث: T الضرائب، τ نسبة الضريبة المفروضة على الدخل.

نقوم الآن بحساب الإنتاج الحدي لرأس المال الفردي k على افتراض أن G ثابت، نجد:

$$\frac{\partial y}{\partial k} = \phi(G/k).(1-\phi'.G/y) = \phi(G/k).(1-\eta).....(2.57)$$

حيث: η هي مرونة الإنتاج الفردي y بالنسبة لـــ G من أجل قيمة معطاة للنسبة k، حيث $0<\eta<1$

وإذا كانت دالة الإنتاج من نوع دالة 'كوب دوغلاس' يكون:

$$\frac{\partial y}{\partial k} = (1-\alpha)Ak^{-\alpha}G^{\alpha} = A(\frac{G}{k})^{\alpha}(1-\alpha).....(2.58)$$

بحيث مرونة الإنتاج الفردي y بالنسبة للإنفاق الحكومي تساوي α لأن:

$$\frac{\partial y}{\partial G}.\frac{G}{y} = \alpha Ak^{1-\alpha}G^{\alpha-1}\frac{G}{Ak^{1-\alpha}G^{\alpha}} = \alpha.....(2.59)$$

من جهة أخرى ، تسعى العائلات إلى تعظيم دالة المنفعة الزمنية المعطاة كما يلي:

$$U = \int_0^{\infty} e^{-\rho t}\frac{c_t^{1-\theta}-1}{1-\theta}dt.....(2.60)$$

بوجود ضريبة على الدخل بمعدل τ، فإن صافي الإنتاج الحدي لرأس المال الفردي يكون: $(1-\tau)(\partial y/\partial k)$ حيث $\partial y/\partial k$ معطى في المعادلة(2.58)، بتطبيق النتائج المتحصل عليها في نموذج رامسي الذي عالجناه سابقا، يظهر لنا معدل النمو في الاستهلاك كما يلي[1]:

$$\gamma = \frac{\dot{c}}{c} = \frac{1}{\theta}\left[(1-\tau).\phi(G/k).(1-\eta)-\rho\right].....(2.61)$$

وإذا كانت دالة الإنتاج من نوع 'كوب دوغلاس' يكون معدل النمو في الاستهلاك كما يلي:

$$\gamma = \frac{\dot{c}}{c} = \frac{1}{\theta}\left[(1-\tau)(1-\alpha)A(G/k)^{\alpha}-\rho\right].....(2.62)$$

إذا كان $\tau = G/y$ ثابت، فإن:

الإنفاق الحكومي G والضريبة T تنمو بنفس معدل نمو الناتج الفردي y.

---

[1] Alexandru MINEA, **THE ROLE OF PUBLIC SPENDING IN THE GROWTH THEORY EVOLUTION**, Romanian Journal of Economic Forecasting, 2008 , p:101-103.

النسبة G/k ومرونة الناتج الفردي η ومعدل النمو γ تكون كلها ثوابت.

ونتيجة لما سبق الاقتصاد ليس لديه ديناميكية انتقالية وبالتالي يكون دائما في حالة ثبات حيث كل من c k و y تنمو بمعدل γ المعطى في المعادلة (2.62).

المعادلتان(2.61) و(2.62) تعرض لنا مختلف أحجام الحكومات(التي لها قيم مختلفة لكل من G/y و τ) التي لها أثران مختلفان على معدل النمو γ، الأثر الأول يتمثل في أن أي ارتفاع في τ يخفض من γ وذلك يظهر جليا في المعادلة (2.61) حيث كلما يزداد τ ينخفض صافي الإنتاج الحدي لرأس المال لأنه لدينا $(1-\tau)(\partial y/\partial k)$؛ أما الأثر الثاني فإن الزيادة في G/y تجعل الناتج الحدي لرأس المال الفردي $\partial y/\partial k$ يزيد والذي بدوره يرفع من معدل النمو γ. النتيجة النهائية لهذين القوتين المتضادتين يعتمد على حجم الحكومة فإذا كانت الحكومة صغيرة فإن القوة الثانية هي التي تهيمن، أما في حالة العكس فإن القوة الأولى هي التي تهيمن، من أجل القيام بدراسة دقيقة لهذا الجانب نقوم بدراسة مشتقة معدل النمو γ بالنسبة لـــ G/y مع الأخذ بعين الاعتبار الشرطين التاليين: $\tau = G/y$ و $G/k = G/y.\phi(G/k)$، ويمكن عرض مشتقة معدل النمو γ بالنسبة لـــ G/y كما يلي:

$$\frac{d\gamma}{d(G/y)} = \frac{1}{\theta}\phi(G/k)[\phi'(G/k) - 1] \quad \text{.....(2.63)}$$

وعندما تكون دالة الإنتاج من نوع 'كوب دوغلاس' تكون المشتقة كما يلي:

$$\frac{d\gamma}{d(G/y)} = \frac{1}{\theta}\left[A(G/k)^{\alpha}\right](\alpha A(G/k)^{\alpha-1} - 1) \quad \text{.....(2.64)}$$

من المعادلة (2.63) نلاحظ أن معدل النمو γ يتزايد بزيادة النسبة G/y إذا كان $\frac{d\gamma}{d(G/y)} > 0$ أي $\phi' > 1$ ويتناقص معدل النمو γ بتزايد النسبة G/y إذا كان $\frac{d\gamma}{d(G/y)} < 0$ أي $\phi' < 1$؛ ويبلغ معدل النمو γ القيمة العظمى له عندما يكون $\frac{d\gamma}{d(G/y)} = 0$ أي $\phi' = 1$، وفي هذه الحالة يكون $\alpha = \eta = \phi'.(G/y)$ (هذا في الحالة العامة)، أما في حالة دالة 'كوب دوغلاس' يكون $\alpha = G/y = \tau$.

التفسير البديهي لهذه النتيجة هو أنه من أجل أن تعظم الحكومة معدل النمو γ يجب عليها أن تقوم بتثبيت حجم النفقات العمومية عند القيمة G_0 ، حيث G_0 تحقق المعادلة التالية: $\alpha = G/y$ [1].

---

[1] Ahmed ZAKANE, **Dépenses Publiques Productives , croissance à long terme et Politique Economique Essai d'Analyse Econométrique Appliquée au cas de l'Algérie**, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université d'Alger,2003, p :72-73.

3.6- نموذج 'لوكا' "Lucas":

إن الفكرة الرئيسية التي طرحها 'لوكا' سنة 1988 تتمثل في أن الاختلاف في النمو بين البلدان يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري[1] بين هذه الدول.

وأن المصدر الرئيسي للنمو يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال البشري الناتج عن تجميع الفرد البشري للمعارف، وكذا مدى تكريس وقته من أجل اكتسابها، ويضيف 'لوكا' في تحليله لهذا العامل، أن فعاليته تكون مرتبطة بمستوى الاقتصاد، فإن كان الفرد على مستوى عال من مخزون رأس المال البشري، فهذا يعني أن مستوى الاقتصاد للمجتمع الذي يعيش فيه متطور.

يرى 'لوكا' أن الافتراض المتمثل في كون أن كل من السلع المادية والتعليم له ما نفس دالة الإنتاج، لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للتعليم، والذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل إنتاج ، ولهذا اعتبر 'لوكا' بأن الاقتصاد يتكون من قطاعين، أحدهم مكرس لإنتاج السلع(الاستهلاكية والرأسمال المادي) والقطاع الآخر في تكوين رأس المال البشري، واعتمد على دالتي الإنتاج التاليتين[2]:

$$Y_t = AK_t^{\beta}(u_t h_t L)^{1-\beta}\bar{h}_t^{\gamma} \qquad ,0<\beta<1 \quad \text{.....(2.65)}$$

$$\dot{h}_t = \delta(1-u_t)h_t \qquad \text{.....(2.66)}$$

حيث : Y : إنتاج السلع (الاستهلاكية والرأسمال المادي) ؛ A : المستوى التكنولوجي؛ u_t نسبة الوقت المخصص للإنتاج ؛ $(1-u_t)$ نسبة الوقت المخصص للتكوين والتعليم بهدف اكتساب معارف جديدة ؛ L عامل العمل والذي يفترض بأنه ثابت؛ K_t : مخزون رأس المال المادي؛ h_t : المستوى المتوسط لكفاءات العمال المشاركين في الإنتاج؛ $u_t h_t L$: هو عامل كفاءة العمل؛ $\bar{h}_t^{\gamma}$: المخزون المتوسط لرأس المال البشري المحسوب لجميع الأفراد؛ δ: تمثل إنتاجية رأس المال البشري في عملية إنتاج المعرفة .

المعامل β يمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال المادي و $1-\beta$ تعني مرونة الإنتاج بالنسبة للعمال.

---

[1] يمكن تعريف رأس المال البشري على أنه مجموع القدرات، المعارف العامة، التقنيات والمهارات التي يتمتع بها العمال، للمزيد من التفصيل أنظر:
- Henri Grethen, **Analyses théoriques et empiriques des déterminants de la productivité globale des facteurs – Une application au Grand-Duché de Luxembourg**, Luxembourg , 2003, p39.

[2] Andrianasy A. DJISTERA, **LE ROLE DU CAPITAL HUMAIN DANS LA CROISSANCE : LE CAS DES ECONOMIES EMERGENTES D'ASIE**: http://gdrdeveloppementtransition.org/papiers/jchd/DJISTERA.pdf , p:3-4.

الإنتاج الإجمالي للاقتصاد ينقسم بين الاستثمار في رأس المال المادي والاستهلاك ، وتتمثل معادلة تراكم رأس المال المادي للفرد فيما يلي:

$$\dot{k}_t = Ak_t^{\alpha}(u_t h_t)^{1-\alpha}\bar{h}_t^{\gamma} - c_t \quad \text{.....(2.67)}$$

يتلخص مشكل العون في حل البرنامج التالي:

$$\max \quad U = \int_0^{\infty} e^{-\rho t}\,\frac{c_t^{1-\theta}-1}{1-\theta}\,dt \quad \text{.....(2.68)}$$

تحت القيود التالية:

- تراكم رأس المال البشري: $\dot{h} = \delta(1-u)h$ .....(2.69)
- تراكم رأس المال المادي الفردي: $\dot{k} = y - c$ .....(2.70)

حيث دالة الإنتاج الفردي: $y = Ak^{\beta}[uh]^{1-\beta}\bar{h}^{\gamma}$ .....(2.71)

أ- معدلات النمو في الحالة النظامية[1]:

- من خلال المعادلة (2.69) يمكن استنتاج معدل النمو في رأس المال البشري:

$$\gamma_h = \frac{\dot{h}}{h} = \delta \cdot (1-u) \quad \text{.....(2.72)}$$

حتى يكون معدل النمو في رأس المال البشري ثابت في الحالة النظامية، يجب أن يكون u ثابت.

- الإنتاجية الحدية لرأس المال المادي الفردي هي:

$$Pmk = \beta Ak^{\beta-1}(uh)^{1-\beta}\bar{h}^{\gamma} \quad \text{.....(2.73)}$$

إذن يمكن استنتاج معدل النمو في الإنتاجية الحدية لرأس المال المادي الفردي كما يلي:

$$\gamma_{Pmk} = \frac{\dot{Pmk}}{Pmk} = (\beta-1)\frac{\dot{k}}{k} + (1-\beta+\gamma)\frac{\dot{h}}{h} \quad \text{.....(2.74)}$$

---

(1) Philippe Darreau, **Croissance et politique économique** , Op.Cit, p153.

ب- معدل النمو الممركز وغير الممركز:

في نموذج رامسي الذي عالجناه سابقا ، في حالته النظامية تكون الإنتاجية الحدية لرأس المال المادي الفردي ثابتة، إذن نساوي معدل نمو الإنتاجية الحدية لرأس المال المادي الفردي للصفر نجد:

$$\gamma_k = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{1-\beta+\gamma}{1-\beta}\gamma_h \quad \text{.....(2.75)}$$

المعادلة (2.75) تبين لنا معدل النمو في رأس المال المادي الفردي في الحالة النظامية، والذي هو بدلالة معدل النمو في رأس المال البشري، وبالتالي يعتبر هذا الأخير هو المحرك الرئيسي للنمو في الأجل الطويل.

في الحالة النظامية المتغيرات c, y, k تنمو بنفس معدل النمو ، والذي هو ثابت ويساوي γ_k .

حل مشكل الأعظمية السابق يعطينا معدل النمو غير الممركز التالي:

$$\gamma^{eq} = \frac{1}{\theta}(\delta-\rho)\left[\frac{1-\beta+\gamma}{1-\beta+\gamma-(\frac{\gamma}{\theta})}\right] \quad \text{.....(2.76)}$$

بينما حل البرنامج من وجهة نظر المخطط الاجتماعي يمكننا من الحصول على معدل النمو الممركز التالي:

$$\gamma^{op} = \frac{1}{\theta}\left[(\frac{1-\beta+\gamma}{1-\beta})\cdot\delta-\rho\right] \quad \text{.....(2.77)}$$

في حالة غياب العوامل الخارجية ($\gamma = 0$)، فإن معدل النمو الممركز وغير الممركز يتساويان:

$$\gamma^{eq} = \gamma^{op} = \frac{1}{\theta}(\delta-\rho) \quad \text{.....(2.78)}$$

من المعادلة (2.77) نستنتج أنه يمكن أن يكون معدل النمو ايجابي حتى ولو في غياب العوامل الخارجية $\gamma = 0$.

في حالة ما إذا كان $\gamma > 0$ فإن معدل النمو الممركز يكون أكبر من معدل النمو غير الممركز ، ومن أجل توضيح ذلك نأخذ $\theta = 0$ ، يمكن حساب الفرق بين المعدلين بسهولة:

$$\gamma^{op} - \gamma^{eq} = \frac{\gamma}{1-\beta}\rho \quad \text{.....(2.79)}$$

والقاعدة الأساسية المستخلصة من هذا النموذج هو أن زيادة مستوى الكفاءة للقوى العاملة هو من العوامل الرئيسية المحددة للنمو وأن تراكم رأس المال البشري يسمح باستمرار معدل النمو في المدى الطويل[1].

4.6- نموذج 'رومر' Romer:

1.4.6- النموذج الأول لـــ 'رومر' (1986):

في مقاله المشهور "زيادة المردوديا ت والنمو في المدى الطويل" ، اقترح 'رومر' نموذج للنمو في المدى الطويل مختلف عما جاءت به النظرية النيوكلاسيكية التي كانت تتوقع أن كلا من مردودية رأس المال K ومعدل النمو في نصيب الفرد من الناتج تتناقص، والأهم من ذلك في ظل غياب التقدم التكنولوجي، نصيب الفرد من الناتج يتجه نحو حالة الثبات التي تتميز بمعدل نمو في نصيب الفرد من الناتج منعدم، وبالتالي تمكن 'رومر' من خلال نموذجه من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية، وذلك عن طريق إدخال فرضيتين أساسيتين في النموذج وهما[2]:

- التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، و هذا الأثر الايجابي للخبرة على الإنتاجية، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار.
- المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة i بالمؤشر A_i هذا يعني أن التغير dA_i / dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في K_i لمخزون رأس المال.

النموذج الذي اقترحه 'رومر' يفترض وجود دالة إنتاج نيوكلاسيكية مع التقدم التكنولوجي الذي يدعم إنتاجية العمل، وبالتالي تكون دالة الإنتاج للمؤسسة i كما يلي [3]:

$$Y_i = F(K_i, A_i L_i) \quad \text{.....(2.80)}$$

بحيث: F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، ووفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية.

---

[1] Philippe Darreau, **Croissance et politique économique** , Op.Cit, p :156.
[2] Ahmed ZAKANE, **Dépenses Publiques Productives , croissance à long terme et Politique Economique Essai d'Analyse Econométrique Appliquée au cas de l'Algérie**, Op.Cit, p :57.
[3] Jean Arrous , **Les théorie de la croissance**, Op.Cit , p :193.

نشير إلى أن افتراض التعلم عن طريق التمرن يتوفر من خلال الاستثمار، يعني أن الزيادة في رأس المال المادي للمؤسسة i يؤدي إلى زيادة مخزونها من المعرفة A_i؛ ومن ناحية أخرى، فرضية انتشار المعرفة المكتشفة في المؤسسة i على المؤسسات الأخرى يعني أن التغير في معرفة المؤسسة i يتناسب مع تغيير في إجمالي مخزون رأس $\dot{K}$، وبالتالي يمكن وضع العلاقة التالية[1]:

$$A_i = A^{\frac{1}{1-\alpha}} \cdot K \quad \text{.....(2.81)}$$

حيث: K إجمالي مخزون رأس المال لكل المؤسسات، A معامل.

بالاستعانة بالمعادلة(2.80) و(2.81) ، وبأخذ دالة الإنتاج من نوع 'كوب دوغلاس' نجد:

$$\begin{aligned} Y_i &= (K_i)^{\alpha} \cdot (A_i L_i)^{1-\alpha} \\ &= (K_i)^{\alpha} (A^{\frac{1}{1-\alpha}} \cdot K \cdot L_i)^{1-\alpha} \\ &= A \cdot (K_i)^{\alpha} \cdot (K \cdot L_i)^{1-\alpha} \quad \text{.....(2.82)} \end{aligned}$$

حيث: $0 < \alpha < 1$. .

من المعادلة (2.82)، إذا كانت كل من K و L_i ثابتة، فإن كل مؤسسة i معرضة إلى مردودية متناقصة لـــ K_i ؛ بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لـــ L_i ، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في K_i و K؛ لذلك هناك ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال والتي ينتج عنها النمو الداخلي في هذا النموذج.

يمكن إعادة كتابة المعادلة(2.82) باستخدام رأس المال الفردي كما يلي[2]:

$$y = (AL^{1-\alpha}).k \quad \text{.....(2.83)}$$

حيث وضعنا: $y_i = Y_i / L_i, k_i = K_i / L_i$ و $k = K / L$ ثم بوضع فيما بعد $y_i = y$ و $k_i = k$.

نتحصل على الناتج المتوسط لرأس المال بقسمة طرفي المعادلة (2.83) على k :

$$y / k = \tilde{f}(L) = AL^{1-\alpha} \quad \text{.....(2.84)}$$

---

[1] Ahmed ZAKANE, **Dépenses Publiques Productives , croissance à long terme et Politique Economique Essai d'Analyse Econométrique Appliquée au cas de l'Algérie**, Op.Cit, p57.

[2] صروايلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، مرجع سبق ذكره، ص28.

المعادلة (2.84) تبين أن الناتج المتوسط لرأس المال مستقل عن k ، ومتزايد مع L.

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـــ K_i بتثبيت K و L، وبتعويض $k_i = k$ نتحصل على:

$$\partial Y_i / \partial K_i = A\alpha L^{1-\alpha} \quad \text{.....(2.85)}$$

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال مستقل عن k، ومتزايد مع L ، وعليه فإن التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية؛ وهو أقل من الناتج المتوسط أي $\partial Y_i / \partial K_i < \tilde{f}(L)$ وهذا لكون $0 < \alpha < 1$.

نقوم الآن بالجمع بين سلوكيات العائلات والمؤسسات، حيث تسعى العائلات إلى تعظيم دالة المنفعة الزمنية المعطاة في المعادلة(2.45)، تحت قيد الميزانية المعطى في المعادلة (2.46)، كما تسعى الشركات إلى تعظيم الربح وهذا ما ينتج عنه أن أسعار عوامل الإنتاج تكون مساوية لسعرها الهامشي و النتيجة معطاة في المعادلة (2.50)، بالإضافة إلى ذلك نفترض أن الاقتصاد مغلق،ونقوم بتعويض a بـــ k في قيد ميزانية العائلة. وبالتالي تحت هذه الشروط معدل نمو نصيب الفرد من الاستهلاك المعطى في المعادلة (2.51) يمكن كتابته كما يلي:

$$\gamma_c = (1/\theta).[A\alpha L^{1-\alpha} - \delta - \rho] \quad \text{.....(2.86)}$$

عندما قمنا بحساب معدل النمو γ_c لم نأخذ بعين الاعتبار أن زيادة مخزون رأس المال في المؤسسة i ينتج عنه زيادة أكبر في مخزون رأس المال الإجمالي، وهذا بسبب انتشار المعرفة المكتشفة في المؤسسة i وهذا بدوره يزيد من الإنتاجية الحدية للمؤسسات الأخرى.

المخطط الاجتماعي يأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار ويقوم بعملية التعظيم التي قمنا بها سابقا حيث يأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط وبالتالي يتحصل على معدل النمو التالي:

$$\gamma_{cp} = (1/\theta)[AL^{1-\alpha} - \delta - \rho] \quad \text{.....(2.87)}$$

مع العلم أن $\alpha < 1$، فهذا يعني أن $\gamma_{cp} > \gamma_c$.

النتيجة الرئيسية التي يمكن الوصول عليها من خلال هذا النموذج هو أنه يمكن للحكومة الوصول على الأعظمية الاجتماعية من خلال مجموعة من التدابير، ومن بين هذه التدابير مثلا دعم الاستثمار بمعدل $1-\alpha$ عن طريق ضريبة جزافية، هذا له تأثير في جعل الناتج الحدي الخاص لرأس المال مساوي للناتج المتوسط

لرأس المال، كما يمكن الحصول على نفس النتيجة إذا قامت الحكومة بتقديم إعانات إنتاج بنسبة $(1-\alpha)/\alpha$ [1].

2.4.6- النموذج الثاني لـــ 'رومر'(1990):

1- معطيات النموذج:

يعتمد نموذج 'رومر' على ثلاث قطاعات: قطاع البحث والتطوير ينشط في ظل الاحتكار، قطاع إنتاج سلع رأس المال (سلع وسيطية) ينشط في ظل منافسة احتكارية وقطاع إنتاج السلع النهائية ينشط في ظل منافسة تامة[2].

- قطاع البحث والتطوير: يستخدم هذا القطاع رأس المال البشري H_A ومخزون المعرفة A من أجل إنتاج معارف جديدة وذلك من خلال إنتاج شهادات (Brevets) من أجل إنتاج سلع جديدة في قطاع السلع الوسيطية (حيث A يعبر عن عدد الشهادات).

- قطاع إنتاج سلع رأس المال: يستخدم المعارف A ورأس المال المادي من أجل إنتاج سلع التجهيز X_i.

- قطاع إنتاج السلع النهائية: يستخدم المدخلات X_i المنتجة في قطاع إنتاج السلع الوسيطية ورأس المال البشري H_y والعمل L من أجل إنتاج سلع نهائية Y.

2- عرض النموذج:

أ- قطاع إنتاج السلع النهائية:

دالة إنتاج السلع النهائية تكون كما يلي[3]:

$$Y = F(H_Y, L, X) = H_Y^{\alpha} L^{\beta} \int_0^{\infty} X_i^{1-\alpha-\beta} di \quad \text{.....(2.88)}$$

الهدف هو تعظيم الربح كما يلي:

$$\max_{X_i} \pi_i = H_Y^{\alpha} L^{\beta} \int_0^{\infty} X_i^{1-\alpha-\beta} di - P_i \int_0^{\infty} X_i - wH_Y \quad \text{.....(2.89)}$$

---

(1) Ali RAAD, **What Explains the Algerian Economic Growth Record? A Cross-CountryApproach over the Period 1970-00**,Op.Cit, p:124.
(2) Philippe Darreau, **Croissance et politique économique** , Op.Cit, p169.
(3) T. H. Jackson NGWA EDIELLE, **Education, Innovation et Croissance Economique au Cameroun**: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/9360/ ,p :4.

- الطلب على عامل الإنتاج X_i من اجل $i \in [0,A]$ يكون:

$$P_i = (1-\alpha-\beta)H_Y^{\alpha} L^{\beta} X_i^{-\alpha-\beta} \quad \ldots\ldots(2.90)$$

ب- قطاع إنتاج السلع الوسيطية[1]:

يقوم هذا القطاع بشراء الشهادات من قطاع البحث والتطوير بسعر P_A وتقوم بإنتاج سلع X_i وتكون المؤسسة في وضعية محتكر.

_ رأس المال المادي يتراكم وفق المعادلة التالية:

$$\dot{K}(t) = Y(t) - C(t) \quad \ldots\ldots(2.91)$$

كما يمكننا إيجاد علاقة بين مخزون رأس المال K وسلع رؤوس الأموال المستخدمة في الإنتاج $\sum_{i=1}^{\infty} X_i$ وذلك من خلال افتراض أننا نستخدم η وحدة من Y من أجل صنع وحدة واحدة من أي نوع من سلع رأس المال، هذا الافتراض يعني:

$$K = \eta \sum_{i+1}^{\infty} X_i = \eta \int_0^A X_i di$$

$$\Rightarrow K = \eta A X \qquad si \quad X_i = X \quad \ldots\ldots(2.92)$$

الدخل الإجمالي لمنتج سلع التجهيز يكون على عدد فترات غير منتهية، وبالأخذ بعين الاعتبار الاستحداث يكون الدخل الإجمالي كما يلي:

$$RT(i) = \int_0^{\infty} P(X_i) X_i e^{-rt} dt = \frac{P(X_i)X_i}{r} \quad \ldots\ldots(2.93)$$

وبالتالي الربح المستحدث يكون:

$$\int_0^{\infty} e^{-rt} \pi_t dt = \int_0^{\infty} e^{-rt} P(X_i) X_i dt - \eta X_i - P_a \quad \ldots\ldots(2.94)$$

المنتج يعظم الربح بالنسبة للكمية التي ينتجها، ونتحصل على التوازن عندما يكون الدخل الهامشي المستحدث مساو للتكلفة الهامشية η من أجل:

(1) Philippe Darreau, **Croissance et politique économique** , Op.Cit, p170-172.

$$X(i)=\left[\frac{\eta r}{(1-\alpha-\beta)^2 H_y^{\alpha} L^{\beta}}\right]^{-\frac{1}{\alpha+\beta}} = X^{eq} \qquad \forall i \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2.95)$$

بتعويض قيمة X^{eq} في المعادلة (2.90) نجد:

$$P^{eq}=\frac{\eta r}{1-\alpha-\beta}\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2.96)$$

بتعويض المعادلة (2.92) في المعادلة (2.88) نتحصل على دالة الإنتاج التالية[1]:

$$Y = H_Y^{\alpha} L^{\beta} A X^{(1-\alpha-\beta)}$$

$$\Rightarrow Y=(H_Y A)^{\alpha}(LA)^{\alpha}(K)^{(1-\alpha-\beta)}\eta^{\alpha+\beta-1}\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2.97)$$

دالة الإنتاج المعطاة في المعادلة (2.97) تشبه إلى حد كبير دالة الإنتاج النيوكلاسيكية مع التقدم التقني الذي يدعم العمل L ورأس المال البشري H_y.

أ -قطاع البحث والتطوير:

- المعارف تتراكم وفق المعادلة التالية:

$$\dot{A}=\delta H_A A\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2.98)$$

حيث: δ يمثل معامل فعالية البحث.

- الربح في قطاع البحث والتطوير:

$$\pi_A = P_A \dot{A} - wH_A\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2.99)$$

حيث: P_A يمثل السعر الذي تباع به الشهادات لقطاع إنتاج السلع الوسيطية، w أجر رأس المال البشري H_A.

من المعادلة (2.98) و (2.99) نجد:

$$\pi_A = P_A \delta H_A A - wH_A\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2.100)$$

---

[1] Paul Romer, traduit en francais par Catherine Bac, **Progrés technique endogene**, Journal of political economy, Université de Chicago, p18.

سعر بيع الشهادة يغطى بالربح المستحدث لمنتج سلع التجهيزات الذي يشتري هذه الشهادة، وبالتالي السعر P_A للمعرفة الجديدة هو إذن (من المعادلات (2.94) (2.95) (2.96)):

$$\frac{\pi}{r} = \frac{P(X)X}{r} - \eta X - P_A = 0 \quad \text{.....(2.101)}$$

نعوض $P(X)$ المعطاة في المعادلة (2.96) من أجل الحصول على سعر الشهادة التوازني:

$$P_A^* = (\alpha + \beta)\frac{\eta X}{1-\alpha-\beta} = (\alpha + \beta)\frac{P^{eq}X}{r} \quad \text{.....(2.102)}$$

3- التوازن الممركز وغير الممركز[1]:

- من السابق دالة الإنتاج النهائي معطاة كما يلي: $Y = H_Y^{\alpha} L^{\beta} A X^{(1-\alpha-\beta)}$، وهذا يعني أن كل من المتغيرات A و Y لهما نفس معدل النمو .

- من المعادلة (2.92) تستلزم أن كل من المتغيرتين A و K لهما نفس معدل النمو.

- بقسمة طرفي المعادلة (2.91) على K نجد: $\dot{K}/K = Y/K - C/K$، والذي يمثل معدل النمو في K ومن السابق لدينا النسبة Y/K ثابتة لأن كل من K و Y تنموان بنفس معدل النمو ، وبالتالي النسبة C/K أيضا ثابتة، إذن يمكن القول أن كل من K و C لهما نفس معدل النمو في الحالة النظامية وبالتالي:

$$\gamma = \frac{\dot{C}}{C} = \frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{A}}{A} = \delta H_A \quad \text{.....(2.103)}$$

يكون معدل النمو في الحالة النظامية أكثر ارتفاعا كلما كان رأس المال البشري المخصص للبحث والتطوير أكثر ارتفاعا.

كما لدينا أيضا: $PmH_{Recherche} = p_A \delta A$ et $PmH_{Bienfinal} = \alpha H_Y^{\alpha-1} L^{\beta} \int_0^A X^{1-\alpha-\beta} di$

في حالة التوازن يكون:

$$\alpha H_Y^{\alpha-1} L^{\beta} A X^{1-\alpha-\beta} = p_A \delta A \quad \text{.....(2.104)}$$

نقوم بتعويض قيمة P_A^* المعطى في المعادلة (2.102)، وبقيمة X^{eq} المعطاة في المعادلة (2.95) في المعادلة (2.104) نجد:

---

[1] Philippe Darreau, **Croissance et politique économique** , Op.Cit, p173-175.

$$H_Y = \frac{1}{\delta}\frac{\alpha}{(1-\alpha-\beta)(\alpha+\beta)}r \quad \text{.....(2.105)}$$

بتعويض المعادلة(2.105) في (2.103) نجد:

$$\gamma = \delta H_A = \delta H - \frac{\alpha.r}{(1-\alpha-\beta)(\alpha+\beta)} = \delta H - \Lambda r \quad \text{.....(2.106)}$$

حيث: $\Lambda = \frac{\alpha}{(1-\alpha-\beta)(\alpha+\beta)}$.

كما لدينا من السابق عندما درسنا نموذج 'رامسي' سلوك المستهلكين الأعظمي معطى بالقاعدة التالية:
$\gamma_c = (r-\rho)/\theta$.

إذن: $(r-\rho)/\theta = \gamma = \delta H - \Lambda r$

وبالتالي معدل الفائدة التوازني هو:

$$r^{eq} = \frac{\rho + \theta\delta H}{1+\Lambda\theta} \quad \text{.....(2.107)}$$

أخيرا معدل النمو التوازني هو :

$$\gamma = \frac{1}{\theta}\left[\frac{\rho+\theta\delta H}{1+\theta\Lambda} - \rho\right] = \frac{\delta H - \Lambda\rho}{\theta\Lambda + 1} \quad \text{.....(2.108)}$$

معدل النمو مرتبط بالمعالم α و β المعطاة بـــ Λ ، أيضا مرتبط بالمعالم θ ، δ ، ρ و H .

معدل النمو من وجهة نظر المخطط الاجتماعي نتحصل عليه من خلال حل البرنامج التالي [1]:

$$\left.\begin{aligned} &\max \int_0^{\infty} \frac{C^{1-\theta}-1}{1-\theta} e^{-\rho t} dt, \\ &\dot{K} = \eta^{\alpha+\beta-1} A^{\alpha+\beta} L^{\beta} H_Y^{\alpha} K^{1-\alpha-\beta} - C \\ &\dot{A} = \delta H_A A \\ &H_Y + H_A \le H \end{aligned}\right\}$$

حل البرنامج السابق يعطينا معدل النمو من وجهة نظر المخطط الاجتماعي وهو:

$$\gamma^* = \frac{\delta H - \sigma\rho}{\sigma\theta + (1-\sigma)} \quad \text{.....(2.109)}$$

[1] Ali RAAD, **What Explains the Algerian Economic Growth Record? A Cross-CountryApproach over the Period 1970-00**, Op.Cit, p140.

حيث: $\sigma = \alpha/(\alpha+\beta)$.

نلاحظ أن $\gamma^* > \gamma$، هذا ما يعني أن هناك آثار خارجية مرتبطة بإنتاج معارف جديدة.

من بين النتائج الرئيسية لهذا النموذج هو أنه يتوقع أن دولة ذات مخزون أكبر من رأس المال البشري يكون معدل نموها أعلى من دولة ذات مخزون رأس المال منخفض.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد ركزت أغلب النماذج التقليدية للنمو الاقتصادي ، بداية من النموذج النيوكلاسيكي لـــ 'سولو سوان' على المردودية الحدية لمخزون رأس المال المرتبطة بمعدل الادخار، مما يفسر إهمال تأثير المتغيرات الخارجية على النمو، كالتقدم التقني.

وفي بداية منتصف الثمانينات ظهرت نظريات خاصة بالنمو الداخلي، والتي فتحت أفاق جديدة في التحليل الاقتصادي على المدى البعيد، مثل مساهمة رأس المال البشري والمعرفة العلمية وأيضا الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، غير أن أغلب الاقتصاديين المتخصصين في هذا الميدان لم يتوصلوا إلى صياغة نموذج أمثل نهائي، وهذا راجع إلى ظهور متغيرات خارجية متعلقة بمستوى كل دولة كالتقدم التقني وكذلك التكنولوجيا، والتساؤل الذي يطرح نفسه في هذه الحالة هو كيف يمكن تكميم هذه المعارف والتكنولوجيا وإدراجها في نماذج النمو الداخلي والتي لها علاقة مباشرة مع النمو الاقتصادي للدولة.

وفي الأخير لازالت الأبحاث في هذا المجال قيد الانجاز على المستوى الكلي للاقتصاد وهذا لمعالجة المشاكل المعقدة الخاصة بنظريات النمو الداخلي واختيار النموذج القياسي الموافق لتفسير ظاهرة النمو بأكثر فاعلية.

تمهيد:

إن الآراء النظرية حول علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي، وبالتنمية الاقتصادية بشكل عام لا يوجد نقاش فيهما، بالفعل لأننا لا نستطيع أن نقول أن هناك تنمية اقتصادية بدون وجود أي استثمار، ولا نستطيع أن نقول أنه قد تحقق نمو اقتصادي بدون أن يتحقق أي استثمار، سواء تعلق الأمر بالاستثمار في رأس المال المادي أو رأس المال البشري.

لكن النقاش الذي مازال قائما، ومازالت الآراء مختلفة حوله، يدور حول علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، حيث من المعروف أن معظم اقتصاديات الدول النامية تتميز بخاصية اقتصادية على درجة كبيرة من التبعية للخارج، سواء تعلق الأمر بالواردات أو بالصادرات، و بالتالي فإن المبادلات التجارية لها أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول.

من هنا نرى أن المبادلات الخارجية بدورها يمكن أن تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على النمو الاقتصادي، ومن خلال هذا الفصل سوف نقوم بدراسة وتحليل أفكار ونظريات حاولت كشف حقيقة النظام الاقتصادي العالمي القائم وانعكاساته على الدول النامية من خلال التجارة الخارجية و التي انقسمت إلى اتجاهين متعاكسين أحدهما يساند فكرة "الانفتاح التجاري كعامل محفز للنمو"، و الاتجاه الآخر يساند فكرة "الانفتاح التجاري كعامل مثبط للنمو".

1- الانفتاح التجاري كعامل محفز للنمو الاقتصادي:

سنتناول في هذا الإطار قضية الانفتاح التجاري كعامل محفز للنمو الاقتصادي لمواقف ترتكز في تحليلها على تجارب سابقة ناجحة لبلدان متقدمة، من شأنها تنصح البلدان المتخلفة على اتباعها، قصد تحقيق الانطلاقة الاقتصادية، وهذه المواقف هي تحاليل تعبر عن مواقف مدرس تي مختلفة من حيث أبعادها الزمنية ولكنها متكاملة من حيث أبعادها الفكرية.

1.1 - موقف النظرية الكلاسيكية:

تعتبر الآراء التي جاء بها الكلاسيك في التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي الأساس الذي اعتمد عليه العديد من المفكرين سواء فيما يتعلق بتأييدها ومن ثم محاولة تطويرها، أو فيما يتعلق بنقدها. على أن تعتبر آراء كل من 'سميث' و'ريكاردو' و'ميل' أبلغ تعبيرا عن الفكر الكلاسيكي في مجال التجارة الخارجية.

1.1.1 -موقف 'آدم سميث':

يرى 'آدم سميث' أن النمو الاقتصادي يعتمد أساسا على تراكم رأس المال، تقسيم العمل وحجم السوق[1]، ولهذا انتقد 'سميث' كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة أو ما بين مختلف الدول، وذهب إلى أنه مثلما يحاول الأفراد إتباع مبدأ الاكتفاء الذاتي وإنتاج كل شيء هم في حاجة إليه، من شأنها الحكم عليهم بمستويات من المعيشة منخفضة للغاية بالنظر إلى انعدام فوائد تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج في هذه الحالة، فكذلك الأمر تماما إذا ما حاولت مختلف الدول إتباع مبدأ الاكتفاء الذاتي وليس تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج [2]. فتقسيم العمل الدولي الناتج عن اتساع نطاق السوق يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، ثم تبادل فائض إنتاجها عن استهلاكها منها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من السلع التي تتمتع في إنتاجها بنفس الميزات المطلقة[3].

ومن خلال النموذج الذي قدمه 'سميث' حول التجارة بين إنجلترا والبرتغال فقد استطاع أن يبين وظيفتين هامتين للتجارة الدولية هما[4]:

أ- أن التجارة الخارجية للدولة تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشيء (منتوج) ذو نفع أكبر.

ب- أنها تتغلب على ضيق السوق المحلي، وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه وترفع من إنتاجية البلد ومنه تزيد من الدخل ومن ثروة الأمة.

كما يرى 'آدم سميث' أن التجارة تحفز النمو من خلال الرفع من الناتج الوطني وخفض تكاليف وأسعار السلع المستهلكة، ويمكنها كذلك أن ترفع من مستوى النشاط أعلى من إشباع الاحتياجات الاستهلاكية للرأس المال، والذي بدوره، يعجل بالنمو الاقتصادي[5].

إذن فالنمو الاقتصادي يتوقف على تقسيم العمل، الذي بدوره يعتمد على حجم السوق أي الطلب لذلك فقيام التجارة يعتبر وسيلة لتوسيع السوق، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي أكبر.

---

(1) محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 69-70.

(2) أحمد جامع، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977، ص16.

(3) زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص37.

(4) زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص38.

(5) René Sandretto, **Le commerce international**, Paris, Armond collin éditeur, Paris, 1995, p57.

2.1.1- موقف 'دافيد ريكاردو':

إذا كان 'سميث' قد اعتمد على نظرية النفقات المطلقة في تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، فإن 'ريكاردو' قد بين أن اختلاف النفقات المطلقة سبب كاف ولكنه غير ضروري لقيامها، و قد اعتمد على مجموعة من الفروض والتي من أهمها سيادة المنافسة الكاملة، والتشغيل الكامل للموارد وثباتها كما وكيفا وعدم قابلية عناصر الإنتاج للانتقال دوليا، وإمكانية انتقالها في البلد الواحد، وأن العمل أساس القيمة . في ظل هذه الفروض، فإن 'ريكاردو' يرى أنه يمكن قيام التجارة بالرغم من عدم تمتع أي طرف بمزايا مطلقة، حيث يمكن للبلد استخدام موارده المتاحة أفضل استخدام ممكن، من خلال تصدير السلع التي يتمتع بميزة نسبية في إنتاجها [1].

يرى 'ريكاردو' أن الشرط الضروري والكافي لقيام التبادل بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية للإنتاج من دولة لأخرى، وعند توافر هذا الشرط فإنه سوف يكون من مصلحة كل دولة أن تتخصص في إنتاج تلك السلع التي تتمتع فيها بنفقة نسبية أقل، أي بميزة نسبية أكبر وذلك بالمقارنة مع الدولة الأخرى[2].

وحسب 'ريكاردو' فإن قيام التجارة الخارجية سيؤدي إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد بين الاستخدامات المختلفة. وعليه فإذا قام كل بلد بالتخصص وفقا للميزة النسبية، فإن ذلك سيؤدي إلى تعظيم كل من الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي تعظيم الرفاهية عالميا، فبذلك ستتمكن الدول المشتركة في التجارة من استهلاك السلع بتوليفات تقع خارج منحنى إمكانيات الإنتاج الخاص بكل منها، ومن ثم ستستفيد كل الدول من التجارة الخارجية، وإن كانت بنسب متفاوتة، ويتوقف توزيع مكاسب هذه التجارة على ظروف الطلب العالمي وعلى تكاليف الإنتاج واختلافها بالنسبة للسلع المختلفة في البلدان المختلفة.

مما سبق نجد أن 'ريكاردو' وعلى خلاف 'سميث' يركز على الجانب الإيجابي للتجارة الخارجية من جانب العرض كمحدد لعملية النمو. وبالتالي فإن قيام التجارة الخارجية يكون مفيدا انطلاقا من آثارها الإيجابية على استخدام الموارد المتاحة.

وإلى جانب المنافع السابقة فإن التجارة الخارجية تحقق مكاسب أخرى للبلدان المتقدمة. فقد بين 'ريكاردو' أن اقتصاد هذه الأخيرة سيتجه نحو الركود بسبب انطباق قانون الغلة المتناقصة في الإنتاج الزراعي، مما يجعل الزيادة في الطلب على الغذاء يرافقه زيادة في معدل الأجر النقدي الذي يؤدي إلى

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، مرجع سبق ذكره، ص39-40.

[2] Maurice Bye, **Relation Economique Internationale** , Op.Cit, P125.

انخفاض في معدل الربح وبالتالي انخفاض في التراكم الرأسمالي. غير أن التجارة الخارجية تؤدي إلى تأجيل ذلك الوضع الركودي من خلال تمكن البلد الصناعي من استيراد الغذاء مما يبقى مستوى الأجور فيه منخفضا وبالتالي المحافظة على مستوى الأرباح مرتفعا[1].

3.1.1- موقف 'جون ستيوارت ميل':

إن النظرية التي أتى بها 'جون ستيوارت ميل' عبارة عن توسع لنظرية النفقات النسبية لـــ 'دافيد ريكاردو'، حيث قام 'جون ستيوارت ميل' بالإضافة إلى هذه الأخيرة بإدخال عامل الطلب في تحديد المستوى الذي يستقر فيه معدل التبادل، حيث اكتفى 'دافيد ريكاردو' في عرضه على أن التخصص الدولي يعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن أحد السلعتين بالنسبة للأخرى، و لم يحدد العوامل التي تسمح باقتراب هذا المعدل من الحد الأدنى أو الأقصى وقد أوضحت نظرية القيم الدولية التي أتى بها 'ميل' أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات و واردات كل دولة متساوية[2].

ويتحدد معدل التبادل في هذه النظرية على قوة طلب الدولتين على السلعتين، ومرونة هذا الطلب حيث يتحدد الطلب بمعدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى، و معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية، وبالتالي المكسب الأكبر من التجارة الدولية يعود إلى صاحب الطلب الأصغر، أما صاحب الطلب الأكبر فيكون مكسبه أقل من الأول ، ويميل التبادل في صالح الدولة ذات أقل مرونة أي التي طلبها يتغير بكمية قليلة مقارنة بالسعر، والعكس صحيح، وبالتالي فإن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكاسب أكبر من الدولة الكبيرة وهذا لكون طلبها أقل، ولقد دعت هذه النظرية للاهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي[3].

ويضيف 'جون ستيوارت ميل' أن تحرير التجارة الخارجية من شأنه يؤدي بالأفراد إلى خلق حاجات جديدة ومن ثم معرفة طرق إشباعها، الأمر الذي يدفعهم إلى مزيد من العمل والادخار والتراكم الرأسمالي.

كما يرى أيضا أنه تحدث أثارا اجتماعية هامة قد يفوق مفعولها الآثار الاقتصادية، وذلك من خلال احتكاك أفراد المجتمع بغيرهم من أفراد المجتمعات الأخرى الأكثر تطورا الأمر الذي يؤدي إلى نقل عوامل التقدم إلى البلدان الأقل نمو، وهي كلها مكاسب ديناميكية ، ويؤكد 'جون ستيوارت ميل' على أهمية الآثار

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 69-70.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.

[3] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص51.

الديناميكية للتجارة الخارجية ويعتبرها بمثابة ثورة صناعية من حيث آثارها الإيجابية على عملية التنمية وعليه فمن وجهة نظر 'ميل' فإن التجارة الخارجية تدفع النمو إلى الأمام ليس فقط من خلال نقل العادات والثقافة المحفزة للنمو لتحل محل العادات والتقاليد المقيدة للنمو[1].

وهكذا وبأخذ 'ميل' للآثار الاجتماعية للتجارة الخارجية على النمو، فإن نظرته تصبح هي الأشمل مقارنة بغيره من الاقتصاديين الكلاسيك.

2.1- موقف النظرية النيوكلاسيكية:

تميزت الفترة ما بعد 1870 بقلة الاهتمام بقضايا التنمية والتركيز على الشكل الساكن للأوضاع الاقتصادية، والتركيز على أوضاع التوازن في المدة القصيرة، وعلى كيفية عمل النظام الاقتصادي، وليس على كيفية نموه نظرا للنمو الكبير الذي حدث في الاقتصاديات الأوروبية، حيث أصبح موضوع التنمية غير ملح. ومع ذلك ظهرت إحدى أهم النظريات المفسرة لقيام التجارة والتي يتميز الدور الأساسي لها في تشجيع النمو من خلال قيام التجارة الخارجية وهي نظرية نسب عوامل الإنتاج 'هكشر وأولين'.

وهي على العكس من نظرية ريكاردو التي ترى أن قيام التجارة الخارجية يكون نتيجة اختلاف إنتاجية العمل بالنسبة للسلع المختلفة في البلد ان، وهو ما يدل على أن تلك الدول لا تتمتع بنفس المستوى في تقنيات الإنتاج في إنتاج كل السلع ، في حين ترى نظرية 'هكشر وأولين' أن دو ال الإنتاج واحدة في البلدان المختلفة، وأن قيمة السلعة تتحدد بقيمة عوامل الإنتاج التي ساهمت في إنتاجها، رافضة بذلك نظرية العمل أساس القيمة كما جاء بها 'ريكاردو' وتفترض أن السلع المختلفة تستخدم عناصر إنتاج بنسب مختلفة، فبعضها كثيف العمل والبعض الآخر كثيف رأس المال [2]، حيث لا يرجع هنا قيام التجارة إلى إنتاجية العناصر بل إلى الاختلاف في مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج ما بين البلدان المختلفة. فهذا الاختلاف يؤدي إلى اختلاف الأسعار النسبية لهذه العناصر الإنتاجية، ويؤد ي هذا بدوره إلى اختلاف الأسعار النسبية للسلع بين البلدان المختلفة، ومن ثم قيام التجارة الدولية فيما بينها، وطبقا لهذه الفرضية فالسلع تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج المختلفة، فهنا ك سلع ذات كثافة في عنصر الأرض، وسلع ذات كثافة في رأس المال وسلع أخرى ذات كثافة في عنصر العمل.وعلى ذلك فالبلاد الغنية بعنصر الأرض ستكون لها ميزة نسبية في إنتاج سلع مكثفة بهذا العنصر، والبلا د الغنية بعنصر رأس المال

---

(1) SAU.R, **Trade capital and underdevelopment**, calcutta Oxford university press , 1982 , P 5.

(2) أحمد جامع و صفوت عبد السلام عوض، **دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 93-98.

تكون لها ميزة نسبية في إنتاج سلع مكثفة به، والبلا د الغنية بعنصر العمل تكون لها ميزة نسبية في إنتاج السلع المكثفة بعنصر العمل.

ومنه فالتجارة الدولية سوف تقوم على أساس هذا الاختلاف في المزايا النسبية بين البلدان المختلفة، تلك المزايا النسبية التي تتوقف بدورها على اختلاف توافر عناصر الإنتاج بين البلدان المختلفة، وم ن هنا سميت النظرية "بنظرية نسب عناصر الإنتاج"[1].

من ذلك تدفع التجارة الدول بأن تستثمر في العناصر الكثيفة لديها وتعمل على تصديرها، على أن تقوم بسد حاجاتها من السلع التي تكون كثيفة العنصر النادر لديها نسبيا عن طريق الاستيراد.

وهكذا تصل هذه النظرية إلى نفس النتائج التي توصل إليها 'ريكاردو' فيما يتعلق بأثر التجارة على النمو -بالرغم من الاختلاف في الفروض وفي تفسير أسباب قيام التجارة - فالتجارة الخارجية حسب النيوكلاسيك تؤدي إلى تعظيم الإنتاج الفردي والعالمي، وتستفيد كافة الأطراف من منافعها.

وحيث أن عملية التنمية هي عملية تراكم رأسمالي، فإن قيام التجارة سيؤدي إلى زيادة الدخول والمدخرات ومن ثم تحقيق تراكم رأسمالي أكبر، الذي يؤدي إلى نمو أكبر في الدخل مقارنة بالنمو الذي كان يمكن أن يتحقق بدون التجارة[2].

3.1- النموذج الأول: نموذج 'كندلبرجر' "C. Kindelberger" "التجارة محرك للنمو":

على غرار التحاليل الكلاسيكية و النيوكلاسيكية، ظهرت تحاليل في مجال التجارة كمحرك للنمو من أبرزها تحليل 'كندلبرجر' حيث ترى أن التجارة وسيلة من شأنها تمكن الدول النامية من تحقيق النمو والانتقال إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي، ووفقا لذلك عليها أن تعتمد على قطاع التصدير، وانتهاج استراتيجية متوجهة نحو الخارج، وفي هذا المجال يقول 'كندلبرجر' على الأعوان الاقتصاديين إتباع القاعدة الاقتصادية، التي تتوجب منهم الشراء من الأسواق الرخيصة والبيع في الأسواق المرتفعة الثمن سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات خاصة أو قطاعا عموميا[3].

كما يعرض 'كندلبرجر' آلية عمل نموذج "التجارة محرك النمو" التي تؤدي إلى نمو الصادرات، ومن ثم بروز نمو قطاع الصادرات على باقي القطاعات الأخرى، فنمو الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب في

---

(1) Jean – louis Mucchielli, **Principes d'économie Internationale**, Ed.Economica, Paris 1985, P112.

(2) Pincus, J. Trade. Aid and Développement, **The Rich and POOR Nation**, New york , Megrauv Hile Book company , 1967, P 93.

(3) C, Kindelberger, P. Lindert, **Economie Internationale**, Edt Economica, PARIS, 1981, P : 196

الاقتصاد المصدر، سواء بسبب الحاجة إلى مزيد من المدخلات اللازمة لإنتاج تلك الصادرات أو بسبب ارتفاع دخول العناصر المساهمة في ذلك الإنتاج.

وفضلا عن الآثار التي تحدثها التجارة على التنمية من خلال زيادة الطلب، فإنها تسمح كذلك باستغلال وفورات الحجم والإنتاج حسب قانون الغلة المتزايدة التي تقوم بها الصناعات القائمة، وهو ما يحدث انخفاضا في الأسعار والتكاليف مما يزيد في القدرة التنافسية للصادرات ومن ثم حدوث المزيد من التوسع وبالتالي حدوث عملية إنماء تراكم.

فالمنافسة تخلق ضغوطا على القدرة الإنتاجية الوطنية، وتدفعها إلى تطبيق المزيد من أساليب التقنية المتقدمة، وبالتالي تطوير دوال الإنتاج ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، كما توجه تلك الضغوط المستثمرين لفرص الاستثمار المتاحة.

إن تدفق الاستثمار والرأسمال الأجنبي المرافق لحرية التجارة الخارجية يؤدي إلى استغلال أكبر للإمكانيات الاستثمارية المتوفرة، وإلى تحقيق معدلات نمو أعلى، كما أن توسيع قطاع التصدير يعمل على تخفيض حجم البطالة وزيادة التشغيل فيه، وفي بقية القطاعات الأخرى.

وعليه فإن نمو قطاع التصدير يؤدي إلى نمو الاقتصاد الوطني بكامله وذلك بسبب الروابط التي ينسجها سواء في الأمام أو الخلف، ويؤكد هذا النموذج أن قطاع التصدير ينمو بمعدل أعلى من معدل نمو باقي القطاعات وبالتالي يؤثر عليها، ومن ثم يصبح قطاعا قائدا لعملية التنمية.

فنموذج "التجارة محرك النمو" من شأنه أن يمكن الدول النامية من مبادلة السلع التي لديها قدرة ضعيفة على تحقيق التقدم المتمثلة في المواد الأولية، بالسلع الرأسمالية والاستثمارية التي لها قدرة أكبر على تحقيق ذلك، مما يسمح لها بامتصاص المعارف التقنية والمهارات والأفكار من الدول المتقدمة ، من ذلك فإن استراتيجية التنمية المتوجهة للخارج ستسمح بتسريع عملية التقدم واختصار مراحل النمو، ويتم ذلك من خلال الوقوف على التجارب الناجحة والفاشلة للدول أكثر تقدما[1].

وفي هذا المجال نجد أن 'ماركس قوردن' "Marx Gorden" يبين لنا الآثار الإيجابية لتوسع قطاع التصدير انطلاقا من جانب العرض، حيث يرى أن إتباع سياسة تنموية تعتمد على الصادرات من شأنها أن تخلق آثارا إيجابية عديدة من أهمها:

- يؤدي قيام التجارة إلى تحقيق مكاسب استاتيكية الطابع مما يترتب عليه رفع مستوى الدخل.

---

(1) MEIER, **International Trade and Developpement**, New York, 1963, P 157.

– أن ارتفاع الدخل يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي، من خلال توجيه جزء من ذلك الارتفاع نحو الاستثمار.

– تؤدي التجارة إلى تخفيض الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية بالنسبة للسلع الاستهلاكية، إذا كانت الواردات تتكون أساسا من السلع الاستثمارية مما يترتب عليه ارتفاع في نسبة الاستثمار إلى الاستهلاك ومن ثم ارتفاع معدل النمو.

– سيحدث تحول في توزيع الدخل نحو العناصر التي تستخدم بكثافة أكبر في قطاع التصدير ، فإذا كان الميل للادخار في القطاع المذكور أو في عناصر الإنتاج المستخدمة فيه أعلى من مثيله في القطاعات أو العناصر الأخرى، سيرتفع معدل الادخار الكلي والتراكم الرأسمالي.

– يؤدي توسع الصادرات – في حالة ما إذا كان قطاع التصدير يستخدم العنصر الأكثر نموا من حيث الإنتاجية– إلى التأثير على معدل نمو الصادرات ذاته حيث يزداد ارتفاعا مما يخلق عملية تراكمية.

4.1– النموذج الثاني "التجارة محرك للنمو" [1]:

لنفترض أن الاقتصاد يتكون من قطاعين للإنتاج، قطاع ينتج سلع تستهلك محليا ونرمز لها بالرمز D وقطاع ينتج سلع موجهة للتصدير نرمز لها بالرمز X_t، كما أن عملية الإنتاج في كل قطاع يستخدم فيها رأس المال K، العمل L ومدخلات وسيطية N، هذه الأخيرة تتمثل في أن جزء منها يكون محلي R والجزء الآخر مستورد M_p، و المعرفة كما يلي:

$$N = J(M_P, R).....(3.1)$$

مع J دالة تتميز بوفرات حجم ثابتة، كما أن J تتغير من اقتصاد إلى آخر، و ذلك بالأخذ بعين الاعتبار حجم و خصائص كل اقتصاد.

لنفترض أيضا أنه يوجد Z مؤسسة في قطاع إنتاج السلع المحلية، و إنتاج كل مؤسسة i في هذا القطاع معرف كما يلي:

$$D_i = A(\frac{X_t}{ZS_i})F(K_{di}, L_{di}, N_{di}).....(3.2)$$

(1) Nabil Jlidi, **Les exportations, Les importation, et la croissance économique dans les pays semi-industrialisés**, mémoire présenté à la faculté des études superieures en vue de l'obtion du grade de maitre és science en science économiques, université de Montréal,1996, P:41-46.

حيث: F دالة تتميز بوفرات حجم ثابتة، S_i تمثل غلة الحجم التي تمر بها المؤسسة i، K_{di}, L_{di}, N_{di} هي على التوالي رأس المال، العمل و المدخلات الوسيطية (المستخدمة من طرف المؤسسة i في قطاع إنتاج السلع المحلية، أما A فهو عامل الإنتاجية.

سبب أن A تتعلق بمستوى الصادرات في المعادلة أعلاه، هو أن الزيادة في الإنتاجية في قطاع إنتاج السلع المحلية ناتجة عن أثر خارجي لتنقل اليد العاملة و التطور التكنولوجي من قطاع التصدير إلى قطاع إنتاج السلع المحلية، بصيغة أخرى إذا T عامل في قطاع إنتاج سلع التصدير وجه إلى قطاع إنتاج السلع المحلية فإن كل مؤسسة في هذا القطاع الأخير تستقبل T/Z عامل و تستفيد من خبرتهم، التي تتوزع على باقي اليد العاملة في كل مؤسسة بالمتوسط $\frac{T}{ZL_{di}}$، ومن أجل تبسيط عملنا نقوم باستخدام صيغة الإنتاجية المستخدمة من طرف " Esfahani 1991":

$$A\left(\frac{X_t}{ZS_i}\right) = 1 + \rho\left(\frac{X_t}{ZS_t}\right) \quad \ldots\ldots(3.3)$$

حيث ρ معلمة موجبة تحدد الأثر الخارجي لقطاع إنتاج سلع التصدير على قطاع إنتاج السلع المحلية. و بما أن غلة الحجم التي تمر بها المؤسسة i هي غالبا ما نستنتجها من دالة إنتاجها، إذن نفترض أن:

$$S_i = F(\cdot) \quad \ldots\ldots(3.4)$$

نعوض (3.3) في (3.2)، و بافتراض أن كل المؤسسات تستخدم نفس كمية المدخلات، فإن الإنتاج الكلي لقطاع الإنتاج المحلي يكون:

$$D = ZD_i = F(K_d, L_d, N_d) + \rho X_t \quad \ldots\ldots(3.5)$$

مع: $K_d = ZK_{di}, \quad L_d = ZL_{di}, \quad N_d = ZN_{di}$

لنفترض أن هناك عدد ما من المؤسسات المتماثلة في قطاع إنتاج السلع الموجهة للتصدير، و كما قمنا في قطاع الإنتاج المحلي، نقوم بتعريف الإنتاج في قطاع إنتاج سلع التصدير بالدالة H ذات غلة حجم ثابتة.

$$X_t = H(K_x, L_x, N_x) \quad \ldots\ldots(3.6)$$

مع K_x, L_x, N_x هم على التوالي رأس المال، العمل، المدخلات الوسيطية في قطاع التصدير.

نفترض مثل"Feder 1983" أنه يوجد فرق بين إنتاجية قطاع التصدير و القطاع المحلي ناتجة عن التنافسية في السوق الدولي:

$$H_k / F_k = H_l / F_l = H_n / F_n = 1+\delta \quad \text{.....(3.7)}$$

حيث: H_i, F_i تمثلان الإنتاجية الحدية للعامل i و $i = (K, L, N)$، في كل من القطاعين في الاقتصاد كما أن δ تقيس الفرق بين الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج بين القطاعين[1].

من أجل إظهار العلاقة بين معدل نمو الإنتاج الداخلي الخام و معدل نمو المتغيرات M_p, X_t, L, K، نرمز بـــ Y إلى الإنتاج الكلي، إذن:

$$Y = D + X_t \quad \text{.....(3.8)}$$

الاشتقاق الكلي للمعادلة (3.8) يعطينا:

$$dY = dD + dX_t \quad \text{.....(3.9)}$$

من المعادلة (3.5) نجد:

$$dD = F_k dK_d + F_l dL_d + F_n dN_d + \rho dX_t \quad \text{.....(3.10)}$$

و من العلاقة (3.6) نجد:

$$dX_i = H_k dK_x + H_l dL_x + H_n dN_x \quad \text{.....(3.11)}$$

ومن المعادلة (3.1) نجد:

$$dN = J_{mp} dM_P + J_r dR \quad \text{.....(3.12)}$$

في كل اقتصاد، كل من N, L, K، مقسمة بين القطاعين:

$$K = K_d + K_x, \qquad L = L_d + L_x, \qquad N = N_d + N_x \quad \text{.....(3.13)}$$

من المعادلة(3.7) لدينا:

$$H_k = (1+\delta)F_k, \qquad H_l = (1+\delta)F_l, \qquad H_n = (1+\delta)F_n \quad \text{.....(3.14)}$$

بتعويض(3.13) و (3.14) في المعادلة (3.11) نجد:

$$dX_t = (1+\delta)(F_k dK + F_l dL + F_n dN - [F_k dK_d + F_l dL_d + F_n dN_d]) \quad \text{.....(3.15)}$$

يمكننا كتابة هذه المعادلة الأخيرة على الشكل التالي:

---

[1] إذا كان هناك تحرك تام لعوامل الإنتاج بين القطاعين في الاقتصاد فإن δ تكون معدومة.

$$F_k dK_d + F_l dL_d + F_n dN_d = F_k dK + F_l dL + F_n dN - (\frac{1}{1+\delta})dX_t \quad \text{.....(3.16)}$$

نعوض (3.16) في (3.10) ونضيف dX_t إلى طرفي المعادلة نجد:

$$dY = dD + dX_t = F_k dK + F_l dL + F_n dN - (\frac{1}{\delta+1})dX_t \quad \text{.....(3.17)}$$

من أجل الحصول على معدل النمو لكل متغيرة، نعوض (3.12) في (3.17) ونقسم طرفي المعادلة على طرفي المعادلة على Y نجد:

$$dY/Y = (K/Y)F_k(dK/K) + (L/Y)F_l(dL/L) + (M_p/Y)F_n J_{mp}(dM_p/M_p)$$
$$+ (R/Y)F_n J_r(dR/R) + (X_t/Y)(\frac{\delta}{\delta+1} + \rho)(dX_t/X_t) \quad \text{.....(3.18)}$$

نضع γ_i تمثل معدل نمو المتغيرة i حيث $i = (Y, K, L, M_p, R, X_t)$، يمكن كتابة المعادلة (3.18) كما يلي:

$$\gamma_y = (K/Y)F_k\gamma_k + (L/Y)F_l\gamma_l + (M_p/Y)F_n J_{mp}(\gamma_{M_p})$$
$$+ (R/Y)F_n J_r(\gamma_R) + (X_t/Y)(\frac{\delta}{\delta+1} + \rho)\gamma_{X_T} \quad \text{.....(3.19)}$$

إن الإنتاج الداخلي الخام ، و الذي نرمز له بالرمز G هو مجموع القيم المضافة [1] لكل المؤسسات المحلية في الاقتصاد، يكون إذن:

$$G = D + X_t - (M_p + R) \quad \text{.....(3.20)}$$

من أجل الحصول على الإنتاج الداخلي الخام الاسمي، نستعمل مؤشر الأسعار للاستهلاك $P = P_g$ الصادرات P_x والواردات P_m :

$$P_g G = PD + P_x X_t - P_m M_p - PR \quad \text{.....(3.21)}$$

من المعادلة (3.8) الإنتاج الكلي الاسمي للاقتصاد هو:

$$PY = PD + P_x X_t \quad \text{.....(3.22)}$$

نقوم بتعويض (3.22) في (3.21) نجد:

---

[1] نعني بالقيمة المضافة الفرق بين الإنتاج عند كل مرحلة من المراحل الإنتاجية للسلعة و قيمة السلع الوسيطية التي تدخل في تركيب هذه السلعة عند كل مرحلة، للمزيد من التفصيل أنظر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005، ص:18.

$$P_g G = PY - P_m M_p - PR \quad \text{.....(3.23)}$$

من أجل الحصول على معدل نمو الإنتاج الداخلي الخام γ_g، نقوم بقسمة (3.23) على P_g، و نقوم بالاشتقاق الكلي للمعادلة، ثم نقوم بقسمة طرفي المعادلة على G نجد:

$$dG/G = (\frac{PY}{P_g G})(dY/Y) - (\frac{P_m M_P}{P_g G})(dM_p / M_P) - (\frac{PR}{P_g G})(dR/R) \quad \text{.....(3.24)}$$

ليكن $s_g = \frac{PY}{P_g G}$، حصة الإنتاج الداخلي الخام من الإنتاج الكلي للاقتصاد، و بالتالي المعادلة (3.24) يمكن كتابتها كما يلي:

$$dG/G = (1/s_g)\gamma_y - (1/s_g)(\frac{P_m M_P}{PY})\gamma_{m_P} - (1/s_g)(\frac{R}{Y})\gamma_R \quad \text{.....(3.25)}$$

بتعويض المعادلة (3.19) في (3.25) نتحصل على:

$$\gamma_g = (K/Y)(F_k/s_g)\gamma_k + (L/Y)(F_l/s_g)\gamma_l + (\frac{X_t}{Ys_g})(\frac{\delta}{\delta+1} + \rho)\gamma_{X_t}$$
$$+ (\frac{M_P}{Ys_g})(F_n J_{mp} - P_m/P)\gamma_{m_P} + (\frac{R}{Ys_g})(F_n J_r - 1)\gamma_R \quad \text{.....(3.26)}$$

في الجانب الأيمن من المعادلة (3.26) يتوضح لنا مصدر النمو في الإنتاج الداخلي الخام في الاقتصاد كنتيجة لنمو مختلف المدخلات، و خصوصا نستنتج من هذا النموذج الدور البارز في زيادة درجة للانفتاح التجاري المتمثل في زيادة كل من الصادرات و الواردات في زيادة معدل النمو في الإنتاج الداخلي الخام.

5.1- النموذج الثالث "التجارة محرك للنمو":

إن نموذج رومر الذي تطرقنا إليه في الفصل الثاني من هذه الدراسة والذي تناولنا فيه حالة اقتصاد مغلق يعتبر نقطة الانطلاق لأغلب الدراسات النظرية التي تدرس العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي[1].

[1] Abdouni Abdeljabbar et Saïd Hanchane, **Ouverture, capital humain et croissance économique : fondements théoriques et identification des liens à l'aide de données de panel**, P :6.

نأخذ نفس الفرضيات التي افترضناها عند دراسة نموذج 'رومر' 1990، و بالإضافة إلى ذلك نفترض وجود دولتين، ومن أجل تسهيل النموذج نفترض أيضا تماثل هذين الدولتين، كما نفترض أيضا حرية التجارة في سلع التجهيز وحرية انتشار المعارف بين البلدين.

قطاع السلع النهائية: قطاع السلع النهائية ينتج Y باستخدام: H_y مخزون رأس المال البشري المكرس لإنتاج السلع النهائية، L العمل غير مؤهل و سلع تجهيز، H و Y يفترض أنهما ثابتين في البلدين[1]:

$$Y = H_Y^{\alpha} L^{\beta} \left[\int_0^A z(i)^{1-\alpha-\beta} di + \int_0^{A^*} m(i)^{1-\alpha-\beta} di \right] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3.27)$$

$$Y^* = H_Y^{*} L^{*\beta} \left[\int_0^{A^*} z(i)^{1-\alpha-\beta} di + \int_0^{A} m^*(i)^{1-\alpha-\beta} di \right] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3.27^*)$$

المتغيرات الغير مؤشرة بإشارة"*" هي متغيرات محلية، بينما المؤشرة هي متغيرات خاصة بالبلد الأجنبي.

$Z(i)$ هي الكمية المستخدمة من سلع التجهيز من النوع i المنتجة محليا، $m(i)$ هي الكمية المستخدمة من سلع التجهيز من النوع i المستوردة من البلد الأجنبي، A تمثل التكنولوجيا المحلية المقاسة بعدد سلع التجهيز الناتجة عن الباحثين المحليين، A^* تمثل التكنولوجيا الأجنبية المقاسة بعدد سلع التجهيز الناتجة عن الباحثين الأجانب.

قطاع سلع التجهيز في اقتصاد مفتوح: كل منتج محلي لسلع التجهيز يعتبر محتكر في سوق هذا النوع من السلع، و الإنتاج الوطني لسلع التجهيز من النوع(i) هو:

$$x(i) = z(i) + m^*(i) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3.28)$$

كما يمكننا إيجاد علاقة بين مخزون رأس المال K وسلع التجهيز المستخدمة في الإنتاج $\int_0^A x(i)di$، وذلك من خلال افتراض أننا نستخدم η وحدة من Y من أجل صنع وحدة واحدة من أي نوع من سلع رأس المال، هذا الافتراض يعني:

$$K = \eta \int_0^A X(i) di$$

$$\Rightarrow K = \eta A x \qquad si \quad x_i = x \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3.29)$$

المنتج المحلي يعظم ربحه بالنسبة للكمية $z(i)$ و $m^*(i)$ التي ينتجها، و نتحصل على التوازن عندما يكون الدخل الهامشي مساو للتكلفة الهامشية η من أجل[1]:

---

(1) Philippe Darreau, **Croissance et politique économique** , Op.cit, p :189.

$$z(i)=\left[\frac{\eta r}{(1-\alpha-\beta)^2 H_Y^{\alpha} L^{\beta}}\right]^{-\frac{1}{\alpha+\beta}} \qquad m^*(i)=\left[\frac{\eta r}{(1-\alpha-\beta)^2 H_Y^{*} L^{*\beta}}\right]^{-\frac{1}{\alpha+\beta}} \quad \text{.....(3.30)}$$

و يكون السعر التوازني:

$$p(z_i)=\frac{\eta r}{1-\alpha-\beta} et \quad p(m_i^*)=\frac{\eta r}{1-\alpha-\beta} \quad \Rightarrow p(x)=\frac{\eta r}{1-\alpha-\beta}\forall i \quad \text{.....(3.31)}$$

بينما في البلد الأجنبي يكون:

$$p^*(z^*)=\frac{\eta r^*}{1-\alpha-\beta} et \quad p^*(m)=\frac{\eta r^*}{1-\alpha-\beta} \quad \Rightarrow p^*(x^*)=\frac{\eta r^*}{1-\alpha-\beta}\forall i \quad \text{.....(3.32)}$$

بعد تتبع عدة مراحل[2] نتحصل على علاقة العرض «النمو- معدل الفائدة» والتي هي:

$$\gamma=\gamma^*=\delta(H+H^*)-\Lambda r^w \text{.....(3.33)}$$

حيث: $\Lambda=\frac{\alpha}{(1-\alpha-\beta)(\alpha+\beta)}$ ، r^w معدل الفائدة العالمي، H, H^* يمثلان على التوالي رأس المال البشري المحلي و الأجنبي، γ, γ^* يمثلان على التوالي معدل النمو المحلي و الأجنبي، δ تمثل فعالية البحث.

أما من جانب الطلب نفترض انه في كل بلد، المستهلكون يسعون إلى تعظيم دالة المنفعة الزمنية التالية و التي يفترض أن تكون متماثلة في البلدين: $U=\int_0^{\infty} e^{-\rho t}\frac{c_t^{1-\theta}-1}{1-\theta}dt$.

كما نفترض أيضا أنه في كل بلد يكون عدد السكان ثابت و بالتالي يكون معدل النمو في الاستهلاك الفردي مساو لمعدل نمو الاستهلاك الكلي.

كما لدينا من السابق عندما درسنا نموذج "رامسي" سلوك المستهلكين الأعظمي معطى بالقاعدة التالية: $\gamma_c=(r^w-\rho)/\theta$.

نستنتج أنه عند الحالة التوازنية، معدل الفائدة يحقق المساواة التالية:

$$\frac{r^w-\rho}{\theta}=\delta(H+H^*)-\Lambda r^w \text{.....(3.34)}$$

من المعادلة (3.34) نستنتج معدل الفائدة العالمي التوازني هو أكبر من حالة اقتصاد مغلق:

---

(1) Philippe Darreau, **Croissance et politique économique** , Op.cit, p :190.

(2) للمزيد من التفصيل حول هذه المراحل أنظر:

- Philippe Darreau, **Croissance et politique économique** , Op.cit, p :190-194.

$$r^w = \frac{\rho + \theta\delta(H + H^*)}{1 + \Lambda\theta} \quad \text{.....(3.35)}$$

من (3.33) و (3.35) القيمة التوازنية لمعدل النمو في كل اقتصاد هي:

$$\gamma = \gamma^* = \frac{\delta(H + H^*) - \Lambda r^w}{1 + \Lambda\theta} \quad \text{.....(3.36)}$$

معدل النمو γ يتعلق بالمعالم α, β الممثلة بـــ Λ، يتعلق أيضا بمعالم التفضيل الزمني للحاضر ρ, θ، و أيضا بـــ δ و بـــ $(H + H^* = 2H)$.

إن تفسير وجود $(H + H^*)$ في النموذج مهم، بحيث حرية تبادل أو انتشار المعارف بين البلدين يجعل من كل اقتصاد يضاعف من رأس ماله البشري، و هذا الأخير بدوره يعمل على زيادة النمو، و سبب هذا الأثر يرجع إلى أن مخزون رأس المال البشري المكرس للبحث و التطوير H_A في البلد المحلي في حالة الانفتاح يتضاعف ليصبح $H_A + H_A^*$[1].

للتذكير تحصلنا على معدل النمو في نموذج رومر 1990 الذي عالجناه بنفس فرضيات هذا النموذج إلا فرضية الانفتاح التجاري وتحصلنا على: $\gamma = \frac{\delta H - \Lambda\rho}{\theta\Lambda + 1}$.

حيث: $\frac{\delta(H + H^*) - \Lambda r^w}{1 + \Lambda\theta} > \frac{\delta H - \Lambda r^w}{1 + \Lambda\theta}$.

وبالتالي يمكننا القول كنتيجة أن الانفتاح التجاري يعمل على مضاعفة رأس المال البشري المكرس للبحث و التطوير في البلد المحلي والذي بدوره يعمل على تحفيز النمو للزيادة.

من العرض السابق نجد أن نموذج " التجارة محرك النمو" يجعل من التجارة عاملا أساسيا وحاسما في عملية التنمية، باعتبار أن نمو القطاع التصديري يؤثر على كل من الطلب والعرض في الاقتصاد، ويرى أنه على البلدان النامية إتباع سياسة تنموية متوجة نحو الخارج معتمدة في ذلك على الميزة النسبية، وأن تجارب الدول المتقدمة لإتباع هذه السياسة التي أدت بها إلى التقدم الصناعي لشاهد على ذلك. وهو مثال يمكن أن يتكرر إذا ما عملت الدول النامية على إزالة القيود على تجارتها.

---

[1] Philippe Darreau, **Croissance et politique économique** , Op.cit, p :195.

2- الانفتاح التجاري كعامل مثبط للنمو الاقتصادي:

تطرقنا فيما سبق إلى الانفتاح التجاري كعامل محفز للنمو الاقتصادي في ظل تحليل مقدم من طرف مجموعة من المدارس، التي هي في الأساس نشأت في البلدان المتقدمة، فهي بذلك تحاول تفسير التجارة الخارجية وفقا لمصالح بلدانها ووضعها في السوق الدولي، مع تجاهل الواقع المفروض على بقية بلدان العالم وما آلت إليه من جراء السيطرة المفروضة عليها خلال حقبة الاستعمار والوضع الذي تعيشه في عز الاستقلال، حيث أصبحت هذه الدول النامية (المتخلفة اقتصاديا) تشعر بأن نظام التبعية المفروض عليها غير مشروع كونها لم تتذوق نتائجه الاقتصادية، ومن وجهة نظرها فإن هذا النظام قد عمل على عرقلة تطورها الاقتصادي.

وعليه فقد برزت للوجود عدة أطروحات مناهضة لمفهوم التجارة الحرة والتقسيم الدولي للعمل ومبدأ التخصص القائم، وبينت كيف أن هذا النظام يكرس منطق التبعية وفشل أنماط التنمية في هذه البلدان وطالبوا بإعادة النظر في نمط العلاقات الاقتصادية القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

وفي هذا الإطار سوف نقوم بدراسة وتحليل أفكار ونظريات حاولت كشف حقيقة النظام الاقتصادي العالمي القائم وانعكاساته على الدول النامية من خلال التجارة الخارجية، وذلك من خلال التطرق إلى النظرة الماركسية للتجارة الخارجية ثم نظرة المدرسة البنيوية للتجارة الخارجية و في الأخير نستعرض نظريات التبادل اللامتكافئ.

1.2- النظرة الماركسية في التجارة الخارجية:

يتبنى الفكر الماركسي وجهة نظر معاكسة لنمط العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة بنظام السوق الدولي، وتقول النظرية الماركسية بأن التوزيع العادل للمنافع لا يمكن أن يحدث في ظل النظام الرأسمالي الدولي القائم، وأن دول الجنوب لا تزال فقيرة ومستغلة لأن تاريخها يبين أنها عناصر خاضعة في النظام الرأسمالي، وأن هذه الحالة ستستمر طالما بقيت هذه الدول تشكل جزءا من هذا النظام، حيث أن السوق الدولي يقع تحت السيطرة الاحتكارية للدول المتقدمة، ولذلك فهو يعمل كمسبب لإبقاء الدول النامية مرتبطة به[1]. ومنه فإن عمليات السوق الدولي تمكن الدول المتقدمة من انتزاع الثروة الاقتصادية من الدول النامية لغايتها الخاصة، وأن التجارة بين الشمال والجنوب تعتبر تبادلا غير متساوي لأن الرقابة في السوق الدولي من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة تؤدي إلى خفض أسعار المواد الأولية المنتجة في الدول النامية، ورفع

[1] جون إدلمان سيبرو، **سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة: خالد قاسم، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1987، ص 153.

أسعار السلع المصنعة فيها، لذلك فإن معدلات التبادل التجاري في السوق الدولي متحيزة ضد دول الجنوب. إضافة لذلك فإن التجارة الدولية تشجع البلدان النامية للتركيز على نماذج مختلفة من الإنتاج تكون عائقا أمام التنمية، علاوة على أن الاستثمارات الأجنبية تعيق وتشوه عملية التنمية الاقتصادية في دول الجنوب عن طريق السيطرة على الصناعات المحلية الفعالة، ومصادر الفائض الاقتصادي لهذه الصناعات عن طريق إعادة تصدير الأرباح ورسوم الإشارات والتصريحات، إضافة إلى هذا نجد الشركات المتعددة الجنسيات والتي تفاقم حجمها في النصف الثاني من القرن العشرين تعمق من التبعية عن طريق الهيمنة التقنية والتي تعتبر واسعة الانتشار، حيث أنها تحث المنشآت المحلية على استخدام التقنية البسيطة جدا، وتحاول إفشال أية محاولة محلية للبحث المستقل والتطوير، كما أنها تحاول توجيه التعليم والتربية في الدول النامية بعيدا عن المشكلات المحلية، زد على ذلك محاولتها تحريف توزيع الدخل لصالح الرأسماليين[1].

فوفقا لهذا الفكر فإن هناك تدفق لرأس المال من دول الجنوب إلى دول الشمال، إضافة إلى أن الاستثمارات الأجنبية تساهم في خلق البطالة عن طريق إنشاء صناعات ذات رأس مال مكثف وتفاقم توزيع الدخل غير المتوازن واستبدال رأس المال المحلي بالأجنبي إضافة إلى التركيز على الإنتاج من أجل التصدير وتنشيط نماذج الاستهلاك غير المرغوب فيها. وهناك بعد آخر للخلق الرأسمالي واستمرارية التخلف يتمثل في النظام المالي الدولي، حيث تؤدي التجارة والاستثمارات إلى إلغاء رأسمال من الجنوب وضرورة خلق الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية العامة والخاصة، وهو ما أوقع الدول النامية في فخ المديونية واستنفذ كل عوائدها من الصادرات، والمسؤولية هنا ترجع كاملة إلى البلدان الرأسمالية المتطورة تجاه البلدان النامية في تطبيق سياساتها النقدية [2]، حيث تعمل المساعدات المالية الأجنبية على تعزيز النمو غير المتكافئ وذلك عن طريق تسهيل الاستثمارات الأجنبية والتجارة على حساب النمو الحقيقي وابتلاع الثروة من خلال خدمات الديون.

2.2- نظرة البنيويون للتجارة الخارجية:

إن تحليل المدرسة البنيوية يشبه إلى حد كبير التحليل الماركسي، حيث يؤكد على أن بنية السوق الدولي تعمل على بناء التخلف والتبعية في الجنوب و من بين الأطروحات في هذا المجال نجد:

---

[1] سانجا يالال، **الشركات متعددة الجنسية والتنمية، نظرة جديدة**، ترجمة سامر عبد الجبار، مجلة النفط والتنمية، العدد8، 1980، ص49.

[2] محمد الأخضر بن حسين، **الأزمة الاقتصادية والنقدية في النظام الاقتصادي العالمي الراهن ونشوء ظاهرة المديونية والدائنية** ، سلسلة الثقافة العمالية، منظمة العمل العربية، الجزائر ، ماي 1992، ص 16.

1.2.2- أطروحة الاقتصادي 'جونز ميردال' "G.MYRDAL": أظهر 'ميردال' [1] – والذي يعتبر أحد أقطاب النظرية البنيوية البارزين– أن السوق يؤيد الدول المتقدمة ويعيق تقدم الدول النامية، والتجارة الدولية غير المنتظمة، وأن تحركات رأس المال قد تظهر وتبرز التفاوتات الدولية لكن لا تلغيها، كما أن الانحراف البنيوي للسوق الدولي يعتمد في غالبيته على التفاوت في النظام التجاري الدولي وأن التجارة لا تعمل كآلة للنمو، لكنها توسع من الفجوة بين الشمال والجنوب، وه ي بذلك تعمل على النحو التالي[2]:

أولا: بسبب هبوط معدلات التبادل الدولي لدول الجنوب، وأن عدم مرونة الطلب على صادرات السلع الأولية فيها، ووجود سوق التنافس الدولي لهذه المنتجات سيؤدي إلى انخفاض أسعار صادراتها.

ثانيا: أن البيئة الاحتكارية لأسواق دول الشمال وارتفاع الطلب على السلع المصنعة يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار بالنسبة للمنتجات الصناعية الخاصة بدول الشمال.

ويوضح بذلك 'ميردال' بقوله أن صادرات الدول النامية من المواد الأولية والغذائية تتصف بانخفاض مرونة الطلب عليها وبالتقلبات السعرية، وأن أي تقدم يحدث في التجارة الخارجية (في قطاع التصدير مثلا يترتب عليه انخفاض في أسعار الصادرات) ينتقل أثره إلى الدول المتقدمة (المستوردة) وتستفيد منه على النحو الذي يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت بينها وبين الدول النامية، مما يجعل بذلك معدلات التبادل الدولي تنحرف عن وضعها الأمثل وهو في غير صالح الدول النامية.

2.2.2- مناقشة 'مينت' "H.MYNT" : لقد استعرض 'مينت' تلك الأفكار التي تؤكد الدور الايجابي للتجارة الخارجية بصفة عامة و الصادرات بصفة خاصة في التنمية الاقتصادية ، ووفق وجهة النظر هذه فإن التجارة الخارجية في البلاد النامية لم تؤدي إلى انتشار الآثار التوسعية في بقية القطاعات الاقتصادية نظرا لكون قطاع الصادرات مرتبط بإنتاج المواد الأولية، و هذا الأخير له آثار ضئيلة على تنمية طرق الإنتاج ورفع كفاءة العاملين.

إن الاستثمار الأجنبي الذي يعزى إليه تنشيط النمو في قطاع التصدير يعد أحيانا المسؤول عن الآثار السلبية للانتشار التي تبرر الفشل في انطلاق التنمية [3]، و قد قاد هذا الرأي إلى القول بأن المكاسب التي تحققت للبلدان المتقدمة في تخصصها الصناعي مع مرور الزمن قد فاق بكثير ما حققته الدول النامية في

---

[1] Abdelkader Sid Ahmed, **Croissance et développement- théories et Politiques**, Tome 1, O. P. U, ALGER, 1979, P 484-486.

[2] جون إدمان سبيرو، **سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[3] والتر إيليكان، **التنمية الاقتصادية**، منشورات جامعة قاريوس، طرابلس، 1983، ص:68.

تخصصها لتصدير المواد الأولية و المنتجات الأولية الزراعية، بمعنى أن التخصص الدولي و المكاسب المستمدة منه كانت في اتجاهين متضادين بالنسبة للبلدان الصناعية و البلاد النامية[1].

لم يعتقد 'مينت' في صحة نتائج النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية على البلدان النامية و رجح نظرية تصريف الفائض حيث تساهم التجارة الخارجية في تصريف فائض الإنتاج الذي يبقى غير مستعمل في حالة عدم قيام التجارة، و قد يحدث هذا دون إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية خاصة مع انخفاض مرونة الطلب على الصادرات، و هو عكس ما ذهبت إليه النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية.

و بالاستعانة بنظرية منافذ تصريف الفائض استطاع 'مينت' تفسير عدة أمور مهمة و هي[2]:

– توسع قطاع التصدير في البلاد النامية كان ممكنا دون انخفاض الإنتاج المحلي، بسبب وجود فائض في العمالة،(عدم القيام بإعادة تخصيص عناصر الإنتاج).

– عدم قدرة القطاعات التصديرية على استخدام اليد العاملة الفائضة، أي إنتاج سلع كثيفة استخدام اليد العاملة الموجهة للتصدير.

– فشل هذه البلاد في إقامة صناعات تصديرية كثيفة استخدام عنصر رأس المال بسبب ندرته في هذه البلاد.

يلخص 'مينت' رأيه في أثر التجارة الخارجية على البلدان الأقل نموا في عدم قدرتها على المساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية في غياب استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى إدماج النشاطات التصديرية ببقية القطاعات.

3.2.2– أطروحة 'سنجر' "H.W.SINGER": أعطى 'سنجر' [3] تفسيرا مختلفا لتدهور معدلات التبادل الدولي للدول المنتجة للمواد الأولية، حيث يرى أن ثمار التقدم التكنولوجي من الممكن أن تذهب سواء للمنتجين في صورة زيادة في الدخل أو للمستهلكين في صورة انخفاض في الأسعار.

إذ يرى أن ثمار التقدم التكنولوجي في الدول النامية تذهب إلى المستهلكين في الدول المتقدمة في شكل انخفاض أسعار المواد الأولية، بينما تذهب إلى المنتجين في الدول المتقدمة في شكل ارتفاع دخولهم

ويجد"سنجر" أن الدول المتقدمة تستفيد بأفضل ما في العالمين عالم المنتج وعالم المستهلك، بينما تخسر الدول النامية على طول الخط سواء كمنتج للمواد الأولية أو مستهلك للسلع المصنعة[4].

---

[1] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ، الرياض، 2006، ص: 514-516.

[2] منى طعيمة الجرف، **دور الصادرات في تنمية الاقتصاد المصري في ضوء التوجهات الجديدة بعد 1974**، رسالة دكتوراه دولة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1996، ص:3.

[3] H. W. SINGER, **The distribution of Gains between Investing and Borrowing countries**, American Economic Review –May 1950,P: 477-479.

[4] عماد محمد الليثي، **التبادل الدولي – دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر –**، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2002، ص 56.

4.2.2- أطروحة 'راؤول بريبش' "R.PREBISCH": يعتبر 'بريبش' [1] من أهم المتحمسين لتناول فكرة التبادل التجاري في مجال العلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول النامية، أو على حد تعبيره بين الدول الصناعية(المركز) والدول النامية(المحيط).

ويأتي هذا المفكر إلى مقولة هامة، وهي أن محتوى العلاقات الاقتصادية الدولية عامل معوق للتنمية في الدول النامية، ويرتكز تحليله على معدلات التبادل الدولي لفترة زمنية طويلة أدت إلى تكوين تاريخي للتخلف وتدهور معدلات التبادل الدولي لصادرات الدول النامية من المواد الأولية وتحسنها لصالح صادرات الدول الصناعية، ومن ثم تطور العلاقات الاقتصادية الدولية في اتجاه الرفاهية الاقتصادية للدول الصناعية والتخلف الاقتصادي للدول النامية مما ضاعف من الفروق الهيكلية بينهما.

ويستنتج 'بريبش' أن التدهور المتواصل لمعدلات تبادل صادرات الدول النامية يؤدي إلى انتقال للدخل الحقيقي من الدول النامية إلى الدول الصناعية، و يتم إفقار الأولى لحساب الثانية أي أن المركز يستنفذ موارد المحيط، و يفسر ذلك بأن الطلب في الدول الصناعية على السلع الأولية أي صادرات الدول النامية غير مرن بينما الدول النامية مجبرة بسبب الانفجار السكاني بها إلى مواصلة إنتاج هذه السلع الأولية وتصديرها و التي تعتبر ذات إنتاجية منخفضة نسبيا. و عندما يتم تبادل هذه السلع في السوق العالمية ينخفض مستوى الأجور في الدول النامية بسبب انخفاض أسعار صادراتها و بذلك يتم تصدير السلع الأولية من الدول النامية إلى الدول الصناعية بمعنى زيادة في الدخل الحقيقي للدول الصناعية[2].

من التحليل السابق يتضح لنا جليا أن التحليل البنيوي لنظرية السوق الدولي يشبه إلى حد كبير التحليل الماركسي، إلا أنه هناك نقطة تختلف حولها النظريتين، وهي أن البنيويون يعتقدون بوجود إمكانية إعادة تشكيل النظام الرأسمالي العالمي، وهي إمكانية تغيير العمليات الطبيعية بالرغم من اختلاف النظريات المتعددة حول النماذج المفضلة لإعادة التشكيل، والتي منها المساعدات الخارجية، الحماية والوصول إلى أسواق الدول الشمالية. وتؤمن كلا من النظريتين بإمكانية تحقيق التصنيع داخل سوق دولي جديد، وهو ما من شأنه تضييق فجوة النمو.

---

(1) R. PREBICH, **commercial policy in underdeveloped countries**, American Economic Review, papers and proceeding, May 1954, P:291-294.

(2) عماد محمد الليثي، **التبادل الدولي – دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر –**، مرجع سبق ذكره، ص:55- 56.

ومن جهة ثانية يعتقد الماركسيون بعدم إمكانية إجراء تغييرات على النظام الرأسمالي، وأن اقتصاديات الأسواق المتطورة غير قادرة على تقبل نظام يتم تشكيله من جديد، وأن التغيير الوحيد يكمن في تدمير النظام الرأسمالي الدولي واستبداله بالنظام الاشتراكي.

وإذا كان بالإمكان تغيير النظام الرأسمالي، فإن المشكلة تكمن في تحديد ما إذا كان باستطاعة الدول النامية أن تؤثر في مثل هذه التغيرات في إدارة وتوزيع المكافآت، وتحت أي ظروف يمكن معها حث الدول المتقدمة للاستجابة.

3.2- نظرية التبادل اللامتكافئ:

إن الحديث عن فكرة التبادل اللامتكافئ تقودنا مباشرة إلى استعراض جملة من الدراسات الاقتصادية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية التي ظهرت في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، واحتلت مكانا بارزا في الفكر الاقتصادي في إطار ما كان يعرف بقضية "حوار الشمال والجنوب"، حيث نجد فيه دراسات كل من 'أرجيري إيمانويل' و 'سمير أمين'، وسنستعرض كل نظرية على حدة في النقاط التالية:

1.3.2- ' أرغيري إيمانويل' " Arghiri Emmanuel" والتبادل اللامتكافئ:

يعتبر الاقتصادي الفرنسي 'أرغيري إيمانويل' أول من قدم دراسة حول التبادل اللامتكافئ، ويقصد به أن البلاد الفقيرة تجبر من خلال السوق العالمية على بيع ناتج كبير نسبيا من ساعات العمل في مقابل الحصول من البلاد الغنية على ناتج أقل من ساعات العمل.

ويؤكد 'أرغيري إيمانويل' أن انهيار معدلات التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية يرجع أساسا إلى الأجور المنخفضة التي يحصل عليها العمال في هذه الدول مقارنة بالأجور المرتفعة التي يحصل عليها العمال في الدول المتقدمة، ويبين أن المشكل الأساسي في ذلك يكمن في تكوين الأسعار في السوق الرأسمالية ويوضح أن السعر المجزي هو عائد عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج البضائع المصدرة وبمعدل يساوي ذلك المعدل المبذول لإنتاج البضائع التي تحصل عليها الدولة من عملية التبادل.

حيث قدم 'أرغيري إيمانويل' نظريته في التبادل اللامتكافئ مبينا فيها أن تبادل السلع بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة غير متكافئ، بمعنى أنه لا يتم على أساس تساوي كمية العمل المنفقة في إنتاج السلع المتبادلة، وقد ظهرت في الخمسينات في شكل أفكار، ثم تبلورت على يد 'أرغيري إيمانويل' في السبعينات في شكل نظرية من خلال كتابه بعنوان "التبادل اللامتكافئ"، حيث حاول أن يشرح فيه كيف أن تبادل السلع

بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة هو غير متكافئ، ولماذا أن هذا التكافؤ يؤدي إلى تدهور حدود تبادل الثانية مع الأولى.

ولقد انطلق من فرضيتين تشكلتا لديه من خلال ملاحظاته التجريبية لسنوات سابقة وهما[1]:

- لنفس العمل أجر يقل بعدة مرات في الدول المتخلفة عنه في الدول المتقدمة.
- أن معدل الربح هو نفسه بالنسبة لجميع الاستثمارات مهما كان البلد الذي أنجزت فيه، وبنفس درجة المخاطرة تقريبا.

ويستند 'إيمانويل' إلى التحليل الماركسي فيما يتعلق بتحديد الأسعار، حيث يؤكد أن الأسعار التي تحدد في السوق الدولية تكون قريبة من سعر الإنتاج وليست قريبة من قيمة السلعة، وذلك وفق المفهوم الماركسي، وأن سعر الإنتاج هذا يختلف عن القيمة حسب الطريقة التي يحدد بها الرأسمالي ربحه.

وانطلاقا من فرضيات اللاتعادل في مقابل (أجور) العمل بين الدول، وفق التوزيع الدولي لمعدلات الأرباح، وانطلاقا من تناول أسعار السوق وأسعار الإنتاج على المستوى الدولي، يمكن البرهنة على أنه التبادل الدولي هو لا متكافئ. وهي البرهنة التي جاء بها 'برنارد قيوشون'[2] ويرى أنها أبسط من تلك التي اعتمدها 'إيمانويل' نفسه، التي تتضمن أمثلة رقمية فقط.

لتكن A تشير إلى الدول المتقدمة، و B إلى الدول المتخلفة، وبافتراض أن المجموعتين من الدول تتبادل فيما بينها السلع، فالدول A تنتج وتصدر السلع"1" المسماة المصنعة، والدول B تنتج وتصدر السلع "2" وهي سلع أولية، وحيث أننا نعلم أنه في داخل البلد بالنسبة لأي فرع من فروع الإنتاج i تكون قيمة السلعة المنتجة V_i وهي تساوي إلى مجموع رأس المال الثابت c_i ورأس المال المتغير v_i وفائض القيمة pl_i كالتالي: $V_i = c_i + v_i + pl_i$.

في حين أن سعر السوق الذي يتشكل في البلد يتراوح حول سعر الإنتاج L_i وهو يختلف عن القيمة V_i. إن L_i يقدره الرأسمالي دون إدراكه لعملية تشكيل القيمة، من خلال تحديد سعر البيع للسلعة بإضافته لتكاليف الإنتاج المتمثلة في رأس المال الثابت والمتغير، ربحا يعادل متوسط الربح في الدولة.

فإذا كان عدد فروع الإنتاج في البلد n فإن معدل متوسط الربح في البلد هو t ويساوي كالتالي:

---

(1) Bernard Guillochon, **théories de l'échange international**, éd : P U F, France 1976. P 182.
(2) Bernard Guillochon, **théories de l'échange international**, P:183.

$$t = \frac{\sum_{i=1}^{n} Pl_i}{\sum_{i=1}^{n} Ci + \sum_{i=1}^{n} v_i}$$

في حين يتحدد سعر الإنتاج L_i في البلد كالتالي: $L_i = c_i + v_i + t \cdot (c_i + v_i)$.
وتجدر الإشارة إلى أنه فيما عدا حالات استثنائية فإن L_i تكون دائما مختلفة عن V_i .

وعلى المستوى العالمي فإن أسعار السوق تكون قريبة من أسعار الإنتاج. في حين أن أسعار الإنتاج تحدد من قبل الرأسمالي ليس على أساس معدل متوسط الربح الوطني، بل على أساس معدل متوسط الربح الدولي حسب 'إيمانويل'.

وعليه يحدث التبادل المتكافئ عندما تتطابق الأسعار النسبية مع القيم النسبية للسلع، حيث تبادل كل وحدة عمل لبلد بوحدة عمل البلد الآخر. وإذا لم يتم التبادل الدولي على هذا الأساس، فإن البلد الذي يتخلى على أكثر من وحدة يكون خاسرا والآخر يكون رابحا. وهنا نكون أمام تبادل لا متكافئ، هذا الأخير يعود لسببين:
- من جهة لتساوي معدلات الربح على المستوى الدولي.
- ومن جهة أخرى لاختلاف الأجور بين مجموعتي الدول المتخلفة والمتقدمة، وهو السبب الغالب دائما.

فبالنسبة للدول المتقدمة A فإن قيمة السلعة المصنعة تساوي:

$$V^A = c^A + v^A + pl^A \quad \text{.....(3.37)}$$

أما بالنسبة للدولة المتخلفة B فإن قيمة السلعة الأولية تساوي:

$$V^B = c^B + v^B + pl^B \quad \text{.....(3.38)}$$

غير أن تحديد أسعار الإنتاج المطبقة كأساس للتبادل الدولي تعمل على تغيير القيم بصورة كلية من خلال أن:

أ - رأس المال المتغير يكون مقدرا بأقل من قيمته في الدول المتخلفة وأكبر من قيمته في الدول المتقدمة كما يلي: $\bar{v}^A > v^A ; \ \bar{v}^B < v^B$.

وحيث أن $\bar{v}^A$ رأس المال المتغير المقدر بأكبر من قيمته في الدول المتقدمة. و $\bar{v}^B$ رأس المال المتغير المقدر بأقل من قيمته في الدول المتخلفة.

فإن $\bar{v}^A$ و $\bar{v}^B$ تستخدمان في حساب أسعار الإنتاج في كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة L^A و L^B وأن هذا الفرق في التقييم في الرأسمال المتغير هو ناتج عن الفرق في الأسعار في كلا مجموعتي البلدين.

ب – معدل الربح المطبق يكون مساويا إلى معدل متوسط الربح العالمي الذي هو: $t=\frac{\mathrm{Pl}^A+Pl^B}{c^A+c^B+v^A+v^B}$

وتكون أسعار الإنتاج تساوي:

$$L^A=C^A+\bar{v}^A+t\,(C^A+\bar{v}^A).....(3.39)$$

$$L^B=c^B+\bar{v}^B+t\,(c^B+\bar{v}^B).....(3.40)$$

فإذا كان $\bar{v}^A\rangle \mathrm{v}^A$ (رأس المال المتغير مقدرا بأكبر من قيمته)، وادخل مرتين في L^A (سعر تكلفة الإنتاج)، فإن L^A يكون أكبر من V^A (قيمة السلعة). ونفس الشيء بالنسبة لـــ $(\bar{\mathrm{v}}^B=\mathrm{v}^B)$ (رأس المال المتغير مقدرا بأقل من قيمته)، وحيث أنه مقدرا في L^B مرتين بأقل من قيمته، فإن L^B يكون أقل من V^B.

إن ذلك من شأنه أن يوجد تقديرا زائدا أو ناقصا لرأس المال المتغير، فإن سبب الفرق الوحيد بين V^A و L^A أو V^B و L^B يكون الربح $t\,(C^A+\bar{v}^A)$، و $t\,(c^B+\bar{v}^B)$ وهو يختلف عن فائض القيمة pl وأن هذا السبب للتبادل اللامتكافئ، يوجد أيضا بالنسبة لداخل البلدان، والذي يمكن أن يترجم عن طريق تحويل فائض القيمة، وبالتالي فهو ليس خاصا فقط بالتبادل الدولي على المستوى العالمي.

وبالمقابل إذا كان $\bar{v}^A=\mathrm{v}^A$، و $\bar{v}^B=\mathrm{v}^B$ فمعنى ذلك أنه لا يوجد هناك تبادل لا متكافئ على المستوى الدولي عن طريق القيمة من بلد في اتجاه آخر، أو عن طريق معدل الربح باعتباره سببا ثانويا. غير أن ذلك لا يمنع من حدوث عملية الاستغلال التي ستبقى مستمرة داخل كل بلد من خلال استحواذ الرأسماليين على فائض القيمة.

إن ما جعل 'إيمانويل' يصطدم ببعض الماركسيين مثل 'شارل بتلهايم' و 'كرستيان بالوا '، افتراضه أن البلدان المتقدمة بجميع طبقاتها تستغل البلدان المتخلفة، لكونه يرى أن مستهلكي البلدان المتقدمة A سواء كانوا رأسماليين أو عمالا فهم يستفيدون من التبادل اللامتكافئ، وذلك من خلال التقدير المنخفض للرأسمال المتغير في البلدان المتخلفة B. وفي هذا الإطار يقترح 'إيمانويل' أن يتحد عمال الدول المتخلفة فيما بينهم من أجل وقف التبادل اللامتكافئ، لكن لا يشير إلى إشراك عمال البلدان المتقدمة في ذلك[1].

[1] Bernard Guillochon, **théories de l'échange international**, P:185.

والجدير في تحليل 'إيمانويل' أنه يخلص إلى أن التبادل اللامتكافئ يؤدي إلى استغلال الأمم الغنية للأمم الفقيرة؛ وهذه نتيجة تخالف أفكار المدرسة الكلاسيكية التي تدعي أن التبادل الدولي يؤدي إلى صالح الدول الفقيرة والغنية معا. كما أن 'إيمانويل' لا يدعي أن التبادل اللامتكافئ يبرر وحده كل التفاوت في مستويات المعيشة بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة، ولكنه يؤكد- كما سبق الذكر- أن عدم التكافؤ في التبادل الدولي كان الأساس الذي استغلته الدول الغنية في تصعيد استغلالها للدول الفقيرة وفي عرض عملية التنمية اللامتكافئة التي أوصلت الفوارق في مستويات معيشة الشعوب إلى ما هي عليه الآن[1].

كما ينفي إيمانويل وجود علاقة مباشرة بين التخلف ورأسمال الأجنبي وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات ويقول أن هذه الشركات ليست المتسبب في التخلف وإنما سبب ذلك هو عدم وجود رأس مال عالمي في البلدان النامية يساهم في دفع عملية التنمية[2].

والسؤال المطروح هو: ماذا يجب على الدول النامية أن تفعل في مواجهة التبادل اللامتكافئ والتدهور المستمر في معدل التبادل الدولي لغير صالحها ؟ ويجيب إيمانويل على هذا السؤال باعتماد إمكانيتين هما[3]:

أولا: السعي للبحث عن وسائل تمكنها من الاحتفاظ لديها بالفائض الذي يحققه الإنتاج المحلي وعدم التفريط فيه لصالح البلاد الغنية، ومن أهم الوسائل المعتمدة في هذه الحالة هي فرض تعريفة جمركية مرتفعة على المنتجات المحلية المخصصة للتصدير حتى ترتفع أثمانها.

ثانيا: اعتماد وسيلة أخرى أكثر فعالية تتمثل في تنويع الدول الفقيرة لمنتجاتها بتحويل عوامل الإنتاج من الفروع التقليدية الموجهة للتصدير إلى فروع جديدة تنتج سلعا تحل محل المنتجات المستوردة، وهو ما سيترتب عليه خفض في حجم الصادرات التقليدية في ظل بقاء الحاجات الدولية عند نفس المستوى لبعض الوقت، فينتج عنه ارتفاع في أثمان المنتجات التقليدية المصدرة من الدول النامية، ومن جهة ثانية تنخفض الواردات من الدول النامية، الأمر الذي يجبر الدول الغنية على خفض أثمان منتجاتها.

وفي هذا الإطار فقد قام 'سامولسن' "P.A.SAMUELSON" بدراسة خلص من خلالها أن نظرية المزايا النسبية هي من الأوضاع القليلة للمنطق الساكن التي يتفق عليها اقتصاديي كل المدارس ويتسنى من ذلك كتابات 'إيمانويل'، حيث يذكر أن فقر الدول الأقل تقدما مرده وسببه التجارة نفسها وتشير دراساته إلى أن شروط التجارة من انخفاض أثر المضاعف وأمور أخرى ذات طبيعة ديناميكية هي السبب في التخلف.

---

(1) أحمد جمال الدين موسى، **العلاقات الاقتصادية ونظريات التنمية**، مكتبة الجلاء الجديد ة، المنصورة، مصر 1999، ص 65.

(2) عبد القادر سيد أحمد، **مفاوضات الشمال والجنوب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، ص 120.

(3) أحمد جمال الدين موسى، **العلاقات الاقتصادية ونظريات التنمية**، مرجع سبق ذكره ، ص: 66-67.

وربما الأمر الجديد الذي يستحق الذكر في هذا الجدل هو أنه في حالة وضع ساكن فإنه يمكن أن يكون هناك تبادل غير متكافئ يترتب عنه خسارة وليس مكسبا للدول الأقل تقدما من التجارة وكنتيجة نتوصل إليها من خلال أفكار 'إيمانويل' نجد بأنه يحصر أسباب التخلف في تدهور شروط التبادل(التبادل اللامتكافئ) بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وكذا انخفاض مستويات الأجور في هذه الأخيرة، وفي هذا السياق كيف ينظر سمير أمين إلى التبادل اللامتكافئ؟

2.3.2- سمير أمين والتنمية اللامتكافئة:

يعتبر المفكر الاقتصادي 'سمير أمين' من أشهر كتاب مدرسة التبعية في العالم، وقد بدأ هذا المفكر من حيث انتهى 'إيمانويل' الذي أظهر سيطرة مبدأ التباد ل اللامتكافئ على التجارة الدولية بين البلاد الغنية والفقيرة ويفضل 'سمير أمين' أن يطلق على المجموعة الأولى اسم (بلدان المركز) وعلى المجموعة الثانية اسم (بلدان المحيط).

وتهدف كتابات 'سمير أمين' إلى نقد الأسس التي تقوم عليها النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية وإظهار أن التفاوت الكبير في نصيب كل من بلدان المركز وبلدان المحيط من عائد التجارة الدولية لا يرجع إلى الاختلاف في النفقات النسبية(كما يدعي 'ريكاردو') أو إلى الاختلاف في درجة الوفرة للموارد الطبيعية (كما تدعي النظرية النيوكلاسيكية) أو الاختلاف في نسبة رأس المال الثابت إلى فائض القيمة (كما يقول كثير من الاقتصاديين الماركسيين)، أو إلى التفاوت في مستويات الأجور كما خلص إليه 'إيمانويل'.

حيث يرى 'سمير أمين' أن 'أرغيري إيمانويل' في نظريته يكون قد دفع بالتحليل الماركسي خطوة إلى الأمام، من خلال بيانه أن القيم المتبادلة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة هي قيم دولية وليست وطنية ولكن ينتقده في ثلاث نقاط هي[1]:

- يرى 'إيمانويل' أن معدل الأجر هو متغير مستقل، بمعنى أن ارتفاع الأجر هو الذي يسبب زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. في حين أن الحقيقة التاريخية لا ترى بوجود هذا السبب، فقيمة قوة العمل هي عنصر من بين العديد من العناصر التي المشاركة في عملية التوازن والاختلال الديناميكي لأسلوب الإنتاج الرأسمالي على المستوى الدولي (أي النمو الاقتصادي).

- يفترض 'إيمانويل' أن السلع المتبادلة في السوق هي سلع من نوع خاص، بمعنى أن الدول تنتج سلع ا غير قابلة للإحلال: فالقطن المصري بالنسبة إليه هو سلعة متميزة عن قطن الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(1) Bernard Guillochon, **théories de l'échange international**, Op.Cit, P 187.

بالنسبة لـــ 'أمين' أن هذه الخاصية غير موجودة، فالمركز (الدول الرأسمالية) والمحيط (الدول المتخلفة) كلها تنتج منتجات أغلبها منتجات متشابهة.

- يفترض 'إيمانويل' في سياقه النظري أن كلتا مجموعتي البلدان اللتان تدخلان في علاقات تبادل، هي ذات طبيعة نظام رأسمالي، وذلك من خلال تطبيقه عليها لأسلوب الإنتاج الرأسمالي الذي جاء به ماركس (الربح، فائض القيمة، رأس المال الثابت، رأس المال المتغير...) في حين أن المحيط يتكون من تشكيلات معقدة، غالبا ما تتضمن عناصر ما قبل الرأسمالية كأسلوب الإنتاج البسيط الذي لا يستخدم التجهيزات الأمر الذي يقلل من مدى نموذج 'إيمانويل'.

انطلاقا من الانتقادات السابقة، يحاول 'سمير أمين' التوسع في نظرية التبادل اللامتكافئ ، حيث يرجع التفاوت الكبير في نصيب كل من بلدان المركز وبلدان المحيط من عائد التجارة الدولية إلى الظروف التاريخية الداخلية التي مرت بها مجتمعات المركز ومجتمعا ت المحيط، كما يرجع إلى الظروف التي أحاطت بعملية اندماج اقتصاديات المحيط في اقتصاديات المركز، ووفقا له('سمير أمين') تتميز بلدان المركز عن بلدان المحيط بسيطرتها على التراكم الرأسمالي، وتتطلب هذه السيطرة توافر خمسة شروط هي[1]:الهيمنة على إعادة تكوين قوى العمل، الهيمنة على تمركز الفائض المالي، الهيمنة على السوق المحلي، الهيمنة على الموارد الطبيعية وأخيرا الهيمنة على التكنولوجيا، وبخصوص طبيعة الصلة بين بلدان المركز والمحيط فيذهب 'سمير أمين' إلى أن العلاقات التجارية و المالية بينهما قد قامت في جميع مراحل نمو النظام الرأسمالي العالمي بوظيفتين:

1- استثمار الفوائض المحققة في المركز وذلك بتوسعة نطاق السوق العالمية على حساب النظم الاقتصادية السابقة على الرأسمالية التي كانت سائدة في الأطراف (المحيط).
2- المحافظة على الارتفاع المستمر في المعدل المتوسط للفائدة الذي كان سائدا ويسجل ميلا للانخفاض في بلدان المركز.

وقد تحققت هاتان الوظيفتان عن طريق الاستعمار وكذا بتشجيع التجارة الخارجية وتصدير رؤوس الأموال، مما سمح بإنشاء صناعات حديثة نسبيا قي بلدان المحيط وإن انخفضت مستويات الأجور فيها بصورة ملحوظة، وقد كانت هذه هي البداية الحقيقية للتبادل اللامتكافئ الذي أنبت التنمية اللامتكافئة. حيث أن قطاع التصدير في الدول النامية(المحيط) من خلال إتباع إستراتجية إحلال الواردات كان الهدف منه تأمين الحصول على المواد الأولية الضرورية لرأس المال الثابت، وكذا توفير السلع الاستهلاكية لإشباع حاجيات

[1] أحمد جمال الدين موسى، **العلاقات الاقتصادية ونظريات التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص 72.

السوق المحلية، وذلك بتكاليف أقل من تكاليف إنتاجها في الدول الرأسمالية [1]، وفي هذا الإطار تدخل نظرية التبادل اللامتكافئ، حيث أن المنتجات المصدرة من طرف بلدان المحيط تكمن أهميتها في مدى انخفاض الأجور مما هي عليه في بلدان المركز، مع تساوي الإنتاجية، ومما يمهد الطريق لإخضاع الدول النامية لتوفير الأيدي العاملة الرخيصة في قطاع التصدير، ومن هذا المنطلق يعرف 'سمير أمين' التبادل الدولي اللامتكافئ بأنه:"هو تبادل لمنتجات في إنتاج يكون فيه الفرق بين الأجور أعلى من الفرق بين الإنتاجيات"[2] وهو ما يعني أن سعر المنتجا ت المصدرة من طرف بلدان المحيط سيكون سعرها أقل في السوق العالمي مما لو أنتجت في بلدان المركز حيث الأجور المرتفعة، وبالتالي سيستفيد المستهلك في بلدان المركز من انخفاض السعر وارتفاع الأجور [3]، والعكس يحدث في بلدان المحيط، وهو ما يجسد في اعتقادنا نمط التبادل غير المتكافئ بين المركز والمحيط.

وللخروج من هذا المأزق يرى 'سمير أمين' ضرورة اتجاه الأطراف (بلدان المحيط) نحو فض ارتباطها بالمركز والشروع في تحقيق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات.

غير أن هذا لا يعني الانغلاق الكامل والامتناع تماما عن المشاركة في التجارة الدولية، بل يعني أن المصلحة العليا للأطراف تقتضي اتجاهها نحو تنمية القطاعات الإنتاجية الأكثر تطورا والتخصص فيها، ويجب أن يعاد النظر في هذا التخصص وفقا لظروف كل مرحلة من مراحل التنمية، دون أن تركن بلدان المحيط إلى التخصص في إنتاج المنتجات التقليدية ضعيفة القيمة وتترك للدول الأخرى أخذ زمام المبادرة في الابتكار والإنتاج والهيمنة على هياكل التجارة الدولية.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمان يسري أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية 1999، ص 338.

[2] أحمد باشي، **التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1986،(غير منشورة)، ص 81.

[3] للمزيد من الإطلاع حول النظرية والأمثلة الواردة عنها أنظر:

- Mohamed DAHMANI, **Les vois de développements dans l'impasse**, O. P. U, ALGER 1987,P :103-107.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما سبق من شرح وتحليل للنظريات الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية، يمكننا القول بأن المدرسة الكلاسيكية تعتبر رائدة في وضع أسس وقواعد التبادل الدولي على النحو الذي نعيشه الآن، كما أنها أرست الدعائم الأولى للتخصص والتقسيم الدولي للعمل كما هو الحال اليوم. فانطلاقا من أفكار 'آدم سميث' الأولى حول التجارة الخارجية والتي يراها امتدادا للتجارة الداخلية، كما أنها وسيلة لتصريف فائض الإنتاج. وبالنظر إلى حالة إنجلترا آنذاك وهي مهد الثورة الصناعية، فكان يجب على مفكريها ومبدعيها نشر أفكار داعمة لحرية التجارة وحرية الاقتصاد حتى تتمكن إنجلترا من تخطي عقبات وأزمات النظام الرأسمالي المعروفة. وجاء بعده تلميذه 'دافيد ريكاردو' وانطلق من حيث توقف أستاذه وقدم تحليلا آخرا يصب في نفس المصب وهو دعم حرية التجارة والتخصص الدولي انطلاقا من مفهوم النفقة النسبية، أي أن التخصص في الإنتاج يكون على أساس التفوق النسبي وليس المطلق كما قال 'سميث'، فوفق هذه النظرية نجد هناك بذور للتبادل اللامتكافئ بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، حيث نجد وفقا للمثال الذي قدمه 'ريكاردو' ضرورة تخصص إنجلترا(البلد المتقدم) في إنتاج السلع الصناعية، ونجد البرتغال (البلد المتخلف) يتخصص في إنتاج المحاصيل الزراعية، رغم وجود تفوق مزدوج في الإنتاجية لصالح البرتغال، وهو دليل واضح على نمط التقسيم الدولي للعمل المفروض أي تخصص البلدان الصناعية في إنتاج السلع الرأسمالية ووسائل الإنتاج والتكنولوجيا وتخصص البلدان المتخلفة في إنتاج احتياجات الدول المتقدمة من المواد الأولية، ومنه البقاء في التخلف وعدم القدرة على النهوض والتطور إضافة إلى تلافي شروط التجارة في غير صالح البلدان المتخلفة.

أما النظرية النيوكلاسيكية 'هكشر-أولين' فقد حاولت تفسير التجارة الخارجية انطلاقا من البحث عن أسباب اختلاف النفقات بين الدول المختلفة، مع الحفاظ على الأساس الليبرالي السابق أي دعم حرية التجارة وتقسيم العمل الدولي، وتؤكد على أن اختلاف السلع المتبادلة إنما يتوقف على اختلاف الأثمان النقدية التي تباع بها السلعة داخل كل دولة. وخلصت النظرية إلى أن سبب اختلاف النفقة مرده إلى درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، ومنه فالتخصص الدولي يكون على أساس تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتوفر على عنصر إنتاجي معين يدخل بكثافة في إنتاجها، وهي بالتالي تؤيد ضمنيا التحليل الكلاسيكي في تقسيم العمل الدولي. ونخلص إلى أن الأثر الاقتصادي الهام للتجارة الخارجية يتمثل في أنها تعمل على تحقيق التكافؤ بين عوامل الإنتاج المختلفة، فعملية التبادل تؤدي إلى تسوية دولية لأسعار عناصر الإنتاج باعتبار أن ما هو متوفر سيصبح نادرا وبالتالي باهظ الثمن، وما هو نادر سيصبح بعد قيام التجارة متوفر وبالتالي رخيص الثمن، وهذا الانتقال للعناصر يكون ضمني متمثلا في انتقال السلع بين الدول المختلفة. إلا أن هذا لا يعني تساوي المكافآت النسبية لعوامل الإنتاج في مختلف الدول لأن الأسعار النسبية

للسلع والخدمات المختلفة غير متساوية نتيجة العوائق الطبيعية كنفقات النقل والعوائق الفنية للتجارة كالرسوم الجمركية المفروضة على دخول السلع الأجنبية لأي قطر مهما كان.

- وفي الاتجاه الآخر نجد مجموعة النظريات والأطروحات المعارضة لهذا النمط ولطبيعة التقسيم الدولي للعمل المفروض، والذي أدى إلى تدهور شروط التجارة وانحراف معدل التبادل الدولي في غير صالح البلدان النامية وفي صالح البلدان الصناعية المتقدمة، هذه النظريات بينت من خلال تحليلها أن البلدان النامية أصبحت مستغلة بطريقة مباشرة من طرف الدول المصنعة وأن تخلفها لم يكن بالصدفة، بل كانت هناك ميكانيزما ت وأساليب مدروسة ومحكمة أدت إلى ذلك، كما أن نمط التخصص والتقسيم الدولي للعمل الحالي نتج عنه أن أصبحت المنتجات من المواد الأولية (زراعة+تعدين) تمثل معظم صادرات الدول النامية وتصل نسبتها في العموم إلى 90% في حين أن معظم وارداتها تتشكل من السلع المصنعة، كما أن هناك تنوع في الصادرات السلعية للدول المصنعة بينما الدول المتخلفة فلا تصدر إلا منتجا واحدا أو اثنين أو ثلاثة، إضافة إلى أن تجارة الدول المتخلفة فهي محصورة في مجموعة قليلة من الدول وعادة تكون الدول المستعمرة لها، بينما نجد هناك توسع وتشابك كبير في تجارة البلدان المتقدمة مع باقي دول العالم.

إلى هنا نكون قد استكملنا تحليلنا ودراستنا لمختلف مدارس الفكر الاقتصادي في تفسيرها للتجارة الخارجية ونمطها وكيفية توزيع المكاسب بين مختلف الدول المشاركة في التبادل الدولي، وخلصنا إلى أن هناك اتجاهين مختلفين هما:

- الاتجاه الأول وهو الذي يتبنى الحرية الاقتصادية والتجارية ويداف ع عنها ويحاول إقامة نمط للتجارة الدولية يصب في خدمة البلدان المتقدمة الليبرالية.

- الاتجاه الثاني وهو الذ ي حاول كشف حقيقة العلاقة الموجودة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة - وهي علاقة تبعية الثاني للأول- ورفض نمط التقسيم الدولي للعمل القائم ودافع عن فكرة إقامة نظام عالمي اقتصادي جديد يكون أكثر عدلا وإنصافا للبلدان المتخلفة.

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة تأثير الانفتاح على كل من الدخل الفردي الحقيقي وعلى النمو الاقتصادي باستعمال معطيات 'بانيل' لـــ 28 دول نامية[1] و 30 سنة للفترة بين 1974-2003، و لهذا الغرض قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء، حيث سنتطرق في الجزء الأول إلى دراسة علاقة الانفتاح التجاري بالدخل الفردي الحقيقي، أما في الجزء الثاني سنقوم بربط النمو الاقتصادي بالانفتاح التجاري وفي الأخير سنحاول تقدير سياسة الانفتاح التجاري ودراسة أثرها على النمو الاقتصادي.

1- تقدير نموذج الدخل الفردي الحقيقي و الانفتاح التجاري عن طريق معطيات 'بانيل':

سنتطرق في هذا الإطار إلى دراسة العلاقة بين الدخل الفردي الحقيقي و الانفتاح التجاري ولهذا الغرض سنقوم بتقدير النموذج الإجمالي (Pooled) لكل العينة المأخوذة، ثم نتطرق إلى بناء النماذج التي يمكن بنائها المتمثلة في تقدير النموذج ذو الأثر الثابت و نماذج ذات الأثر العشوائي، واختيار النموذج الملائم لدراسة العلاقة بين الدخل الفردي الحقيقي و الانفتاح التجاري.

1.1- تقدير النموذج الإجمالي (Pooled):

1.1.1- تقدير النموذج :

من أجل القيام ببناء النموذج الذي يربط بين الدخل الفردي الحقيقي و الانفتاح، قمنا بأخذ الانفتاح (ouv_{it}) كمتغيرة مستقلة والدخل الفردي الح قيقي (Y_{it}) كمتغيرة تابعة؛ حيث في البداية سنقوم بدراسة الاستقرارية لهاتين المتغيرتين.

أ- دراسة الاستقرارية للمتغيرة المستقلة (ouv_{it}) : من خلال الاختبارات التي أجريت على هذه المتغيرة تم التوصل إلى أن هذه المتغيرة غير مستقرة، وبالتالي قمنا بالتفريق من الدرجة الأولى وتوصلنا من خلال الاختبارات الإحصائية إلى أن المتغيرة $D(ouv_{it})$ مستقرة[2].

ب-دراسة الاستقرارية للمتغيرة التابعة (Y_{it}): من خلال الاختبارات التي أجريت على هذه المتغيرة تم التوصل إلى أن هذه المتغيرة غير مستقرة، وبالتالي قمنا بالتفريق من الدرجة الأولى وتوصلنا من خلال الاختبارات الإحصائية إلى أن المتغيرة $D(Y_{it})$ مستقرة[3].

---

[1] للمزيد من التفصيل حول العينة أنظر الملحق 01.

[2] أنظر الملحق 02.

[3] أنظر الملحق 02.

من خلال دراسة الاستقرارية للسلسلتين السابقتين يمكن اقتراح النموذج التالي :

$$D(Y_{it}) = b_0 + b_1 * D(OUV_{it}) + \varepsilon_{it}$$

إن عملية التقدير أعطتنا النتائج المتواجد في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-1) : تقدير العلاقة بين الدخل والانفتاح للدول النامية

Dependent Variable: $D(Y_{it})$
Method: Panel Least Squares
Sample (adjusted): 1975 2003
Periods included: 29
Cross-sections included: 28
Total panel (balanced) observations: 812

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	25.34801	7.877473	3.217785	0.0013
$D(ouv_{it})$	5.189918	1.059420	4.898828	0.0000

R-squared	0.028775	Mean dependent var	27.74170
Adjusted R-squared	0.027576	S.D. dependent var	227.1957
S.E. of regression	224.0412	Akaike info criterion	13.66400
Sum squared resid	40657501	Schwarz criterion	13.67557
Log likelihood	-5545.583	Hannan-Quinn criter.	13.66844
F-statistic	23.99851	Durbin-Watson stat	1.248074
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

2.1.1- النموذج ذو التباين المتجانس:

أ- اختبار الكشف على عدم تجانس التباين(اختبار"$white$")[1]:

يقوم اختبار 'وايت' على اختبار العلاقة بين مربعات الأخطاء و عدة متغيرات مفسرة وفق النموذج التالي:

$$e_{it}^2 = a_0 + a_1 \cdot d(ouv_{it}) + a_3 \cdot [d(ouv_{it})]^2$$

حيث الأخطاء e_{it} نتحصل عليها من خلال النموذج السابق.

و إحصائية اختبار 'وايت' هي:

$$\chi^2 = NT * R^2 \rightarrow \chi_P^2$$

و p تمثل عدد المتغيرات المفسرة في النموذج.

(1) Sevestre Patrick, **Econométrie des données de panel**, Dunod, Paris, 2002, p :37-38

إذا كان $NT * R^2$ أكبر من $\chi_p^2(0.05)$ فإننا نقبل فرضية وجود عدم تجانس في التباين، أما في حالة العكس نقبل فرضية وجود تجانس في التباين.

إن عملية تقدير النموذج المقترح من طرف 'وايت' أعطتنا النتائج التالية:

الجدول رقم (4-2) :نموذج "$white$" لإختبار الكشف على عدم تجانس التباين

Dependent Variable: $RESID_{it}^2$
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)
Sample (adjusted): 1975 2003
Periods included: 29
Cross-sections included: 28
Total panel (balanced) observations: 812
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	28010.47	933.4962	30.00598	0.0000
$d(ouv_{it})$	1600.400	25.97671	61.60904	0.0000
$[d(ouv_{it})]^2$	232.7962	3.816090	61.00385	0.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.859477	Mean dependent var	0.303387
Adjusted R-squared	0.859130	S.D. dependent var	2.569664
S.E. of regression	0.943127	Sum squared resid	719.5955
F-statistic	2474.041	Durbin-Watson stat	1.952654
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.019544	Mean dependent var	50070.81
Sum squared resid	9.58E+13	Durbin-Watson stat	1.195957

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

بما أن الإحصائية المحسوبة $\chi^2 = 697.61$ و هي أكبر من $\chi_5^2(0.05) = 11,07$ ، فإننا نقبل فرضية وجود عدم تجانس في التباين.

ب– إعادة تقدير النموذج: نظرا لعدم تجانس مصفوفة التباينات، قمنا بإعادة تقدير النموذج وذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) وهذا من أجل الحصول على تقديرات (BLUE)[*]، فتحصلنا على النتائج المتواجدة في الجدول التالي:

[*] BLUE : Best Linéair Unbiaised Estimateur

الجدول رقم (4-3) : التقدير الإجمالي للعلاقة بين الدخل والانفتاح في الدول النامية مع تباين متجانس

Dependent Variable: $D(Y_{it})$				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Sample (adjusted): 1975 2003				
Periods included: 29				
Cross-sections included: 28				
Total panel (balanced) observations: 812				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.26290	0.991134	10.35471	0.0000
$D(ouv_{it})$	-0.040478	0.190145	-0.212878	0.8315
Weighted Statistics				
R-squared	0.000056	Mean dependent var		53.26647
Adjusted R-squared	-0.001179	S.D. dependent var		147.5132
S.E. of regression	147.4572	Sum squared resid		17612348
F-statistic	0.045317	Durbin-Watson stat		1.104850
Prob(F-statistic)	0.831476			
Unweighted Statistics				
R-squared	-0.006389	Mean dependent var		27.74170
Sum squared resid	42129560	Durbin-Watson stat		1.182421

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

جـــ- اختبار الكشف عن ارتباط الأخطاء[1]:

يعتبر اختبار "$Darbin\ et\ watson$" من أهم الاختبارات الشائعة في اكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الاولى، إلا أننا بسبب عدم توفر القيم الحرجة d_{U} و d_L لهذا الاختبار نلجأ إلى اختبار "$Baltagi$" سنة 2001 و الذي يختبر نفس الفرضية التي يختبرها اختبار "$Darbin\ et\ watson$" و هي:

$$H_0 : \rho = 0$$
$$H_1 : \rho \neq 0$$

من أجل اختبار هذه الفرضية اقترح "$Baltagi$" إحصائية مضاعف "لاقرانج" التالية:

$$LM_{\mathrm{int}ra-a} = \sqrt{\frac{NT^2}{T-1}} \frac{\sum_n \sum_{t=2}^{T} \hat{\varepsilon}_{\mathrm{int}ra,nt} \hat{\varepsilon}_{\mathrm{int}ra,nt-1}}{\sum_n \sum_{t=1}^{T} (\hat{\varepsilon}_{\mathrm{int}ra,nt})^2}$$

و $\hat{\varepsilon}_{\mathrm{int}ra,nt} = \hat{\varepsilon}_{nt} - \hat{\varepsilon}_n$

[1] للمزيد من التفصيل حول هذا الاختبار أنظر:

- Sevestre Patrick, **Econométrie des données de panel,** Op.cit, p :35.

حيث برهن "$Baltagi$" أن هذه الإحصائية تتقارب بالاحتمال نحو التوزيع الطبيعي المعياري إذا كان N و$T \longrightarrow \infty$، و كنتيجة لهذا نرفض الفرضية H_0 إذا كانت $|LM_{intra\ -i}| > 1.64$ و نقبلها في الحالة المعاكسة.

بما أن الإحصائية المحسوبة $|LM_{intra\ -i}| = 27.88 > 1.64$ ، فإننا نرفض الفرضية H_0 ، إذن هناك وجود ارتباط للأخطاء، وعليه رغم التخلص من عدم تجانس التباين لا يمكن اعتبار هذا النموذج أحسن نموذج حيث أنه لا يسمح لنا بالحصول على أحسن التقديرات الخطية غير المتحيزة.

3.1.1– النموذج الإجمالي (Pooled):

بعد التخلص من عدم تجانس التباين، قمنا بإعادة تقدير النموذج وذلك بتحويل المتغيرات وهذا بإعادة تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) الخاصة بعدم ارتباط الأخطاء، تحصلنا على النتائج المتواجدة في الجدول رقم (4-4).

الجدول رقم(4-4): التقدير الإجمالي (Pooled) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول النامية

Dependent Variable: $D(Y_{it})$
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)
Sample (adjusted): 1975 2003
Periods included: 29
Cross-sections included: 28
Total panel (balanced) observations: 812
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	25.19741	0.725746	34.71932	0.0000
$D(ouv_{it})$	4.406696	0.089904	49.01554	0.0000
Weighted Statistics				
R-squared	0.765559	Mean dependent var		0.410715
Adjusted R-squared	0.765269	S.D. dependent var		2.321277
S.E. of regression	0.953058	Sum squared resid		735.7385
F-statistic	2645.021	Durbin-Watson stat		1.970630
Prob(F-statistic)	0.000000			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.028115	Mean dependent var		27.74170
Sum squared resid	40685148	Durbin-Watson stat		1.235363

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

تشخيص النموذج:

أ– دراسة معنوية المعالم المقدرة $\hat{b}_0$،$\hat{b}_1$:

– اختبار معنوية الثابت $\hat{b}_0$: بما أن الإحصائية المحسوبة $|t^*_{\text{calcul}}| = 34.71$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن الثابت $\hat{b}_0$ يختلف معنويا عن الصفر.

– اختبار معنوية $\hat{b}_1$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{\text{calcul}}| = 49.01$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن المعلمة المقدرة $\hat{b}_1$ تختلف معنويا عن الصفر.

ب– دراسة المعنوية الكلية للنموذج: نهدف هنا إلى اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \text{كل معاملات النموذج معدومة} \\ H_1: \text{يوجد على الأقل معامل واحد يختلف معنويا على الصفر} \end{cases}$$

بما أن الإحصائية المحسوبة $F^*_{\text{calcul}} = 2645.021$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية H_0 ، و عليه فإن معالم النموذج تختلف معنويا على الصفر.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نستنتج أن هناك أثر ايجابي للانفتاح على الدخل الفردي الحقيقي بالنسبة للدول النامية ، حيث كل زيادة في الفروقات في الانفتاح $(ouv_{it} - ouv_{it-1})$ بوحدة واحدة يرفع من الفروقات في الدخل الفردي الحقيقي بـــ 4.40 دولار؛ بالإضافة إلى أن معامل التحديد $\overline{R}^2 = 0.765269$ وهذا يعني أن 76.52 % من المشاهدات الخاصة بالدخل الفردي مشروحة عن طريق المتغيرة المفسرة.

رغم قبولنا لهذه النتائج فهي لا تعتبر بعد من أحسن النماذج المعبرة للعلاقة بين هاتين المتغيرتين، وعليه فإننا سنقوم بتقدير نماذج أخرى.

2.1- تقدير النموذج الإجمالي ذو الأثر الثابت:

1.2.1- تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد(الدول):

إن عملية تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد أعطتنا النتائج المتواجدة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-5) : تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد (الدول) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول النامية

Dependent Variable: $D(Y_{it})$
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)
Sample (adjusted): 1975 2003
Periods included: 29
Cross-sections included: 28
Total panel (balanced) observations: 812
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	26.35529	0.145052	181.6954	0.0000
$D(ouv_{it})$	3.005959	0.013928	215.8277	0.0000

Fixed Effects (Cross)

_DZA--C	_BGD--C	_BEN--C	_BWA--C	_BFA--C	_BDI--C	_CMR--C	_CAF--C	_TCD--C	_CHN--C	_CIV--C	_EGY--C	_HKG--C	_IND--C	_IDN--C	_MWI--C	_MYS--C	_MLI--C	_MAR--C	_NER--C	_NGA--C	_PAK--C	_RWA--C	_SAU--C	_SEN--C	_SYR--C	_TUN--C	_ZMB--C
-12,9727	-22,9557	-23,3854	71,8372	-23,3841		-22,0403	-28,8637	-28,8093	0,1574	-36,4287	9,5824	579,4861	-17,6669	-9,2774	-25,9862	51,6283	-24,3516	-10,2456	-29,2412	-34,0213	-17,8307	-25,1372	-236,9237	-22,6834	-14,2093	10,4393	-29,8589

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Weighted Statistics

R-squared	0.983682	Mean dependent var	0.831765
Adjusted R-squared	0.983099	S.D. dependent var	7.804787
S.E. of regression	1.016579	Sum squared resid	809.1775
F-statistic	1685.789	Durbin-Watson stat	2.069551
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.309295	Mean dependent var	27.74170
Sum squared resid	28914347	Durbin-Watson stat	1.718853

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

تشخيص النموذج:

أ– دراسة معنوية المعالم المقدرة $\hat{b}_1$،$\hat{b}_0$:

– اختبار معنوية الثابت $\hat{b}_0$: بما أن الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 181.69$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم، و منه فإن الثابت $\hat{b}_0$ يختلف معنويا عن الصفر.

– اختبار معنوية $\hat{b}_1$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 215.82$ والتي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم، و منه فإن المعلمة المقدرة $\hat{b}_1$ تختلف معنويا عن الصفر.

ب– دراسة المعنوية الكلية للنموذج:

بما أن الإحصائية المحسوبة $F^*_{calcul} = 1685.789$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$، فإننا نرفض الفرضية H_0 ، و عليه فإن معالم النموذج تختلف معنويا على الصفر.

جـــ– اختبار الأثر الثابت الفردي الجماعي:

يسمح اختبار "ستودنت" باختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت الفردي الخاص بالدولة i ، وعليه فهو يسمح لنا بمعرفة وجود أو عدم وجود الأثر الثابت لكل فرد من مجموعة معينة فقط، وهذا غير أساسي في هذا النوع من نماذج الانحدار؛ ولكن ما هو أساسي هو معرفة إن كان هناك اختلاف ما بين المجموعات، وفي هذه الحالة فإن الاختبار الملائم هو اختبار 'فيشر' والذي يعطى بالعلاقة التالية[1]:

$$F = \frac{(R_1^2 - R_0^2)}{(1-R_1^2)/(nT-n-K)} \rightarrow F(n-1, nT-n-K)$$

حيث: R_1^2 يمثل معامل التحديد للنموذج ذو الأثر الثابت بينما R_0^2 يمثل معامل التحديد للنموذج الإجمالي(Pooled)، K تمثل عدد المتغيرات المفسرة.

إذا كان $F \geq F_{0.01}^{(n-1,nT-n-K)}$ نرفض الفرضية H_0 (عدم وجود أثر فردي)، أما إذا كان $F \leq F_{0.01}^{(n-1,nT-n-K)}$ نقبل الفرضية H_0 .

[1]Wiliam Green , **Ecnometric Analysis**, 5th ed , New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River, 2003, p289.

حيث تحت فرضية العدم المتمثلة في تساوي معالم الأثر الفردي، فإن أحسن التقديرات هو التقدير الإجمالي (Pooled)، أي أن النموذج يحتوي على ثابت مشترك لجميع مجموعات الأفراد.

نتائج اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت الفردي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-6): اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت الفردي

Redundant Fixed Effects Tests Equation: EQ01 Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	90.370630	(27,783)	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

بما أن الإحصائية المحسوبة "لفيشر" $F^*_{\text{calcul}} = 90.37$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$، فإننا نرفض الفرضية H_0 ، و عليه فإن الأثر الفردي يختلف من دولة إلى أخرى ، وعليه فإن أحسن نموذج هو النموذج ذو الأثر الثابت.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نستنتج أن هناك أثر ايجابي للانفتاح على الدخل الفردي الحقيقي بالنسبة للدول النامية ، حيث كل زيادة في الفروقات في الانفتاح $(ouv_{it} - ouv_{it-1})$ بوحدة واحدة يرفع من الفروقات في الدخل الفردي الحقيقي بـــ 3 دولار؛ بالإضافة إلى أن معامل التحديد $\overline{R}^2 = 0.9830$ وهذا يعني أن 98.30 % من المشاهدات الخاصة بالدخل الفردي مشروحة عن طريق المتغيرة المفسرة .

غير أنه لا يمكن القول عن هذا النموذج على أنه أحسن نموذج إلا بعد تقدير النموذج ذو الأثر العشوائي والمقارنة بينهما.

2.2.1- تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن (السنوات):

إن عملية تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن أعطتنا النتائج المتواجدة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-7) : تقدير نموذج الأثر الثابت(الزمن) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول النامية

Dependent Variable: $D(Y_{it})$
Method: Panel EGLS (Period weights)
Sample (adjusted): 1975 2003
Periods included: 29
Cross-sections included: 28
Total panel (balanced) observations: 812
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	26.68985	4.166398	6.405977	0.0000
$D(ouv_{it})$	2.280590	0.601218	3.793284	0.0002

Fixed Effects (Period)

1975--C	1976--C	1977--C	1978--C	1979--C	1980--C	1981--C	1982--C	1983--C	1984--C	1985--C	1986--C	1987--C	1988--C	1989--C	1990--C	1991--C	1992--C	1993--C	1994--C	1995--C	1996--C	1997--C	1998--C	1999--C	2000--C	2001--C	2002--C	2003--C
-15.54156	83.01822	25.82352	-17.15839	11.23868	14.04475	8.617070	-96.06226	-62.04798	-20.22000	-56.46526	28.74600	4.015765	46.48188	-25.91953	-0.293277	34.67277	25.41476	1.234318	-11.86051	-8.037729	16.62103	21.99915	-76.93331	0.764700	66.35207	-21.16642	-11.06621	33.72775

Effects Specification

Period fixed (dummy variables)

Weighted Statistics

R-squared	0.051116	Mean dependent var	41.02772
Adjusted R-squared	0.015927	S.D. dependent var	223.1576
S.E. of regression	221.4219	Sum squared resid	38339616
F-statistic	1.452630	Durbin-Watson stat	1.281713
Prob(F-statistic)	0.059329		

Unweighted Statistics

R-squared	0.048954	Mean dependent var	27.74170
Sum squared resid	39812778	Durbin-Watson stat	1.187349

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

تشخيص النموذج:

أ– دراسة معنوية المعالم المقدرة لـــ $\hat{b}_1$،$\hat{b}_0$:

– اختبار معنوية الثابت $\hat{b}_0$: بما أن الإحصائية المحسوبة $|t^*_{\text{calcul}}| = 6.40$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$، فإننا نرفض فرضية العدم، و منه فإن الثابت $\hat{b}_0$ يختلف معنويا عن الصفر.

– اختبار معنوية $\hat{b}_1$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{\text{calcul}}| = 3.79$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن المعلمة المقدر $\hat{b}_1$ تختلف معنويا عن الصفر.

ب– دراسة المعنوية الكلية للنموذج:

بما أن الإحصائية المحسوبة $F^*_{\text{calcul}} = 1.45$ والتي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.059 < 0.1$ ، فإننا نرفض الفرضية H_0 ، و عليه فإن معالم النموذج تختلف معنويا على الصفر.

جـــ– اختبار الأثر الثابت للزمن(السنوات):

نتائج اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت للزمن موضحة فيما يلي:

الجدول رقم (4–8): اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت للزمن

Redundant Fixed Effects Tests Equation: EQ01 Test period fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Period F	0.966282	(28,782)	0.5162

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

بما أن الإحصائية المحسوبة "لفيشر" $F^*_{\text{calcul}} = 0.96$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.5162 > 0.05$ فإننا نقبل الفرضية H_0 ، أي لا يوجد أثر ثابت للزمن ، أي أن السنوات المدروسة لها نفس الأثر الثابت على الدخل الفردي الحقيقي.

من خلال نتائج الجدول (4–7) نستنتج أن هناك أثر ايجابي للانفتاح على الدخل الفردي الحقيقي بالنسبة للدول النامية ، حيث كل زيادة في الفروقات في الانفتاح $(ouv_{it} - ouv_{it-1})$ بوحدة واحدة يرفع من الفروقات في الدخل الفردي الحقيقي بـــ 2.28 دولار؛ بالإضافة إلى أن معامل التحديد $\overline{R}^2 = 0.0159$ وهذا يعني أن 1.59 % من المشاهدات الخاصة بالدخل الفردي فقط مشروحة عن طريق المتغيرة المفسرة،إلا أن هذه القيمة تعتبر صغيرة جدا بالمقارنة بمعاملات التحديد الخاصة بالنموذج الإجمالي و نموذج الأثر الثابت للأفراد.

3.1– تقدير النموذج الإجمالي ذو الأثر العشوائي:

1.3.1– تقدير نموذج الأثر العشوائي للأفراد(الدول):

إن عملية تقدير نموذج الأثر العشوائي للأفراد(الدول) أعطتنا النتائج المتواجدة في الجدول التالي:

الجدول رقم(4–9):تقدير نموذج ذو الأثر العشوائي(الأفراد) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول النامية

Dependent Variable: $D(Y_{it})$
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Sample (adjusted): 1975 2003
Periods included: 29
Cross-sections included: 28
Total panel (balanced) observations: 812
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	26.18563	17.16044	1.525930	0.1274
$D(ouv_{it})$	3.373818	0.922996	3.655291	0.0003

Random Effects (Cross)

_DZA--C	_BGD--C	_BEN--C	_BWA--C	_BFA--C	_BDI--C	_CMR--C	_CAF--C	_TCD--C	_CHN--C	_CIV--C	_EGY--C	_HKG--C	_IND--C	_IDN--C	_MWI--C	_MYS--C	_MLI--C	_MAR--C	_NER--C	_NGA--C	_PAK--C	_RWA--C	_SAU--C	_SEN--C	_SYR--C	_TUN--C	_ZMB--C
-10,7076	-19,4816	-19,5960	61,2776	-19,6174	-22,5576	-18,5199	-24,0877	-24,5146	-0,3372	-30,6176	8,3791	488,3555	-15,0034	-7,7719	-21,8392	42,5426	-20,4838	-8,6581	-24,5789	-29,1691	-15,0004	-21,1386	-200,1062	-18,8284	-12,0224	8,7257	-24,6430

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	83.46867	0.1587
Idiosyncratic random	192.1656	0.8413

Weighted Statistics

R-squared	0.015789	Mean dependent var	10.90526
Adjusted R-squared	0.014574	S.D. dependent var	196.2958
S.E. of regression	194.8601	Sum squared resid	30756084
F-statistic	12.99419	Durbin-Watson stat	1.619500
Prob(F-statistic)	0.000332		

Unweighted Statistics

R-squared	0.025252	Mean dependent var	27.74170
Sum squared resid	4080500 4	Durbin-Watson stat	1.220671

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

تشخيص النموذج:

أ– دراسة معنوية المعالم المقدرة $\hat{b}_1$،$\hat{b}_0$:

– اختبار معنوية الثابت $\hat{b}_0$: بما أن الإحصائية المحسوبة $|t^*_{\text{calcul}}| = 1.52$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.1274 > 0.1$ ، فإننا نقبل فرضية العدم ، و منه فإن الثابت $\hat{b}_0$ معنويا معدوم.

– اختبار معنوية $\hat{b}_1$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{\text{calcul}}| = 3.65$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم، و منه فإن المعلمة المقدرة $\hat{b}_1$ تختلف معنويا عن الصفر.

ب– دراسة المعنوية الكلية للنموذج:

بما أن الإحصائية المحسوبة $F^*_{\text{calcul}} = 12.99$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية H_0 ، و عليه فإن معالم النموذج تختلف معنويا على الصفر.

جـــ– اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي للأفراد:

من أجل اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي لدنيا اختبار 'برش و باقن ' (Breusch and Pagan(1980))، يعتمد هذا الاختبار على "مضاعف لاقرانج"، حيث يختبر الفرضية التالية[1]:

H_0 : عدم وجود أثر عشوائي

H_1 : وجود أثر عشوائي

والتي يتم اختبارها عن طريق الإحصائية التالية:

$$LM = \frac{NT}{2(T-1)}\left(\frac{\sum_{i=1}^{n}(\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_{nt})^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_{nt}^2}-1\right)^2 \rightarrow \chi_1^2$$

كما هو موضح أعلاه فإن هذه الإحصائية تتبع توزيع "كاي تربيع" ذات درجة حرية واحدة.

إذا كانت الإحصائية LM المحسوبة أكبر من $\chi_1^2(0.05)$ نرفض فرضية عدم وجود أثر عشوائي، أما في الحالة المعاكسة نقبل هذه الفرضية.

بما أن الإحصائية المحسوبة $LM = 804.14$ و هي أكبر من $\chi_1^2(0.05) = 3.84$ فإننا نرفض الفرضية H_0 ، ومنه نستنتج أنه يوجد أثر عشوائي للأفراد(الدول)، وبالتالي في هذه المرحلة يجب تحديد أحسن نموذج مفسر للدخل الفردي الحقيقي، وهذا باستعمال اختبار هوسمان(Test Hausman).

---

[1] Madala, G.S, **Limited Dependent Variable Models Using Panel Data** , The journal of Human Ressource Vol.22, No.3, Summer,1987,p :311-315.

د– اختبار 'هوسمان' (Test Hausman): الهدف من اختبار هوسمان هو اختبار وجود أو عدم وجود ارتباط بين الآثار الفردية(les effets individuels) و المتغيرات المفسرة[1].

نتائج اختبار 'هوسمان' (Test Hausman) موضحة فيما يلي:

الجدول رقم(4–10): اختبار وجود أو عدم وجود ارتباط بين الأثر الفردي و المتغيرات المفسرة.

Correlated Random Effects - Hausman Test Equation: EQ01 Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	23.874877	1	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

بما أن الإحصائية المحسوبة $H = 23.87$ و هي أكبر من $\chi_2^2(0.05) = 5{,}99$ فإننا نقبل فرضية عدم وجود ارتباط بين الآثار الفردية و المتغيرة المفسرة، أي أن أثر الدول عشوائي، غير أن القوة التفسيرية لهذا النموذج ضعيفة جدا و هذا لأن $\overline{R}^2 = 0.0145$.

2.3.1– تقدير نموذج الأثر العشوائي للزمن(السنوات):

إن عملية تقدير نموذج الأثر العشوائي للزمن(السنوات) أعطتنا النتائج المتواجدة في الجدول التالي:

[1] للمزيد من التفصيل حول هذا الاختبار أنظر:

- Sevestre Patrick, **Econométrie des données de panel,** Op.cit, p :91–92.

الجدول رقم (4-11) : تقدير نموذج ذو الأثر العشوائي(الزمن) للعلاقة بين الدخل والانفتاح للدول النامية

Dependent Variable: $D(Y_{it})$
Method: Panel EGLS (Period random effects)
Sample (adjusted): 1975 2003
Periods included: 29
Cross-sections included: 28
Total panel (balanced) observations: 812
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	25.34801	7.900380	3.208455	0.0014
$D(ouv_{it})$	5.189918	1.062501	4.884623	0.0000

Random Effects (Period)

1975--C	1976--C	1977--C	1978--C	1979--C	1980--C	1981--C	1982--C	1983--C	1984--C	1985--C	1986--C	1987--C	1988--C	1989--C	1990--C	1991--C	1992--C	1993--C	1994--C	1995--C	1996--C	1997--C	1998--C	1999--C	2000--C	2001--C	2002--C	2003--C
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000

Effects Specification	S.D.	Rho
Period random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	224.6927	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.028775	Mean dependent var	27.74170
Adjusted R-squared	0.027576	S.D. dependent var	227.1957
S.E. of regression	224.0412	Sum squared resid	40657501
F-statistic	23.99851	Durbin-Watson stat	1.248074
Prob(F-statistic)	0.000001		

Unweighted Statistics

R-squared	0.028775	Mean dependent var	27.74170
Sum squared resid	40657501	Durbin-Watson stat	1.248074

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

تشخيص النموذج:

أ. دراسة معنوية المعالم المقدرة $\hat{b}_1$،$\hat{b}_0$:

– اختبار معنوية الثابت $\hat{b}_0$: بما أن الإحصائية المحسوبة $|t^*_{\text{calcul}}| = 3.20$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن الثابت $\hat{b}_0$ يختلف معنويا عن الصفر.

– اختبار معنوية المتغيرة $\hat{b}_1$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 4.88$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن المعلمة المقدرة $\hat{b}_1$ تختلف معنويا عن الصفر.

ب– دراسة المعنوية الكلية للنموذج:

بما أن الإحصائية المحسوبة $F^*_{calcul} = 23.99$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية H_0 ، و عليه فإن معالم النموذج تختلف معنويا على الصفر.

جـــ– اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي للزمن (السنوات):

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل معاملات الأثر العشوائي للزمن معدومة و بالتالي مبدئيا يمكن استنتاج أنه لا يوجد أثر عشوائي للزمن لكن علينا إثبات هذا إحصائيا.

من أجل اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي للزمن لدنيا اختبار 'برش و باقن ' ((Breusch and Pagan(1980)، يعتمد هذا الاختبار على "مضاعف لاقرانج"، حيث يختبر الفرضية التالية[1]:

H_0 : عدم وجود أثر عشوائي

H_1 : وجود أثر عشوائي

والتي يتم اختبارها عن طريق الإحصائية التالية:

$$LM = \frac{NT}{2(N-1)}\left(\frac{\sum_{t=1}^{T}(\sum_{n=1}^{N}\hat{\varepsilon}_{nt})^2}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_{nt}^2} - 1\right)^2 \rightarrow \chi_1^2$$

كما هو موضح أعلاه فإن هذه الإحصائية تتبع توزيع 'كاي تربيع' ذات درجة حرية واحدة.

إذا كانت الإحصائية LM المحسوبة أكبر من $\chi_1^2(0.05)$ نرفض فرضية عدم وجود أثر عشوائي، أما في الحالة المعاكسة نقبل هذه الفرضية.

بما أن الإحصائية المحسوبة $LM = 0.54$ و هي أقل من $\chi_1^2(0.05) = 3.84$ فإننا نقبل الفرضية H_0 ، ومنه نستنتج أنه لا يوجد أثر عشوائي للزمن (السنوات)، و بما أنه لا يوجد أثر عشوائي للزمن لا داعي لاختبار

(1) Madala,G.S, **Limited Dependent Variable Models Using Panel Data** , Op.cit, p :311-315.

وجود أو عدم وجود الارتباط بين الأثر الزمني و المتغيرات المفسرة (Test Hausman) لأنه لا وجود لهذا الأثر أصلا.

من خلال النماذج المدروسة سابقا نستنتج أن الانفتاح يؤثرإيجابيا على الدخل الفردي الحقيقي في الدول النامية، وأن أثر كل دولة على الدخل ثابت وهذا حسب الخصوصيات الاقتصادية لكل دولة ، بينما الأثر الزمني على الدخل الفردي الحقيقي معدوم.

2- تقدير نموذج النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري عن طريق معطيات'بانيل':

سنتطرق في هذا الإطار إلى دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري ولهذا الغرض نقوم بتقدير النموذج الإجمالي (Pooled) لكل العينة المأخوذة، ثم نتطرق إلى بناء النماذج التي يمكن بنائها المتمثلة في تقدير النموذج ذو الأثر الثابت و نماذج ذات الأثر العشوائي، واختيار النموذج الملائم لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري.

1.2- تقدير النموذج الإجمالي (Pooled):

1.1.2- تقدير النموذج :

من خلال الاختبارات التي أجريت على المتغيرة (g_{it}) تم التوصل إلى أن هذه المتغيرة مستقرة [1] وبالتالي من أجل القيام ببناء النموذج الذي يربط بين النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري، قمنا بأخذ الانفتاح التجاري (ouv_{it}) في السنة (T) و الانفتاح للسنة السابقة للسنة(T) (ouv_{it-1}) كمتغيرات مستقلة و النمو الاقتصادي (g_{it}) كمتغيرة تابعة، و بالتالي يكون النموذج كالآتي:

$$g_{it} = b_0 + b_1 \cdot d(ouv_{it}) + b_2 \cdot d(ouv_{it-1}) + \varepsilon_{it}$$

إن عملية التقدير أعطتنا النتائج المتواجد في الجدول التالي:

---

[1] أنظر الملحق 02.

الجدول رقم (4-12) : تقدير العلاقة بين النمو والانفتاح للدول النامية

Dependent Variable: g_{it}
Method: Pooled Least Squares
Sample (adjusted): 1975 2003
Included observations: 29 after adjustments
Cross-sections included: 28
Total pool (balanced) observations: 812

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.454372	0.182149	7.984522	0.0000
$D(ouv_{it})$	-0.038590	0.024102	-1.601135	0.1097
$D(ouv_{it-1})$	0.109172	0.023375	4.670455	0.0000

R-squared	0.031608	Mean dependent var	1.498097
Adjusted R-squared	0.029214	S.D. dependent var	5.242397
S.E. of regression	5.165253	Akaike info criterion	6.125473
Sum squared resid	21583.99	Schwarz criterion	6.142836
Log likelihood	-2483.942	Hannan-Quinn criter.	6.132138
F-statistic	13.20290	Durbin-Watson stat	1.550203
Prob(F-statistic)	0.000002		

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

2.1.2– النموذج ذو التباين المتجانس:

أ– اختبار الكشف على عدم تجانس التباين(اختبار"*white*"):

يقوم اختبار 'وايت' على اختبار العلاقة بين مربعات الأخطاء و عدة متغيرات مفسرة وفق النموذج التالي:

$$e_{it}^2 = a_0 + a_1 d(ouv_{it}) + a_2 d(ouv_{it-1}) + a_3 [d(ouv_{it})]^2 + a_4 [d(ouv_{it-1})]^2 + a_5 d(ouv_{it}) \cdot d(ouv_{it-1})$$

حيث الأخطاء e_{it} نتحصل عليها من خلال النموذج السابق.

و إحصائية اختبار 'وايت' هي:

$$\chi^2 = NT * R^2 \rightarrow \chi_P^2$$

و p تمثل عدد المتغيرات المفسرة في النموذج.

إن عملية تقدير النموذج المقترح من طرف 'وايت' أعطتنا النتائج التالية:

الجدول رقم (4-13) :نموذج "$white$" لإختبار الكشف على عدم تجانس التباين

Dependent Variable: $RESID_{it}^2$				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)				
Sample (adjusted): 1975 2003				
Periods included: 29				
Cross-sections included: 28				
Total panel (balanced) observations: 812				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	19.57118	0.637812	30.68485	0.0000
$D(ouv_{it})$	0.335529	0.024466	13.71401	0.0000
$D(ouv_{it-1})$	-0.411232	0.021122	-19.46941	0.0000
$D(ouv_{it})^2$	0.114910	0.001188	96.75205	0.0000
$D(ouv_{it-1})^2$	-0.002110	0.001015	-2.077913	0.0380
$D(ouv_{it}) * D(ouv_{it-1})$	-0.021485	0.001988	-10.80891	0.0000
Weighted Statistics				
R-squared	0.959348	Mean dependent var		0.944210
Adjusted R-squared	0.959096	S.D. dependent var		5.378159
S.E. of regression	1.000527	Sum squared resid		806.8504
F-statistic	3804.147	Durbin-Watson stat		2.001744
Prob(F-statistic)	0.000000			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.130751	Mean dependent var		26.58127
Sum squared resid	2207356.	Durbin-Watson stat		1.585281

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

بما أن الإحصائية المحسوبة $\chi^2 = 778.78$[(1)] و هي أكبر من $\chi_5^2(0.05) = 11{,}07$ ، فإننا نقبل فرضية وجود عدم تجانس في التباين.

ب– إعادة تقدير النموذج: نظرا لعدم تجانس مصفوفة التباينات، قمنا بإعادة تقدير النموذج وذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) وهذا من أجل الحصول على تقديرات (BLUE)[(*)]، فتحصلنا على النتائج المتواجدة في الجدول(4-14):

[(1)] تم تعريف هذه الإحصائية سابقا عندما تطرقنا إلى اختبار الكشف على عدم تجانس التباين للنموذج الإجمالي للعلاقة بين الدخل الفردي و الانفتاح التجاري.

[(*)] BLUE : Best Linéair Unbiaised Estimateur

الجدول رقم (4-14) : التقدير الإجمالي للعلاقة بين النمو والانفتاح في الدول النامية مع تباين متجانس

Dependent Variable: g_{it} Method: Pooled EGLS (Cross-section weights) Sample (adjusted): 1975 2003 Included observations: 29 after adjustments Cross-sections included: 28 Total pool (balanced) observations: 812 Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.667852	0.142350	11.71659	0.0000
$D(ouv_{it})$	-0.025942	0.022452	-1.155468	0.2482
$D(ouv_{it-1})$	0.106783	0.021463	4.975247	0.0000
Weighted Statistics				
R-squared	0.032490	Mean dependent var		1.902434
Adjusted R-squared	0.030098	S.D. dependent var		5.347272
S.E. of regression	5.156715	Sum squared resid		21512.69
F-statistic	13.58368	Durbin-Watson stat		1.569008
Prob(F-statistic)	0.000002			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.029518	Mean dependent var		1.498097
Sum squared resid	21630.58	Durbin-Watson stat		1.551404

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

ج- اختبار الكشف عن ارتباط الأخطاء:

بما أن الإحصائية المحسوبة $|LM_{intra\ -i}| = 27.83 > 1.64$ [1]، فإننا نرفض الفرضية H_0 ، إذن هناك وجود ارتباط للأخطاء، وعليه رغم التخلص من عدم تجانس التباين لا يمكن اعتبار هذا النموذج أحسن نموذج، حيث أنه لا يسمح لنا بالحصول على أحسن التقديرات الخطية غير المتحيزة.

3.1.2- النموذج الإجمالي (Pooled):

بعد التخلص من عدم تجانس التباين، قمنا بإعادة تقدير النموذج وذلك بتحويل المتغيرات وهذا بإعادة تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) الخاصة بعدم ارتباط الأخطاء، فتحصلنا على النتائج المتواجدة في الجدول رقم (4-15).

[1] تم تعريف هذه الإحصائية سابقا عندما تطرقنا إلى اختبار ارتباط الأخطاء للنموذج الإجمالي للعلاقة بين الدخل الفردي و الانفتاح التجاري.

الجدول رقم(4–15) : التقدير الإجمالي (Pooled) للعلاقة بين النمو والانفتاح للدول النامية

Dependent Variable: g_{it}
Method: Pooled EGLS (Cross-section SUR)
Sample (adjusted): 1975 2003
Included observations: 29 after adjustments
Cross-sections included: 28
Total pool (balanced) observations: 812
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.464060	0.031624	46.29595	0.0000
$D(ouv_{it})$	-0.037922	0.004474	-8.476643	0.0000
$D(ouv_{it-1})$	0.104387	0.004046	25.80307	0.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.486773	Mean dependent var	0.759062
Adjusted R-squared	0.485504	S.D. dependent var	2.091685
S.E. of regression	1.000939	Sum squared resid	810.5195
F-statistic	383.6498	Durbin-Watson stat	1.983216
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.031553	Mean dependent var	1.498097
Sum squared resid	21585.22	Durbin-Watson stat	1.548837

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

تشخيص النموذج:

أ– دراسة معنوية المعالم المقدرة $\hat{b}_0$،$\hat{b}_1$،$\hat{b}_2$:

– اختبار معنوية الثابت $\hat{b}_0$: بما أن الإحصائية المحسوبة $|t^*_{\text{calcul}}| = 46.29$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن الثابت $\hat{b}_0$ يختلف معنويا عن الصفر.

– اختبار معنوية $\hat{b}_1$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{\text{calcul}}| = 8.47$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن المعلمة المقدرة $\hat{b}_1$ تختلف معنويا عن الصفر.

– اختبار معنوية $\hat{b}_2$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{\text{calcul}}| = 25.80$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن المعلمة المقدرة $\hat{b}_2$ تختلف معنويا عن الصفر.

ب– دراسة المعنوية الكلية للنموذج:

بما أن الإحصائية المحسوبة $F^*_{\text{calcul}} = 383.64$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية H_0 ، و عليه فإن معالم النموذج تختلف معنويا على الصفر.

كما هو موضح في الجدول أعلاه فإن التقدير الإجمالي (Pooled) أعطى تأثير سلبي للانفتاح الحالي على النمو الاقتصادي ، أما الانفتاح للسنة السابقة له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وعليه فإن الآثار الإيجابية للانفتاح على النمو لا تظهر في سنة الانفتاح بل في السنوات التي تأتي بعد سنة الانفتاح، وهذا الأثر الإيجابي يفوق الأثر السلبي الناتج في نفس السنة، حيث أن الزيادة في فروقات الانفتاح للسنة السابقة $ouv_{it-1} - ouv_{it-2}$ بوحدة واحدة يرفع من النمو بـــ 0.1043 %، أما الزيادة في فروقات الانفتاح للسنة الحالية $ouv_{it} - ouv_{it-1}$ بوحدة واحدة يخفض النمو بـــ 0.0379 %؛ بالإضافة إلى ذلك فإنه يوجد عوامل أخرى تؤثر على النمو لم نأخذ ها بعين الاعتبار في هذا النموذج ونسبتها تقدر بـــ 51.32 %، أي أن الانفتاح يفسر النمو الاقتصادي بـــ48.67 % فقط.

رغم قبولنا لهذه النتائج فهي لا تعتبر بعد من أحسن النماذج المعبرة للعلاقة بين هاتين المتغيرتين، وعليه فإننا سنقوم بتقدير نماذج أخرى.

2.2– تقدير النموذج الإجمالي ذو الأثر الثابت:

1.2.2– تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد(الدول):

إن عملية تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد أعطتنا النتائج المتواجدة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4–16) : تقدير نموذج الأثر الثابت (الدول) للعلاقة بين النمو والانفتاح للدول النامية

Dependent Variable: g_{it}
Method: Pooled EGLS (Cross-section SUR)
Sample (adjusted): 1975 2003
Included observations: 29 after adjustments
Cross-sections included: 28
Total pool (balanced) observations: 812
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.481008	0.026348	56.20953	0.0000
$D(ouv_{it})$	-0.068109	0.003684	-18.48574	0.0000
$D(ouv_{it-1})$	0.085347	0.003327	25.65058	0.0000

Fixed Effects (Cross)

_DZA--C	_BGD--C	_BEN--C	_BWA--C	_BFA--C	_BDI--C	_CMR--C	_CAF--C	_TCD--C	_CHN--C	_CIV--C	_EGY--C	_HKG--C	_IND--C	_IDN--C	_MWI--C	_MYS--C	_MLI--C	_MAR--C	_NER--C	_NGA--C	_PAK--C	_RWA--C	_SAU--C	_SEN--C	_SYR--C	_TUN--C	_ZMB--C
-0.768526	0.340155	-0.667758	3.981863	-0.042261	-1.900092	-0.474804	-2.767365	-0.939754	6.198709	-2.823964	1.897934	2.910147	1.826536	2.332170	-1.032103	2.164035	-0.320340	0.332293	-2.644895	-1.968902	0.863420	-0.431542	-2.932869	-1.092166	0.093799	0.992608	-3.126326

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Weighted Statistics

R-squared	0.912420	Mean dependent var	0.193462
Adjusted R-squared	0.909172	S.D. dependent var	4.582894
S.E. of regression	1.018485	Sum squared resid	811.1777
F-statistic	280.9305	Durbin-Watson stat	2.071517
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.204470	Mean dependent var	1.498097
Sum squared resid	17731.16	Durbin-Watson stat	1.869171

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

تشخيص النموذج:

أ– دراسة معنوية المعالم المقدرة $\hat{b}_0$،$\hat{b}_1$،$\hat{b}_2$:

– اختبار معنوية الثابت $\hat{b}_0$: بما أن الإحصائية المحسوبة $|t^*_{\text{calcul}}| = 56.20$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن الثابت $\hat{b}_0$ يختلف معنويا عن الصفر.

– اختبار معنوية $\hat{b}_1$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 18.48$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم، و منه فإن المعلمة المقدرة $\hat{b}_1$ تختلف معنويا عن الصفر.

– اختبار معنوية $\hat{b}_2$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 25.65$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم، و منه فإن المعلمة المقدرة $\hat{b}_2$ تختلف معنويا عن الصفر.

ب– دراسة المعنوية الكلية للنموذج: بما أن الإحصائية المحسوبة $F^*_{calcul} = 280.93$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية H_0 ، و عليه فإن معالم النموذج تختلف معنويا على الصفر.

جـــ– اختبار الأثر الثابت الفردي الجماعي:

نتائج اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت للأفراد موضح فيما يلي:

الجدول رقم(4-17): اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت الفردي

Redundant Fixed Effects Tests Pool: POOL03 Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	269.934835	(27,782)	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج Eviews 7

بما أن الإحصائية المحسوبة "لفيشر" $F^*_{calcul} = 269.93$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ فإننا نرفض الفرضية H_0 ، و بالتالي فإن الأثر الفردي يختلف من دولة إلى أخرى ، وعليه فإن النموذج ذو الأثر الثابت أحسن من النموذج الإجمالي.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نستنتج أن هناك تأثير سلبي للانفتاح الحالي على النمو الاقتصادي، أما الانفتاح للسنة السابقة له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وعليه فإن الآثار الإيجابية للانفتاح على النمو لا تظهر في سنة الانفتاح بل في السنوات التي تأتي بعد الانفتاح، وهذا الأثر الإيجابي يفوق الأثر السلبي الناتج في نفس السنة، حيث أن الزيادة في فروقات الانفتاح للسنة السابقة $ouv_{it-1} - ouv_{it-2}$ بـــوحدة واحدة يرفع من النمو بـــ 0.0853 %، أما الزيادة في فروقات الانفتاح للسنة الحالية $ouv_{it} - ouv_{it-1}$ بوحدة واحدة يخفض النمو بـــ 0.0681 %؛ بالإضافة إلى أن معامل التحديد $\overline{R}^2 = 0.9091$ وهذا يعني أن 90.91 % من المشاهدات الخاصة بالنمو مشروحة عن طريق المتغيرة المفسرة.

غير أنه لا يمكن القول عن هذا النموذج على أنه أحسن نموذج إلا بعد تقدير النموذج ذو الأثر العشوائي والمقارنة بينهما.

2.2.2– تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن(السنوات):

إن عملية تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن (السنوات) أعطتنا النتائج المتواجدة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4–18) : تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن للعلاقة بين النمو والانفتاح للدول النامية

Dependent Variable: g_{it}
Method: Pooled EGLS (Period weights)
Sample (adjusted): 1975 2003
Included observations: 29 after adjustments
Cross-sections included: 28
Total pool (balanced) observations: 812
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.448372	0.159076	9.104928	0.0000
$D(ouv_{it})$	-0.005677	0.022884	-3.248086	0.0041
$D(ouv_{it-1})$	0.093400	0.021925	4.259908	0.0000

Fixed Effects (Period)

1975--C	1976--C	1977--C	1978--C	1979--C	1980--C	1981--C	1982--C	1983--C	1984--C	1985--C	1986--C	1987--C	1988--C	1989--C	1990--C	1991--C	1992--C	1993--C	1994--C	1995--C	1996--C	1997--C	1998--C	1999--C	2000--C	2001--C	2002--C	2003--C
-0.094465	3.611059	1.444133	1.364256	0.235922	-1.239157	-0.314554	-0.559303	-0.874149	-1.351659	0.870253	-0.243160	-1.528401	1.799473	-1.176119	-1.215281	-0.051664	-0.631819	-2.287140	-1.737699	0.462666	1.386339	0.651357	-0.273391	-0.262378	0.330784	0.160555	0.186087	1.337457

Effects Specification

Period fixed (dummy variables)

Weighted Statistics

R-squared	0.075577	Mean dependent var	1.678972
Adjusted R-squared	0.040067	S.D. dependent var	5.236771
S.E. of regression	5.100462	Sum squared resid	20317.49
F-statistic	2.128367	Durbin-Watson stat	1.540897
Prob(F-statistic)	0.000459		

Unweighted Statistics

R-squared	0.084012	Mean dependent var	1.498097
Sum squared resid	20415.98	Durbin-Watson stat	1.563224

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

تشخيص النموذج:

أ– دراسة معنوية المعالم المقدرة $\hat{b}_0$، $\hat{b}_1$، $\hat{b}_2$:

– اختبار معنوية الثابت $\hat{b}_0$: بما أن الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 9.10$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم، و منه فإن الثابت $\hat{b}_0$ يختلف معنويا عن الصفر.

– اختبار معنوية $\hat{b}_1$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 3.24$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم، و منه فإن المعلمة المقدرة $\hat{b}_1$ تختلف معنويا عن الصفر.

– اختبار معنوية $\hat{b}_2$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 4.25$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم، و منه فإن المعلمة المقدرة $\hat{b}_2$ تختلف معنويا عن الصفر.

ب– دراسة المعنوية الكلية للنموذج: بما أن الإحصائية المحسوبة $F^*_{calcul} = 2.12$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية H_0 ، و عليه فإن معالم النموذج تختلف معنويا على الصفر.

جـــ– اختبار الأثر الثابت للزمن: نتائج اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت للزمن موضحة فيما يلي:

الجدول رقم(4–19): اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت للزمن

Redundant Fixed Effects Tests Pool: POOL03 Test period fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Period F	1.570008	(28,781)	0.0313

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

بما أن الإحصائية المحسوبة "لفيشر" $F^*_{calcul} = 1.57$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.03 < 0.05$ فإننا نرفض الفرضية H_0 ، أي يوجد أثر ثابت للزمن، أي أن السنوات المدروسة ليس لها نفس الأثر على النمو الاقتصادي.

من خلال نتائج الجدول رقم (4–18) نستنتج أن هناك تأثير سلبي للانفتاح الحالي على النمو الاقتصادي ، أما الانفتاح السابق له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وعليه فإن الآثار الإيجابية للانفتاح على النمو لا تظهر في سنة الانفتاح بل في السنوات التي تأتي بعد سنة الانفتاح، وهذا الأثر الإيجابي يفوق الأثر السلبي الناتج في نفس السنة، حيث أن الزيادة في فروقات الانفتاح للسنة السابقة $ouv_{it-1} - ouv_{it-2}$ بـــوحدة واحدة يرفع من النمو بـــ 0.0934 %، أما الزيادة في فروقات الانفتاح للسنة الحالية $ouv_{it} - ouv_{it-1}$ بوحدة واحدة يخفض النمو بـــ 0.0056 %؛ كل ما ذكرناه أعلاه في تشخيصنا لهذا النموذج يمكن اعتباره شيء ايجابي بالنسبة للنموذج، إلا أن العيب الرئيسي لهذا النموذج هو ضعف القوة التفسيرية له و هذا لأن $\overline{R}^2 = 0.040067$.

3.2– تقدير النموذج الإجمالي ذو الأثر العشوائي:

1.3.2– تقدير نموذج الأثر العشوائي للأفراد(الدول):

إن عملية تقدير نموذج الأثر العشوائي للأفراد(الدول) أعطتنا النتائج المتواجدة في الجدول التالي:

الجدول رقم(4–20) :تقدير نموذج ذو الأثر العشوائي(الأفراد) للعلاقة بين النمو والانفتاح للدول النامية

Dependent Variable: g_{it}
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)
Sample (adjusted): 1975 2003
Included observations: 29 after adjustments
Cross-sections included: 28
Total pool (balanced) observations: 812
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.474366	0.395239	3.730312	0.0002
$D(ouv_{it})$	-0.059828	0.022635	-2.643196	0.0084
$D(ouv_{it-1})$	0.090548	0.021962	4.122902	0.0000

Random Effects (Cross)

_DZA--C	_BGD--C	_BEN--C	_BWA--C	_BFA--C	_BDI--C	_CMR--C	_CAF--C	_TCD--C	_CHN--C	_CIV--C	_EGY--C	_HKG--C	_IND--C	_IDN--C	_MWI--C	_MYS--C	_MLI--C	_MAR--C	_NER--C	_NGA--C	_PAK--C	_RWA--C	_SAU--C	_SEN--C	_SYR--C	_TUN--C	_ZMB--C
-0.623467	0.277760	-0.541872	3.293949	-0.029158	-1.554938	-0.386674	-2.257195	-0.778045	5.073627	-2.313795	1.565593	2.337875	1.497046	1.914664	-0.842647	1.734248	-0.262913	0.271111	-2.165794	-1.630276	0.711591	-0.350637	-2.392001	-0.887430	0.077103	0.808873	-2.546598

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	1.893145	0.1365
Idiosyncratic random	4.761670	0.8635

Weighted Statistics

R-squared	0.032937	Mean dependent var	0.633966
Adjusted R-squared	0.030547	S.D. dependent var	4.847347
S.E. of regression	4.772737	Sum squared resid	18428.23
F-statistic	13.77699	Durbin-Watson stat	1.801928
Prob(F-statistic)	0.000001		

Unweighted Statistics

R-squared	0.030090	Mean dependent var	1.498097
Sum squared resid	21617.84	Durbin-Watson stat	1.536062

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

تشخيص النموذج:

أ– دراسة معنوية المعالم المقدرة $\hat{b}_0$،$\hat{b}_1$،$\hat{b}_2$:

– اختبار معنوية الثابت $\hat{b}_0$: بما أن الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 3.73$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن الثابت $\hat{b}_0$ تختلف معنويا عن الصفر.

– اختبار معنوية $\hat{b}_1$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 2.64$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن المعلمة المقدرة $\hat{b}_1$ تختلف معنويا عن الصفر.

– اختبار معنوية $\hat{b}_2$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 4.12$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن المعلمة المقدرة $\hat{b}_2$ تختلف معنويا عن الصفر.

ب– دراسة المعنوية الكلية للنموذج:

.بما أن الإحصائية المحسوبة $F^*_{calcul} = 13.77$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية H_0 ، و عليه فإن معالم النموذج تختلف معنويا على الصفر.

جـــ– اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي للأفراد:

.بما أن الإحصائية المحسوبة $LM = 257.27$[(1)] و هي أكبر من $\chi^2_1(0.05) = 3.84$ فإننا نرفض الفرضية H_0 ، ومنه نستنتج أنه يوجد أثر عشوائي للأفراد(الدول)، وبالتالي في هذه المرحلة يجب تحديد أحسن نموذج مفسر للدخل الفردي الحقيقي، وهذا باستعمال اختبار 'هوسمان' (Test Hausman).

د– اختبار 'هوسمان' (Test Hausman):

نتائج اختبار 'هوسمان' (Test Hausman) موضحة فيما يلي:

الجدول رقم (4–21): اختبار وجود أو عدم وجود ارتباط بين الأثر الفردي و المتغيرات الأخرى

Correlated Random Effects - Hausman Test Pool: POOL03 Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	5.765098	2	0.0560

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

.بما أن الإحصائية المحسوبة $H = 5.76$ و هي أقل من $\chi^2_2(0.05)$ =5,99 فإننا نقبل فرضية وجود ارتباط

(1) هذه الإحصائية تم تعريفها سابقا عندما تطرقنا إلى اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي للأفراد لنموذج الأثر العشوائي للأفراد للعلاقة بين الدخل الفردي الحقيقي و النمو الاقتصادي.

بين الآثار الزمنية و المتغيرات المفسرة و بهذا لا يعتبر هذا النموذج أحسن نموذج، أي أن أثر الزمن ليس عشوائي بينما هو ثابت.

2.3.2- تقدير نموذج الأثر العشوائي للزمن(السنوات):

إن عملية تقدير نموذج الأثر العشوائي للزمن (السنوات) أعطتنا النتائج المتواجدة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-22) : تقدير نموذج ذو الأثر العشوائي(الزمن) للعلاقة بين النمو والانفتاح للدول النامية

Dependent Variable: g_{it}
Method: Pooled EGLS (Period random effects)
Sample (adjusted): 1975 2003
Included observations: 29 after adjustments
Cross-sections included: 28
Total pool (balanced) observations: 812
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.451677	0.236188	6.146282	0.0000
$D(ouv_{it})$	-0.034666	0.024372	-1.422397	0.1553
$D(ouv_{it-1})$	0.110827	0.023704	4.675401	0.0000

Random Effects (Period)

1975--C	1976--C	1977--C	1978--C	1979--C	1980--C	1981--C	1982--C	1983--C	1984--C	1985--C	1986--C	1987--C	1988--C	1989--C	1990--C	1991--C	1992--C	1993--C	1994--C	1995--C	1996--C	1997--C	1998--C	1999--C	2000--C	2001--C	2002--C	2003--C
-0.082993	1.519081	0.623675	0.558182	0.147412	-0.539061	-0.143242	-0.263340	-0.357901	-0.551248	0.347891	-0.143152	-0.611082	0.747864	-0.484698	-0.494719	-0.039602	-0.254904	-0.986704	-0.632363	0.154141	0.509951	0.325409	-0.107312	-0.137005	0.206671	0.021957	0.079310	0.587780

Effects Specification	S.D.	Rho
Period random	0.822556	0.0253
Idiosyncratic random	5.107265	0.9747

Weighted Statistics

R-squared	0.030908	Mean dependent var	1.140204
Adjusted R-squared	0.028512	S.D. dependent var	5.178357
S.E. of regression	5.104000	Sum squared resid	21075.11
F-statistic	12.90093	Durbin-Watson stat	1.553234
Prob(F-statistic)	0.000003		

Unweighted Statistics

R-squared	0.031573	Mean dependent var	1.498097
Sum squared resid	21584.77	Durbin-Watson stat	1.552154

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

تشخيص النموذج:

أ– دراسة معنوية المعالم المقدرة $\hat{b}_0$،$\hat{b}_1$،$\hat{b}_2$:

– اختبار معنوية الثابت $\hat{b}_0$: بما أن الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 6.14$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم، و منه فإن الثابت $\hat{b}_0$ يختلف معنويا عن الصفر بمستوى معنوية 5 %.

– اختبار معنوية $\hat{b}_1$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 1.42$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.1553 > 0.05$ ، فإننا نقبل فرضية العدم ، و منه فإن المعلمة المقدرة $\hat{b}_1$ معنويا معدومة.

– اختبار معنوية $\hat{b}_2$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 4.67$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن المعلمة المقدرة $\hat{b}_2$ تختلف معنويا عن الصفر.

ب– دراسة المعنوية الكلية للنموذج:

بما أن الإحصائية المحسوبة $F^*_{calcul} = 12.90$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية H_0 ، و عليه فإن معالم النموذج تختلف معنويا على الصفر.

جـــ– اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي للزمن (السنوات):

بما أن الإحصائية المحسوبة $LM = 4.90$[1] و هي أكبر من $\chi^2_1(0.05) = 3.84$ فإننا نرفض الفرضية H_0 ومنه نستنتج أنه يوجد أثر عشوائي للزمن (السنوات)، وبالتالي في هذه المرحلة يجب تحديد أحسن نموذج مفسر للنمو، وهذا باستعمال اختبار هوسمان(Test Hausman).

د– اختبار 'هوسمان' (Test Hausman):

نتائج اختبار 'هوسمان' (Test Hausman) موضحة فيما يلي:

الجدول رقم(4–23): اختبار وجود أو عدم وجود ارتباط بين الأثر الفردي و المتغيرات الأخرى

Correlated Random Effects - Hausman Test Pool: POOL03 Test period random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Period random	0.966188	2	0.6169

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

[1] هذه الإحصائية تم تعريفها سابقا عندما تطرقنا إلى اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي للزمن لنموذج الأثر العشوائي للزمن للعلاقة بين الدخل الفردي الحقيقي و النمو الاقتصادي.

بما أن الإحصائية المحسوبة $H = 0.96$ و هي أقل من $\chi_2^2(0.05) = 5,99$ فإننا نقبل فرضية وجود ارتباط بين الآثار الزمنية و المتغيرات المفسرة و بهذا لا يعتبر هذا النموذج أحسن نموذج، أي أن أثر الزمن ليس عشوائي بينما هو ثابت.

من خلال النماذج المدروسة سابقا نستنتج أن هناك تأثير سلبي للانفتاح الحالي على النمو الاقتصادي أما الانفتاح للسنة السابقة له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وعليه فإن الآثار الإيجابية للانفتاح على النمو لا تظهر في سنة الانفتاح بل في السنوات التي تأتي بعد سنة الانفتاح، وهذا الأثر الإيجابي يفوق الأثر السلبي الناتج في نفس السنة.

3- تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي و سياسة الانفتاح التجاري عن طريق معطيات 'بانيل':

قبل التطرق إلى دراسة العلاقة بين سياسة الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، سنقوم بمحاولة إيجاد تقدير تقريبي لسياسة الانفتاح التجاري، ومن أجل هذا نقوم في البداية ببناء النموذج الذي يفسر لنا درجة الانفتاح التجاري لمختلف الدول النامية المأخوذة في العينة.

1.3- تقدير نموذج الانفتاح التجاري:

من أجل القيام ببناء النموذج الذي يفسر لنا درجة الانفتاح التجاري قمنا بأخذ نوعين من المتغيرات: متغيرات اقتصادية و متغيرات جغرافية، هذه المتغيرات تشخص لنا الهيكل الاقتصادي للدول و تعتبر من المحددات الرئيسية للانفتاح التجاري، حيث يمكن كتابة معادلة محددات الانفتاح التجاري كما يلي:

$$OUV_{it} = c + bX_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث: OUV_{it} تمثل درجة الانفتاح التجاري مقاسة بنسبة الصادرات و الواردات إلى PIB.

X_{it} تمثل مجموعة المتغيرات المفسرة.

ε_{it} يمثل حد الخطأ.

أهم المتغيرات المفسرة لهذا النموذج هي:

– حجم البلد: و الذي يقاس عن طريق متغيرتين هما: عدد السكان ((ln(pop))، و المساحة بـــ 'كلم^2' (superface)، و هاتين المتغيرتين لهما أثر سلبي على الانفتاح التجاري و هذا بسبب

غياب التخصص الذي يرافق البلدان ذات تعداد أكبر من السكان، أما بالنسبة للمتغيرة الثانية كلما كانت مساحة البلد أكبر كلما تكون تكلفة النقل الداخلية مرتفعة.

– الدخل الفردي الحقيقي $(\ln(pip/hab))$ الذي يقيس القوة الشرائية للمجتمعات، حيث الدول ذات الدخل الفردي المرتفع تكون لها تبادلات تجارية أكثر من غيرها، و بالتالي المعامل يكون له إشارة نظرية موجبة.

- $(enclavement)$: هي متغيرة صماء تأخذ القيمة 1 إذا كان البلد غير ساحلي و القيمة 0 إذا كان البلد ساحلي.

و بسبب نقص المعطيات لم يتم إدخال المتغيرات التالية في النموذج:

– المسافة بين الدول و أهم المتعاملين الرئيسيين معها، حيث تعطينا هذه المتغير تقدير تقريبي لتكاليف النقل ما بين الدول.

– ثلاث متغيرات خاصة بسياسة الانفتاح التجاري:

– المعدل المتوسط للقيود التعريفية للتجارة الدولية مقاسة بالنسبة لـــ PIB [1].

– عمولة السوق السوداء.

– معدل التبادل الفعلي.

و بالتالي يمكننا كتابة النموذج المتاح على الشكل التالي:

$$OUV_{it} = b_0 + b_1 \cdot \ln(pip/hab) + b_2 \cdot \ln(pop) + b_3 \cdot \sup erface + b_4 \cdot enclavement$$

كل المعطيات المستخدمة من أجل قياس مختلف المتغيرات تحصلنا عليها من قاعدة المعطيات للبنك العالمي $(WDI, CD-ROM, 2005)$، ما عدا متغيرتين (مساحة الدول و المتغيرة الصماء $(enclavement)$) تحصلنا عليها من"Encyclopaedia Universalis 2004".

[1] تعتبر هذه المتغير من أهم المغيرات المفسرة للانفتاح التجاري إلا أنه يمكن الاستغناء عنها في النموذج و هذا لوجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بينها و بين المتغيرة (lnpip/hab) و هذا ما توصل إليه "Gilbert NIYONGABO" في دراسته، مرجع سبق ذكره، ص 43.

إن عملية تقدير العلاقة بين درجة الانفتاح التجاري و أهم المتغيرات المفسرة له أعطتنا النتائج المتواجدة في الجدول التالي:

الجدول رقم(4-24): تقدير العلاقة بين درجة الانفتاح التجاري و أهم المتغيرات المفسرة له

Dependent Variable: ouv_{it}
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)
Sample: 1974 2003
Periods included: 30
Cross-sections included: 28
Total panel (balanced) observations: 840
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-115.7627	1.410538	-82.06990	0.0000
LN(PIP/hab)	29.86962	0.076834	388.7572	0.0000
LN(POP)	-0.913260	0.059957	-15.23200	0.0000
superface	-3.39E-06	4.61E-08	-73.64232	0.0000
enclavement	18.56058	0.211625	87.70494	0.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.998243	Mean dependent var	11.91114
Adjusted R-squared	0.998235	S.D. dependent var	21.35338
S.E. of regression	1.002908	Sum squared resid	839.8634
F-statistic	118596.3	Durbin-Watson stat	1.935325
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.593743	Mean dependent var	62.39585
Sum squared resid	667458.7	Durbin-Watson stat	0.075412

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

تشخيص النموذج:

أ– دراسة معنوية المعالم المقدرة لـــ $\hat{b}_0$،$\hat{b}_1$،$\hat{b}_2$،$\hat{b}_3$،$\hat{b}_4$:

– من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إحصائيات 'ستودنت' لكل المعالم المقدرة $(\hat{b}_0$،$\hat{b}_1$،$\hat{b}_2$،$\hat{b}_3$،$\hat{b}_4)$ يقابلها احتمال معدوم، و بالتالي كل معلمة من المعالم المقدرة تختلف معنويا عن الصفر.

ب– دراسة المعنوية الكلية للنموذج:

بما أن الإحصائية المحسوبة $F^*_{\text{calcul}} = 103890.7$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية H_0 ، و عليه فإن معالم النموذج تختلف معنويا على الصفر.

كما أن معامل التحديد $\bar{R}^2 = 0.9982$ و هذا يعني أن 99.82% من المشاهدات الخاصة بالانفتاح التجاري مشروحة عن طريق المتغيرات المفسرة.

2.3– تقدير تقريبي لسياسة الانفتاح التجاري:

من أجل إيجاد تقدير تقريبي لسياسة الانفتاح التجاري نفترض الفرضية التالية:" إتباع سياسة الانفتاح التجاري من شأنها أن ترفع من حجم المبادلات التجارية أكثر مما هو مفسر عن طريق المتغيرات المفسرة في النموذج السابق"، و بالتالي يمكن اعتبار البواقي الناتجة عن النموذج السابق كتقدير تقريبي لسياسة الانفتاح التجاري، وبناءا على هذا يمكن اعتبار بلد ما منفتح حسب هذا المؤشر إذا كانت البواقي الخاصة بهذا البلد موجبة، و يعتبر هذا المؤشر مؤشر مرتبط (indicateur relative) وهذا لان مجموع البواقي للنموذج معدومة، ولتبسيط الفكرة أكثر إذا وسعنا في حجم العينة مثلا، فإن الدول التي كانت تبدو لنا تتبع سياسة انفتاح ربما في العينة الجديدة تبدو لنا العكس، و بالتالي هذا التقدير التقريبي لسياسة الانفتاح التجاري مرتبط بمتوسط العينة، و يمكننا كتابة معادلة البواقي كالآتي:

$$\hat{\varepsilon}_{it} = OUV_{it} - O\hat{U}V_{it}$$

حيث: $\hat{\varepsilon}_{it}$ تمثل البواقي الناتجة عن المعادلة و التي تعطينا تقدير تقريبي لسياسة الانفتاح التجاري $\widehat{OUV_{it}}$ تمثل الانفتاح المقدر عن طريق مجموعة المتغيرات المفسرات و الذي يسمى بالانفتاح الطبيعي OUV_{it} تمثل هي المتغيرة التابعة.

3.3– تقدير نموذج النمو الاقتصادي و سياسة الانفتاح التجاري عن طريق معطيات 'بانيل':

سنتطرق في هذا الإطار إلى دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وسياسة الا نفتاح التجاري ولهذا الغرض نقوم بتقدير النموذج الإجمالي (Pooled) لكل العينة المأخوذة، ثم نتطرق إلى بناء النماذج التي يمكن بنائها المتمثلة في تقدير النموذج ذو الأثر الثابت و نماذج ذات الأثر العشوائي، واختيار النموذج الملائم لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و سياسة الانفتاح التجاري.

1.3.3– تقدير النموذج الإجمالي (Pooled):

1- تقدير النموذج :

من خلال الاختبارات التي أجريت على المتغيرة ($\boldsymbol{POC_{it}}$) تم التوصل إلى أن هذه المتغيرة مستقرة [1] وبالتالي من أجل القيام ببناء النموذج الذي يربط بين النمو الاقتصادي و سياسة الانفتاح، قمنا بأخذ سياسة الانفتاح التجاري (POC_{it}) في السنة (T) و سياسة الانفتاح للسنة السابقة للسنة(T) (POC_{it-1}) كمتغيرات مستقلة و النمو الاقتصادي (g_{it}) كمتغيرة تابعة، و بالتالي يكون النموذج كالآتي:

$$g_{it} = b_0 + b_1 \cdot POC_{it} + b_2 \cdot POC_{it-1} + \varepsilon_{it}$$

إن عملية التقدير أعطتنا النتائج المتواجد في الجدول التالي:

الجدول رقم (4–25) : تقدير العلاقة بين النمو و سياسة الانفتاح للدول النامية

Dependent Variable: g_{it}
Method: Panel Least Squares
Sample (adjusted): 1975 2003
Periods included: 29
Cross-sections included: 28
Total panel (balanced) observations: 812

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.650090	0.182501	9.041543	0.0000
POC_{it}	-0.087240	0.023575	-3.700520	0.0002
POC_{it-1}	0.115202	0.024268	4.746976	0.0000

R-squared	0.038784	Mean dependent var	1.639373
Adjusted R-squared	0.036407	S.D. dependent var	5.297469
S.E. of regression	5.200141	Akaike info criterion	6.138936
Sum squared resid	21876.55	Schwarz criterion	6.156299
Log likelihood	-2489.408	Hannan-Quinn criter.	6.145602
F-statistic	16.32100	Durbin-Watson stat	1.597367
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

[1] أنظر الملحق 02.

2- النموذج ذو التباين المتجانس:

أ- اختبار الكشف على عدم تجانس التباين(اختبار"$white$"):

إن عملية تقدير النموذج المقترح من طرف 'وايت' أعطتنا النتائج التالية:

الجدول رقم (4-26) :نموذج "$white$" لإختبار الكشف على عدم تجانس التباين

Dependent Variable: $RESID_{it}^2$
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)
Sample (adjusted): 1975 2003
Periods included: 29
Cross-sections included: 28
Total panel (balanced) observations: 812
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	25.53356	1.019097	25.05509	0.0000
POC_{it}	0.606322	0.035321	17.16626	0.0000
POC_{it-1}	-0.405158	0.034927	-11.60031	0.0000
POC_{it}^2	0.022546	0.001489	15.13647	0.0000
POC_{it-1}^2	0.028829	0.001531	18.83372	0.0000
$POC_{it} * POC_{it-1}$	-0.053227	0.002969	-17.93025	0.0000

Weighted Statistics			
R-squared	0.677583	Mean dependent var	0.578125
Adjusted R-squared	0.675583	S.D. dependent var	1.664398
S.E. of regression	0.999748	Sum squared resid	805.5932
F-statistic	338.7733	Durbin-Watson stat	1.974549
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.023746	Mean dependent var	26.94156
Sum squared resid	2593589.	Durbin-Watson stat	1.416078

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

بما أن الإحصائية المحسوبة $\chi^2 = 548{,}57$ [(1)] و هي أكبر من $\chi_5^2(0.05) = 11{,}07$ ، فإننا نقبل فرضية وجود عدم تجانس في التباين.

ب- إعاد تقدير النموذج: نظرا لعدم تجانس مصفوفة التباينات، قمنا بإعادة تقدير النموذج وذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) وهذا من أجل الحصول على تقديرات (BLUE) فتحصلنا على النتائج المتواجدة في الجدول(4-27).

(1) تم تعريف هذه الإحصائية سابقا عندما تطرقنا إلى اختبار الكشف على عدم تجانس التباين للنموذج الإجمالي للعلاقة بين الدخل الفردي و الانفتاح التجاري.

الجدول رقم (4-27) : التقدير الإجمالي للعلاقة بين الدخل وسياسة الانفتاح في الدول النامية مع تباين متجانس

Dependent Variable: g_{it} Method: Panel EGLS (Cross-section weights) Sample (adjusted): 1975 2003 Periods included: 29 Cross-sections included: 28 Total panel (balanced) observations: 812 Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.891636	0.149419	12.65992	0.0000
POC_{it}	-0.078986	0.021081	-3.746797	0.0002
POC_{it-1}	0.097902	0.021564	4.540049	0.0000
Weighted Statistics				
R-squared	0.032479	Mean dependent var		2.016861
Adjusted R-squared	0.030087	S.D. dependent var		5.334884
S.E. of regression	5.177426	Sum squared resid		21685.85
F-statistic	13.57885	Durbin-Watson stat		1.556310
Prob(F-statistic)	0.000002			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.034264	Mean dependent var		1.639373
Sum squared resid	21979.42	Durbin-Watson stat		1.587965

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

جـــ- اختبار الكشف عن ارتباط الأخطاء:

بما أن الإحصائية المحسوبة $|LM_{intra\ -i}| = 30.25 > 1.64$ [1]، فإننا نرفض الفرضية H_0 ، إذن هناك وجود ارتباط للأخطاء، وعليه رغم التخلص من عدم تجانس التباين لا يمكن اعتبار هذا النموذج أحسن نموذج، حيث أنه لا يسمح لنا بالحصول على أحسن التقديرات الخطية غير المتحيزة.

3- النموذج الإجمالي (Pooled):

بعد التخلص من عدم تجانس التباين، قمنا بإعادة تقدير النموذج وذلك بتحويل المتغيرات وهذا بإعادة تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) الخاصة بعدم ارتباط الأخطاء، فتحصلنا على النتائج المتواجدة في الجدول رقم (4-28).

[1] تم تعريف هذه الإحصائية سابقا عندما تطرقنا إلى اختبار ارتباط الأخطاء للنموذج الإجمالي للعلاقة بين الدخل الفردي و الانفتاح التجاري.

الجدول رقم(4-28) : التقدير الإجمالي (Pooled) للعلاقة بين النمو وسياسة الانفتاح للدول النامية

Dependent Variable: g_{it}
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)
Sample (adjusted): 1975 2003
Periods included: 29
Cross-sections included: 28
Total panel (balanced) observations: 812
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.662496	0.034236	48.55926	0.0000
POC_{it}	-0.088018	0.002445	-36.00621	0.0000
POC_{it-1}	0.116397	0.002444	47.62783	0.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.740763	Mean dependent var	0.621575
Adjusted R-squared	0.740122	S.D. dependent var	2.532262
S.E. of regression	1.001658	Sum squared resid	811.6851
F-statistic	1155.846	Durbin-Watson stat	1.999671
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.038772	Mean dependent var	1.639373
Sum squared resid	21876.81	Durbin-Watson stat	1.597566

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

تشخيص النموذج:

أ– دراسة معنوية المعالم المقدرة لـــ $\hat{b}_0$،$\hat{b}_1$،$\hat{b}_2$:

– اختبار معنوية الثابت $\hat{b}_0$: بما أن الإحصائية المحسوبة $|t^*_{\text{calcul}}| = 48.55$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن الثابت $\hat{b}_0$ يختلف معنويا عن الصفر.

– اختبار معنوية $\hat{b}_1$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{\text{calcul}}| = 36.00$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن المعلمة المقدرة $\hat{b}_1$ تختلف معنويا عن الصفر.

– اختبار معنوية $\hat{b}_2$: بما أن الإحصائية المحسوبة $|t^*_{\text{calcul}}| = 47.62$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن المعلمة المقدرة $\hat{b}_2$ تختلف معنويا عن الصفر.

ب– دراسة المعنوية الكلية للنموذج:

بما أن الإحصائية المحسوبة $F^*_{\text{calcul}} = 1155.84$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية H_0 ، و عليه فإن معالم النموذج تختلف معنويا على الصفر.

كما هو موضح في الجدول أعلاه فإن التقدير الإجمالي (Pooled) أعطى تأثير سلبي لسياسة الانفتاح الحالي على النمو الاقتصادي ، أما سياسة الانفتاح للسنة السابقة لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي وعليه فإن الآثار الإيجابية لسياسة الانفتاح على النمو لا تظهر في سنة إتباع سياسة الانفتاح بل في السنوات التي تأتي فيما بعد ، وهذا الأثر الإيجابي يفوق الأثر السلبي الناتج في نفس السنة، حيث أن الزيادة في سياسة الانفتاح في السنة السابقة بـــوحدة واحدة يرفع من النمو بـــ 0.116397 %، أما زيادة سياسة الانفتاح في السنة الحالية بوحدة واحدة يخفض النمو بـــ 0.088018 %، بالإضافة إلى أن معامل التحديد $\overline{R}^2 = 0.7401$ و هذا يعني أن 74.01% من المشاهدات الخاصة بالنمو مشروحة عن طريق المتغيرة المفسرة.

رغم قبولنا لهذه النتائج فهي لا تعتبر بعد من أحسن النماذج المعبرة للعلاقة بين هاتين المتغيرتين، وعليه فإننا سنقوم بتقدير نماذج أخرى.

2.3.3– تقدير النموذج الإجمالي ذو الأثر الثابت:

1– تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد(الدول):

إن عملية تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد أعطتنا النتائج المتواجدة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4–29) : تقدير نموذج الأثر الثابت (الدول) للعلاقة بين النمو وسياسة الانفتاح للدول النامية

Dependent Variable: g_{it}
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)
Date: 04/08/10 Time: 18:22
Sample (adjusted): 1975 2003
Periods included: 29
Cross-sections included: 28
Total panel (balanced) observations: 812
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.649530	0.016971	97.19639	0.0000
POC_{it}	-0.077048	0.001867	-41.26372	0.0000
POC_{it-1}	0.107026	0.001863	57.44443	0.0000

Fixed Effects (Cross)

_DZA--C	_BGD--C	_BEN--C	_BWA--C	_BFA--C	_BDI--C	_CMR--C	_CAF--C	_TCD--C	_CHN--C	_CIV--C	_EGY--C	_HKG--C	_IND--C	_IDN--C	_MWI--C	_MYS--C	_MLI--C	_MAR--C	_NER--C	_NGA--C	_PAK--C	_RWA--C	_SAU--C	_SEN--C	_SYR--C	_TUN--C	_ZMB--C
-0.096527	0.535392	-1.013589	3.647038	0.040986	-2.028159	-0.277102	-2.754703	-1.156208	5.359829	-3.041269	2.271080	0.974423	1.850404	1.923840	0.687951	-2.185863	1.870190	0.101150	0.186721	-0.312252	-2.551465	-1.506942	2.692565	-1.200316	-2.708701	-1.033226	-0.275246

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Weighted Statistics

R-squared	0.933479	Mean dependent var	-1.782797
Adjusted R-squared	0.931012	S.D. dependent var	6.600916
S.E. of regression	1.017455	Sum squared resid	809.5371
F-statistic	378.4028	Durbin-Watson stat	2.076159
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.183459	Mean dependent var	1.639373
Sum squared resid	18583.85	Durbin-Watson stat	1.878702

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

تشخيص النموذج:

أ– دراسة معنوية المعالم المقدرة لـــ $\hat{b}_0$،$\hat{b}_1$،$\hat{b}_2$:

– اختبار معنوية الثابت $\hat{b}_0$: بما أن الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 97.19$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن الثابت $\hat{b}_0$ يختلف معنويا عن الصفر.

– اختبار معنوية $\hat{b}_1$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 41.26$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن المعلمة المقدرة $\hat{b}_1$ تختلف معنويا عن الصفر.

– اختبار معنوية $\hat{b}_2$: بما أن الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 57.44$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن المعلمة المقدرة $\hat{b}_2$ تختلف معنويا عن الصفر.

ب– دراسة المعنوية الكلية للنموذج:

بما أن الإحصائية المحسوبة $F^*_{calcul} = 378.40$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية H_0 ، و عليه فإن معالم النموذج تختلف معنويا على الصفر.

جـــ– اختبار الأثر الثابت الفردي الجماعي:

نتائج اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت الفردي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(4–30): اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت الفردي

Redundant Fixed Effects Tests Equation: EQ02 Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	275.867800	(27,782)	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

بما أن الإحصائية المحسوبة "لفيشر" $F^*_{calcul} = 275.86$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ فإننا نرفض الفرضية H_0 ، إذن الأثر الفردي يختلف من دولة إلى أخرى ، وعليه فإن النموذج ذو الأثر الثابت أحسن من النموذج الإجمالي.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نستنتج أن هناك تأثير سلبي لسياسة الانفتاح للسنة الجارية على النمو الاقتصادي ، أما سياسة الانفتاح للسنة السابقة لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وعليه فإن الآثار الإيجابية لسياسة الانفتاح على النمو لا تظهر في سنة إتباع سياسة الانفتاح بل في السنوات التي تأتي فيما بعد، وهذا الأثر الإيجابي يفوق الأثر السلبي الناتج في نفس السنة، حيث أن زيادة سياسة الانفتاح في السنة السابقة بـــوحدة واحدة يرفع من النمو بـــ 0.107026 %، أما زيادة سياسة الانفتاح في السنة الحالية بوحدة واحدة يخفض من النمو بـــ 0.077048 %؛ بالإضافة إلى أن معامل التحديد $\overline{R}^2 = 0.9310$ و هذا يعني أن 93.10% من المشاهدات الخاصة بالنمو مشروحة عن طريق المتغيرة المفسرة.

غير أنه لا يمكن القول عن هذا النموذج على أنه أحسن نموذج إلا بعد تقدير النموذج ذو الأثر العشوائي والمقارنة بينهما.

2- تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن(السنوات):

إن عملية تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن (السنوات) أعطتنا النتائج المتواجدة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-31) : تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن للعلاقة بين النمو وسياسة الانفتاح للدول النامية

Dependent Variable: g_{it}
Method: Panel EGLS (Period weights)
Sample (adjusted): 1975 2003
Periods included: 29
Cross-sections included: 28
Total panel (balanced) observations: 812
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.646867	0.160226	10.27839	0.0000
POC_{it}	-0.062912	0.022862	-2.751792	0.0061
POC_{it-1}	0.081288	0.023576	3.447946	0.0006

Fixed Effects (Period)

1975--C	1976--C	1977--C	1978--C	1979--C	1980--C	1981--C	1982--C	1983--C	1984--C	1985--C	1986--C	1987--C	1988--C	1989--C	1990--C	1991--C	1992--C	1993--C	1994--C	1995--C	1996--C	1997--C	1998--C	1999--C	2000--C	2001--C	2002--C	2003--C
-0.545089	3.265935	2.229096	1.785540	0.314000	-1.125387	-0.503350	-0.628632	-1.654217	-0.989768	0.885814	-0.425905	-1.915279	2.246503	-0.720597	-0.875500	0.258545	-0.562979	-2.390569	-0.864528	1.174278	0.795706	0.143048	-0.486680	-0.588571	0.224322	0.211265	-0.238889	0.981890

Effects Specification

Period fixed (dummy variables)

Weighted Statistics

R-squared	0.083950	Mean dependent var	1.810508
Adjusted R-squared	0.048762	S.D. dependent var	5.281638
S.E. of regression	5.127560	Sum squared resid	20533.95
F-statistic	2.385773	Durbin-Watson stat	1.533639
Prob(F-statistic)	0.000053		

Unweighted Statistics

R-squared	0.091980	Mean dependent var	1.639373
Sum squared resid	20665.85	Durbin-Watson stat	1.589959

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

تشخيص النموذج:

أ– دراسة معنوية المعالم المقدرة لـــ $\hat{b}_0$،$\hat{b}_1$،$\hat{b}_2$:

– اختبار معنوية الثابت $\hat{b}_0$: بما أن الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 10.27$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن الثابت $\hat{b}_0$ يختلف معنويا عن الصفر.

– اختبار معنوية $\hat{b}_1$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 2.75$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.016 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن المعلمة المقدرة $\hat{b}_1$ تختلف معنويا عن الصفر.

– اختبار معنوية $\hat{b}_2$: بما أن الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 3.44$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن المعلمة المقدرة $\hat{b}_2$ تختلف معنويا عن الصفر.

ب– دراسة المعنوية الكلية للنموذج: بما أن الإحصائية المحسوبة $F^*_{calcul} = 2.38$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية H_0 ، و عليه فإن معالم النموذج تختلف معنويا على الصفر.

جـــ– اختبار الأثر الثابت للزمن:

نتائج اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت للزمن موضحة فيما يلي:

الجدول رقم(4–32): اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت للزمن

Redundant Fixed Effects Tests Equation: EQ02 Test period fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Period F	1.728962	(28,781)	0.0114

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

بما أن الإحصائية المحسوبة "لفيشر" $F^*_{calcul} = 1.72$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.01 < 0.05$ فإننا نرفض الفرضية H_0 ، إذن يوجد أثر ثابت للزمن ، أي أن السنوات المدروسة ليس لها نفس الأثر على النمو الاقتصادي.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نستنتج أن هناك تأثير سلبي لسياسة الانفتاح التجاري للسنة الحالية على النمو الاقتصادي ، أما سياسة الانفتاح للسنة السابقة لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وعليه فإن الآثار الإيجابية لسياسة الانفتاح على النمو لا تظهر في السنة الحالية بل في السنوات التي تأتي فيما بعد ، وهذا الأثر الإيجابي يفوق الأثر السلبي الناتج في نفس السنة، حيث أن زيادة سياسة الانفتاح في السنة السابقة بـــوحدة واحدة يرفع من النمو بـــ 0.081288 %، أما زيادة سياسة الانفتاح في السنة الحالية بوحدة واحدة يخفض النمو بـــ 0.062912 %.

كل ما ذكرناه أعلاه في تشخيصنا لهذا النموذج يمكن اعتباره شيء ايجابي بالنسبة للنموذج، إلا أن العيب الرئيسي لهذا النموذج هو ضعف القوة التفسيرية له و هذا لأن $\overline{R}^2 = 0.0487$.

3.3.3- تقدير النموذج الإجمالي ذو الأثر العشوائي:

1- تقدير نموذج الأثر العشوائي للأفراد(الدول):

إن عملية تقدير نموذج الأثر العشوائي للأفراد(الدول) أعطتنا النتائج المتواجدة في الجدول التالي:

الجدول رقم(4-33) :تقدير نموذج ذو الأثر العشوائي(الأفراد) للعلاقة بينالنمو وسياسة الانفتاح للدول النامية

Dependent Variable: g_{it}
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 04/08/10 Time: 18:37
Sample (adjusted): 1975 2003
Periods included: 29
Cross-sections included: 28
Total panel (balanced) observations: 812
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.649447	0.385254	4.281452	0.0000
POC_{it}	-0.078894	0.022612	-3.488980	0.0005
POC_{it-1}	0.107099	0.023206	4.615037	0.0000

Random Effects (Cross)

_DZA--C	_BGD--C	_BEN--C	_BWA--C	_BFA--C	_BDI--C	_CMR--C	_CAF--C	_TCD--C	_CHN--C	_CIV--C	_EGY--C	_HKG--C	_IND--C	_IDN--C	_MWI--C	_MYS--C	_MLI--C	_MAR--C	_NER--C	_NGA--C	_PAK--C	_RWA--C	_SAU--C	_SEN--C	_SYR--C	_TUN--C	_ZMB--C
-0.118475	0.413396	-0.806597	2.915195	0.019072	-1.628537	-0.239095	-2.223839	-0.919042	4.334037	-2.435337	1.792555	0.888330	1.475958	1.554301	0.586372	-1.692351	1.512842	0.056890	0.153500	-0.218135	-2.062990	-1.238685	2.069111	-0.938072	-2.200475	-0.836981	-0.212950

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	1.826529	0.1231
Idiosyncratic random	4.874844	0.8769

Weighted Statistics

R-squared	0.028877	Mean dependent var	0.727980
Adjusted R-squared	0.026476	S.D. dependent var	4.941789
S.E. of regression	4.875932	Sum squared resid	19233.74
F-statistic	12.02787	Durbin-Watson stat	1.815307
Prob(F-statistic)	0.000007		

Unweighted Statistics

R-squared	0.038634	Mean dependent var	1.639373
Sum squared resid	21879.96	Durbin-Watson stat	1.595759

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

تشخيص النموذج:

أ– دراسة معنوية المعالم المقدرة لـــ $\hat{b}_0$،$\hat{b}_1$،$\hat{b}_2$:

– اختبار معنوية الثابت $\hat{b}_0$: بما أن الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 4.28$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن الثابت $\hat{b}_0$ تختلف معنويا عن الصفر.

– اختبار معنوية $\hat{b}_1$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 3.48$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن المعلمة المقدرة $\hat{b}_1$ تختلف معنويا عن الصفر.

– اختبار معنوية $\hat{b}_2$: بما أن الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 4.61$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن المعلمة المقدرة $\hat{b}_2$ تختلف معنويا عن الصفر.

ب– دراسة المعنوية الكلية للنموذج:

بما أن الإحصائية المحسوبة $F^*_{calcul} = 12.02$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية H_0 ، و عليه فإن معالم النموذج تختلف معنويا على الصفر.

جـــ– اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي للأفراد:

بما أن الإحصائية المحسوبة $LM = 164,55$ [(1)] و هي أكبر من $\chi^2_1(0.05) = 3.84$ فإننا نرفض الفرضية H_0 ، ومنه نستنتج أنه يوجد أثر عشوائي للأفراد (الدول)، وبالتالي في هذه المرحلة يجب تحديد أحسن نموذج مفسر للنمو الاقتصادي، وهذا باستعمال اختبار هوسمان($Test\ Hausman$).

د– اختبار 'هوسمان' ($Test\ Hausman$):

نتائج اختبار 'هوسمان' ($Test\ Hausman$) موضحة فيما يلي:

الجدول رقم(4–34): اختبار وجود أو عدم وجود ارتباط بين الأثر الفردي و المتغيرات الأخرى

Correlated Random Effects - Hausman Test Equation: EQ02 Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	2.361063	2	0.3071

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

(1) هذه الإحصائية تم تعريفها سابقا عندما تطرقنا إلى اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي للأفراد لنموذج الأثر العشوائي للأفراد للعلاقة بين الدخل الفردي الحقيقي و النمو الاقتصادي.

بما أن الإحصائية المحسوبة $H = 2.36$ و هي أقل من $\chi^2_2(0.05)$ =5,99 فإننا نقبل فرضية وجود ارتباط بين الآثار الفردية و المتغيرات المفسرة و بهذا لا يعتبر هذا النموذج أحسن نموذج، أي أن الأثر الفردي ليس عشوائي بينما هو ثابت.

2- تقدير نموذج الأثر العشوائي للزمن(السنوات):

إن عملية تقدير نموذج الأثر العشوائي للزمن(السنوات) أعطتنا النتائج المتواجدة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-35) : تقدير نموذج ذو الأثر العشوائي(الزمن) للعلاقة بين النمو وسياسة الانفتاح للدول النامية

Dependent Variable: g_{it}
Method: Panel EGLS (Period random effects)
Sample (adjusted): 1975 2003
Periods included: 29
Cross-sections included: 28
Total panel (balanced) observations: 812
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.649708	0.239380	6.891581	0.0000
POC_{it}	-0.083119	0.023911	-3.476181	0.0005
POC_{it-1}	0.110709	0.024615	4.497631	0.0000

Random Effects (Period)

1975--C	1976--C	1977--C	1978--C	1979--C	1980--C	1981--C	1982--C	1983--C	1984--C	1985--C	1986--C	1987--C	1988--C	1989--C	1990--C	1991--C	1992--C	1993--C	1994--C	1995--C	1996--C	1997--C	1998--C	1999--C	2000--C	2001--C	2002--C	2003--C
-0.262767	1.395444	0.973301	0.755636	0.180505	-0.483016	-0.232385	-0.309224	-0.717774	-0.410100	0.373295	-0.206259	-0.788536	0.985665	-0.276385	-0.344457	0.115536	-0.225585	-1.036022	-0.296807	0.476674	0.261045	0.066221	-0.206946	-0.277859	0.132689	0.059965	-0.123535	0.421682

Effects Specification	S.D.	Rho
Period random	0.848032	0.0265
Idiosyncratic random	5.137112	0.9735

Weighted Statistics

R-squared	0.036512	Mean dependent var	1.234660
Adjusted R-squared	0.034130	S.D. dependent var	5.224697
S.E. of regression	5.134764	Sum squared resid	21329.93
F-statistic	15.32869	Durbin-Watson stat	1.596975
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.038743	Mean dependent var	1.639373
Sum squared resid	21877.48	Durbin-Watson stat	1.596492

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

تشخيص النموذج:

أ– دراسة معنوية المعالم المقدرة لـــ $\hat{b}_2$،$\hat{b}_1$،$\hat{b}_0$:

– اختبار معنوية الثابت $\hat{b}_0$: بما أن الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 6.89$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن الثابت $\hat{b}_0$ يختلف معنويا عن الصفر.

– اختبار معنوية $\hat{b}_1$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 3.47$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن المعلمة المقدرة $\hat{b}_1$ تختلف معنويا عن الصفر.

– اختبار معنوية $\hat{b}_2$: بما أن الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 4.49$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ، و منه فإن المعلمة المقدرة $\hat{b}_2$ تختلف معنويا عن الصفر.

ب– دراسة المعنوية الكلية للنموذج:

بما أن الإحصائية المحسوبة $F^*_{calcul} = 15.32$ و التي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.00 < 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية H_0 ، و عليه فإن معالم النموذج تختلف معنويا على الصفر.

جـــ– اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي للزمن (السنوات):

بما أن الإحصائية المحسوبة $LM = 5{,}76$ [1] و هي أكبر من $\chi^2_1(0.05) = 3.84$ فإننا نرفض الفرضية H_0 ومنه نستنتج أنه يوجد أثر عشوائي للزمن (السنوات)، وبالتالي في هذه المرحلة يجب تحديد أحسن نموذج مفسر للنمو، وهذا باستعمال اختبار هوسمان(Test Hausman).

د– اختبار 'هوسمان' (Test Hausman):

نتائج اختبار 'هوسمان' (Test Hausman) موضحة فيما يلي:

الجدول رقم(4–36): اختبار وجود أو عدم وجود ارتباط بين الأثر الفردي و المتغيرات الأخرى

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: EQ02
Test period random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Period random	1.260577	2	0.5324

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

[1] هذه الإحصائية تم تعريفها سابقا عندما تطرقنا إلى اختبار وجود أو عدم وجود الأثر العشوائي للزمن لنموذج الأثر العشوائي للزمن للعلاقة بين الدخل الفردي الحقيقي و النمو الاقتصادي.

بما أن الإحصائية المحسوبة $H = 1.26$ و هي أقل من $\chi_2^2(0.05) = 5,99$ فإننا نقبل فرضية وجود ارتباط بين الآثار الزمنية و المتغيرات المفسرة و بهذا لا يعتبر هذا النموذج أحسن نموذج، أي أن أثر الزمن ليس عشوائي بينما هو ثابت.

من خلال النماذج المدروسة سابقا نستنتج أن هناك تأثير سلبي لسياسة الانفتاح التجاري للسنة الحالية على النمو الاقتصادي ، أما سياسة الانفتاح للسنة السابقة لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي للسنة الحالية، وعليه فإن الآثار الإيجابية لسياسة الانفتاح على النمو لا تظهر في السنة الجارية بل في السنوات التي تأتي بعد هذه السنة، وهذا الأثر الإيجابي يفوق الأثر السلبي الناتج في نفس السنة.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال هذا الفصل تبين أن الانفتاح يؤثرإيجابيا على الدخل الفردي الحقيقي في الدول النامية، وأن أثر كل دولة على الدخل الفردي الحقيقي ثابت وهذا حسب الخصوصيات الاقتصادية لكل دولة ، بينما الأثر الزمني على الدخل الفردي الحقيقي معدوم.

أما فيما يخص تأثير الانفتاح على النمو الاقتصادي فإننا توصلنا إلى أن هناك علاقة مباشرة بين الانفتاح و النمو الاقتصادي ؛ ومن خصوصيات هذه العلاقة أنها سلبية في السنة الأولى من الانفتاح، غير أنها تتحول إلى علاقة إيجابية في السنة الموالية، وعليه فإن الآثار الإيجابية للانفتاح على النمو لا تظهر في سنة الانفتاح بل في السنوات التي تأتي بعد سنة الانفتاح، وهذا الأثر الإيجابي يفوق الأثر السلبي الناتج في نفس السنة.

وتوصلنا كذلك فيما يخص تأثير سياسة الانفتاح على النمو الاقتصادي إلى أن هناك علاقة مباشرة بين سياسة الانفتاح و النمو الاقتصادي ؛ ومن خصوصيات هذه العلاقة أنها سلبية في السنة الأولى من إتباع سياسة الانفتاح، غير أنها تتحول إلى علاقة إيجابية في السنة الموالية ، وعليه فإن الآثار الإيجابية لسياسة الانفتاح على النمو لا تظهر في السنة الجارية بل في السنوات التي تأتي بعد هذه السنة، وهذا الأثر الإيجابي يفوق الأثر السلبي الناتج في نفس السنة.

خاتـــــــمة:

إن هناك اختلاف في الآراء فيما إذا كان تعزيز الانفتاح التجاري يعمل في صالح الدول النامية بحيث يرفع من نموها الاقتصادي، وبالخصوص في العشريتين الماضيتين أين وقع تغيير جذري في التفكير و في المعاملات بالنسبة للدول النامية، حيث في بداية أزمة المديونية وتطور الأزمات المالية في السبعينيات، نتج عنها نظرة جديدة تمثلت في تحرير المؤسسات من تدخل الدولة، و ترك المجال لقوى السوق العالمي، والذي هدفه إنهاء الاضطرابات الكلية والتقليص من مستوى المديونية، مع تعزيز النمو و الخفض من الفقر، ونظرا لتخوف هذه الدول من انفتاحها التجاري، لابد من حصر العلاقة المباشرة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي وهذا من أجل معرفة الآثار الناجمة عن الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

أ- نتائج الدراسة:

بعد الدراسة التي قمنا بها حول الموضوع والمعنون بـــ: "**دراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للدول النامية**"، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، وهي:

*** النتائج المتعلقة بالجانب النظري:**

1- إن المتتبع لسياسات التجارة الخارجية لأية دولة يجد أنها تنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية من حيث نطاق تطبيقها، حيث يتمثل النوع الأول في سياسات الانفتاح التجاري الوطنية وتتمثل فيما تتخذه الدولة بمفردها من سياسات للتأثير على تجارتها الخارجية، أما النوع الثاني فهو سياسات التجارة الخارجية الإقليمية ويقصد بها تلك السياسات التي تتخذها مجموعة من الدول لتحقيق مصالح تجارية واقتصادية مشتركة مثل السياسات المتخذة في إطار الاتفاقيات الثنائية، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كمناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، الاتحادات الاقتصادية (وغيرها...)، أما النوع الثالث والأخير يتمثل في سياسات التجارة الخارجية الدولية وهي السياسات التي لا تتخذ في إطار محلي أو إقليمي، وإنما في إطار منظومة عالمية لتنظيم التبادل التجاري للمجتمع الدولي عموما، وأشهرها على الإطلاق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي ترمي إلى تحرير التجارة العالمية من مختلف القيود التي تعيقها على اختلاف أنواعها.

2- كما وجدت الدول المتخلفة في الوقت الراهن نفسها في أوضاع تواجه فيها بيئة عالمية سريعة التغير وتحديات متعددة لا يمكن معالجتها بإجراءات تعتمد على الميدان التجاري فقط، بل يتطلب منها مواصلة العمل مع المؤسسات الدولية الأخرى لتحقيق المزيد من التماسك في صياغة سياساتها الاقتصادية، خصوصا وأن النظام التجاري المتعدد الأطراف، هو التطلع الأكثر جاذبية في دول العالم اليوم، وهو النظام الذي تتبناه منظمة التجارة العالمية.

3- تبين مختلف النظريات الاقتصادية التي قامت بتفسير النمو الاقتصادي أن النمو الاقتصادي مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة و زيادة الإنتاجية من جهة أخرى، وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح برفعها، بحيث كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، دون أن ننسى التنويع و التحسين في المنتجات التي تسمح بالرفع من النمو الاقتصادي، وعليه فإن محددات النمو متمثلة في كل من تراكم رأس المال، الرأس المال البشري، والتطوير و الابتكار، دون أن ننسى التنظيم والتسيير؛ هذا من جهة ومن جهة أخرى وجود ارتباط وثيق بين كل من النمو الاقتصادي و التنمية، غير أنه يجب أن نفرق بين هذين المفهومين.

4- إن الأفكار والنظريات التي حاولت كشف حقيقة النظام الاقتصادي العالمي القائم وانعكاساته على الدول النامية من خلال التجارة الخارجية انقسمت إلى اتجاهين متعاكسين أحدهما يساند فكرة "**الانفتاح التجاري كعامل محفز للنمو**"، و الاتجاه الآخر يساند فكرة "**الانفتاح التجاري كعامل مثبط للنمو**".

حيث نجد الاتجاه الأول يرى بأن التجارة عاملا أساسيا وحاسما في عملية التنمية، باعتبار أن نمو القطاع التصديري يؤثر على كل من الطلب والعرض في الاقتصاد، ويرى أنه على البلدان النامية إتباع سياسة تنموية متوجة نحو الخارج معتمدة في ذلك على الميزة النسبية، وأن تجارب الدول المتقدمة لإتباع هذه السياسة التي أدت بها إلى التقدم الصناعي لشاهد على ذلك، وهو مثال يمكن أن يتكرر إذا ما عملت الدول النامية على إزالة القيود على تجارتها.

أما الاتجاه الثاني يرى أن البلدان النامية أصبحت مستغلة بطريقة مباشرة من طرف الدول المصنعة وأن تخلفها لم يكن بالصدفة، بل كانت هناك ميكانيزمات وأساليب مدروسة ومحكمة أدت إلى ذلك، لكن على الرغم من صحة فروض هذا الاتجاه بشأن استغلال دول الشمال للتجارة الدولية كأداة لاستنزاف ثروات وموارد دول الجنوب، إلا أن أنصار هذا الاتجاه لم يقدموا حلا عمليا مقنعا وقابلا للتطبيق في مواجهة هذا الموقف. فمنهم من يقترح تحسين موقف الدول النامية في التخصص الدولي عن طريق تركيزها على المنتجات الصناعية وتقليلها من الاعتماد على تصدير المواد الأولية، أما البعض الآخر وهو الأكثر حسما فيقترح القطيعة التامة والخروج من النظام الحالي للتجارة الدولية، وأن تتبنى الدول النامية نمط تنمية اقتصادية معتمدة على الذات.

*** النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي:**

من خلال الدراسة التطبيقية تبين أن الانفتاح يؤثر إيجابيا على الدخل الفردي الحقيقي في الدول النامية وأن أثر كل دولة على الدخل الفردي الحقيقي ثابت وهذا حسب الخصوصيات الاقتصادية لكل دولة، بينما الأثر الزمني على الدخل الفردي الحقيقي معدوم.

أما فيما يخص تأثير الانفتاح على النمو الاقتصادي فإننا توصلنا إلى أن هناك علاقة مباشرة بين الانفتاح و النمو الاقتصادي، ومن خصوصيات هذه العلاقة أنها سلبية في السنة الأولى من الانفتاح، غير أنها تتحول إلى علاقة إيجابية في السنة الموالية، وعليه فإن الآثار الإيجابية للانفتاح على النمو لا تظهر في سنة الانفتاح بل في السنوات التي تأتي بعد سنة الانفتاح، وهذا الأثر الإيجابي يفوق الأثر السلبي الناتج في نفس السنة.

وتوصلنا كذلك فيما يخص تأثير سياسة الانفتاح على النمو الاقتصادي إلى أن هناك علاقة مباشرة بين سياسة الانفتاح و النمو الاقتصادي، ومن خصوصيات هذه العلاقة أنها سلبية في السنة الأولى من إتباع سياسة الانفتاح، غير أنها تتحول إلى علاقة إيجابية في السنة الموالية، وعليه فإن الآثار الإيجابية لسياسة الانفتاح على النمو لا تظهر في السنة الجارية بل في السنوات التي تأتي بعد هذه السنة، وهذا الأثر الإيجابي يفوق الأثر السلبي الناتج في نفس السنة.

وعليه من خلال كل هذه النتائج يمكن القول بأن هناك آثار إيجابية للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية، لكن هذا التأثير الايجابي لا يتم مباشرة في سنة الانفتاح بل فيما بعد، وعليه إذا تمت عملية الانفتاح فلا بد أن تصاحبه سياسة اقتصادية ملائمة حتى لا يكون سلبي على الاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك فإن تأثير سياسة الانفتاح لا يمكن أن تكون صالحة لكل الدول النامية، وهذا تبعاً للمنتوجات التي تقوم بتصديرها، واحتياجات اقتصادها الداخلي.

حيث يتم نجاح السياسة الانفتاحية للدول النامية عن طريق السياسة الكلية للبلد، وهذا من خلال التحكم في التضخم، الاستهلاك الحكومي، والسوق السوداء؛ بالإضافة إلى السياسة التجارية المتبعة للبلد والتي يجب أن تكون ملائمة حسب خصوصيات الاقتصاد الداخلي، بالإضافة إلى ذلك تدعيم التصدير والذي قد يكون مصدر للنمو الاقتصادي، وهذا نظرا لكونه جزء غير مباشر من الإنتاج، يسمح بتسهيل استيراد السلع، الخدمات، رأس المال، وربما كذلك الأفكار الجديدة، و المعرفة والتكنولوجيا؛ حيث يمكن أن يكون عامل محفز للنمو الاقتصادي، بحيث يمكن لهذا التصدير أن يولد دخل داخلي بإعطاء مخرج لفائض عرض السلع لما الطلب الداخلي يكون منخفض.

ب–الاقتراحات:

رغم محاولتنا للربط بين الانفتاح والنمو الاقتصادي في الدول النامية عن طريق النماذج القياسية تبقى هذه الدراسة محدودة، وهذا لعدم التطرق إلى عينة ذات حجم أكبر تعبر عن كل الدول النامية بالإضافة إلى عدم دمج الانفتاح المالي في هذه الدراسة وعلاقته بالنمو، حيث أن موضوع دراستنا منحصر في الانفتاح التجاري دون الانفتاح المالي، والذي نعلم أنه سوف يكون من المحددات الأساسية في تحديد النمو في هذه الدول، لهذا نأمل أن يكون هناك توسع في هذا الموضوع، بإدخال هذه الدول مع إضافة مختلف المتغيرات التي لم ندخلها في نموذجنا والمتمثلة في تأثير حجم السوق والاستثمار والرأس المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في هذه الدول، وبالإضافة إلى التكتلات الاقتصادية والتي يمكن أن تشكل عامل من عوامل الرفع من التبادل الاقتصادي وبالتالي صادرات الدول ومنه النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك من أجل السير في نفس الدرب الذي سلكناه من أجل تحديد العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو، ومن أجل التوسع في هذا الموضوع يمكن ربط النمو الاقتصادي بالتخصص الاقتصادي في الدولة النامية ومحاولة إيجاد درجة تأثير التخصص على النمو الاقتصادي، مع العلم أن النظرية الاقتصادية للتجارة الدولية تعطي دور أساسي للتخصص الاقتصادي في التبادل الدولي، بحيث يسمح له برفع الرفاهية ومن جهة أخرى يمكن التركيز على تأثير الانفتاح التجاري على اليد العاملة في الدول النامية أي آثار الانفتاح التجاري على الأجر والبطالة في هذه الدول، و في الأسباب التي تؤدي إلى تأثير الانفتاح التجاري على التبادل بين الدول النامية والمتقدمة على كل من الأجر والبطالة في العشريات الماضية ومحاولة إيجاد درجة التأثير.

وأخيرا، تم إنهاء العمل بعون الله وحمده، ونرجو أنّ نكون قد وفقنا في محاولتنا هذه.

أولا: المراجع باللغة العربية:

- الكتب:

1- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة ، الطبعة الثالثة، 2003.

2- أحمد جامع وصفوت عبد السلام عوض الله، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993.

3- أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،1977.

4- أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر، 1999.

5- إكرام عبد الرحيم عوض، السوق الشرق أوسطية، مركز الحضارة العربية، مصر، 2000.

6- باحنشل أسامة محمد، مقدمة في التحليل الاقتصاد الكلي، مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض، السعودية، 1999.

7- بول- أ- ساموسلن، علم الاقتصاد (العلاقات التجارية والمالية الدولية)، الجزء 6، ترجمة: مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993.

8- ج. م. كينـــز، ترجمة: نهاد رضا، النظرية العامة في الاقتصاد، موفم للنشر، الجزائر، 1991.

9- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1992.

10- جون إدلمان سيبرو، ترجمة: خالد قاسم، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1987.

11- جون هدسون و مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ، الرياض،1987.

12- حازم الببلاوي، نظرية التجارة الدولية، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1986.

13- حسام علي داود وأيمن أبو خضيرة، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2002.

14- رؤول بريش، ترجمة جرجس عبده مرزوق، مراجعة رفعت محجوب، نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية، الدار المصرية اللبنانية للتأليف و الترجمة، القاهرة، 1996.

15- رمضان صديق، محاضرات في مشكلات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.

16- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني، مطابع الأهرام، القاهرة، 1994.

17- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993.

18- سرير جمعة سعيد، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، الدار الجماهيرية للنشر التوزيع و الإعلان، الطبعة الأولى، ليبيا، 2002.

19- صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الطبعة الثانية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.

20- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 1988.

21- عادل أحمد حشيش و مجدى محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.

22- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر،2000.

23- عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

24- عبد الخالق جودة، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1982.

25- عبد الرحمان زكي إبراهيم، مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1981.

26- عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

27- عبد القادر سيد أحمد، مفاوضات الشمال والجنوب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

28- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002-2003.

29- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل كلي)، الجزء الثاني، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.

30- العشري حسين درويش، التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1976.

31- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2007.

32- عماد محمد الليثي، التبادل الدولي – دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر–، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

33- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005.

34- عمر صقر، سياسات التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1993.
35- فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الاقتصادي، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2006.
36- كامل بكري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
37- كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، القاهرة، 1984.
38- مجدى محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2006.
39- محمد خليل برعي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1978.
40- محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، 2003.
41- محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، مصر، 2000.
42- محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمان يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
43- محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1977.
44- محمود يونس و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مصر، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، دار الجامعة الإسكندرية، 2000.
45- محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1986.
46- مدحت محمد مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999.
47- مصطفى عز العرب، سياسات و تخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998.
48- مصطفى عز العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1988.
49- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006.
50- والتر إيليكان، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة قاريوس، طرابلس، 1983.
51- يوسف عبد الله صابغ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.

- الدوريات والمجلات والتقارير:

52- سانجا يالال، الشركات متعددة الجنسية والتنمية، نظرة جديدة، ترجمة سامر عبد الجبار، مجلة النفط والتنمية، العدد8، 1980.

53- محمد الأخضر بن حسين، الأزمة الاقتصادية والنقدية في النظام الاقتصادي العالمي الراهن ونشوء ظاهرة المديونية والدائنية، سلسلة الثقافة العمالية، منظمة العمل العربية، الجزائر ، ماي 1992.

- الأطروحات والمذكرات:

54- أحمد باشي، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1986.

55- بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2004.

56- زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2006.

57- الصادق بوشنافة، تحرير التجارة الخارجية وآفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة – حالة الجزائر–، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر، 2001.

58- صواليلي صدر الدين، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2006 .

59- عبد الرشيد بن ديب، تنظيم و تطور التجارة الخارجية(حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2003.

60- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، رسالة دكتوراه، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، عمان، 2008.

61- مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2002.

62- منور أوسرير، المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2005.

63- منى طعيمة الجرف،دور الصادرات في تنمية الاقتصاد المصري في ضوء التوجهات الجديدة بعد 1974، رسالة دكتوراه دولة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ،جامعة القاهرة، 1996.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

- *Les Ouvrages :*

64- Abdelkader Sid Ahmed, Croissance et développement- théories et Politiques, Tome 1, O. P. U, ALGER, 1979.
65- ALI- Bencheneb, Mécanismes juridiques des relations commerciales internationales de l'Algérie, O.P.U ALGER 1984.
66- Bernard Guillochon, théories de l'échange international, Ed- P U F, France, 1976.
67- C, Kindelberger, P. Lindert, Economie Internationale, Edt Economica, PARIS, 1981.
68- David Romer, traduit par Fabrice mazerolle, Macroéconomie Approfondie, EDISCIECE international, Université de californie,1997.
69- H. W. SINGER, The distribution of Gains between Investing and Borrowing countries, American Economic Review –May 1950.
70- Jacques Muller, Pascal Van Hove et Christophe Viprey, économie – Manuel et application, 3ème édition, Paris, DUNOD, 2002.
71- Jean – louis Mucchielli, Principes d'économie Internationale, Ed.Economica, Paris 1985
72- Jean – Philippe Lotis, comprendre la croissance économique, Paris, OCDE, 2004.
73- Jean Arrous, Les théorie de la croissance, Paris, éditions du seuil, 1999.
74- Josette PEYRARD, Gestion financière Internationale, 4éme édition, ed-vuibert, Paris 1999.
75- Longatte et Van Hove, économie générale, Paris, DUNOD, 2001
76- Madala, G.S, Limited Dependent Variable Models Using Panel Data, The journal of Human Ressource Vol.22, No.3, Summer,1987.
77- Maurice Bye, Relation Economique Internationale ,Dalloz, Paris, 1971.
78- M-BYE, Relations économiques internationales, 2éme édition Dalloz, Paris 1965.
79- MEIER, International Trade and Developpement, New York, 1963.
80- Michel Rainelli, la nouvelle théorie du commerce international, éd-la découverte, Paris, 1997.
81- Mohamed DAHMANI, Les vois de développements dans l'impasse, O. P. U, ALGER 1987.
82- Paul. A. Krugman et Maurice Obsefeld , Economique Internationale, traduit par : Achille hannequart et fabienne Leloup, 2éme édition, Deboeck, France 1996.
83- Philippe Darreau, Croissance et politique économique , de Boeck, Bruxelles Belgique.
84- Pincus, J. Trade. Aid and Développement, The Rich and POOR Nation, New york , Megrauv Hile Book company , 1967.

85- R. PREBICH, commercial policy in underdeveloped countries, American Economic Review, papers and proceeding, May 1954.
86- René Sandretto, Le commerce international, Paris, Armond collin éditeur,1995,p57.
87- SAU, R. Trade capital and underdevelopment, calcutta Oxford university press, 1982.
88- Sevestre Patrick, Econométrie des données de panel, Dunod, Paris,2002.
89- Ulrich KOHLI, Analyse macroéconomie, De Boeck université, Bruxelles Belgique, 1999.
90- Wiliam Green , Ecnometric Analysis, 5th ed , New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River, 2003.

- ***Les Articles et les priodiques:***

91- Abdouni Abdeljabbar et Saïd Hanchane, Ouverture, capital humain et croissance économique : fondements théoriques et identification des liens à l'aide de données de panel.
92- Alexandru MINEA,THE ROLE OF PUBLIC SPENDING IN THE GROWTH THEORY EVOLUTION, Romanian Journal of Economic Forecasting, 2008.
93- Balassa, Exports and economic growthfurther,evidence, Journal of Development Economics, vol. 5,Juin 1978.
94- Brahim MANSOURI, EFFETS DES IDE ET DE L'OUVERTURE COMMERCIALE SUR LA CROISSANCE ECONOMIQUE AU MAROC.
95- Farrokh Nouzad, Jenifer. J.Powell, Openness, Growth and Development : Evidence from a Panel of Developing Countries.
96- Faruk ÜLGEN, LES THEORIES DE LA CROISSANCE, Université Pierre Mendès France, 2005-2006 : http://web.upmf-renoble.fr/cepse/membres cepse/Faruk/croissance2006.pdf
97- Henri Grethen, Analyses théoriques et empiriques des déterminants de la productivité globale des facteurs – Une application au Grand-Duché de Luxembourg, Luxembourg , 2003.
98- Isabelle SALLE, Fondements théoriques et base méthodologique de l'analyse empirique de la notion de convergence économique, 2006-2007.
99- Jeffrey D. Sachs et Andrew Warner, Economic Reform and the Process of Global Integration, Brookings Papers on Economic Activity, Vol. 1995, No. 1, 25th Anniversary Issue, 1995.
100- Murat Yildizoglu, Croissance économique, Université Montesquieu Bordeaux IV -France : http://mohadrat4.islamcvoice.com/a360.ram
101- Nadia Lemzoudi, L'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique :Cas de six pays d'Afrique de l'Ouest.
102- Paul Romer, traduit par Catherine Bac, Progrès technique endogène, Journal of political economy, Université de Chicago.

103- Romain Waczing Romain, Trade Liberalization and Growth : New Evidence.
104- T. H. Jackson NGWA EDIELLE, Education, Innovation et Croissance Economique au Cameroun :http://mpra.ub.uni-muenchen.de/9360/
105- Tyler, Growth and export expansion in developing countries: some empirical evidence, Journal of development Economics, vol.9, Juin 1981.
106- Xavier Ragot, Théorie de la Croissance et Economie du long terme, ENSAE, 2005/2006.

- ***Les Mémoires et thèses :***

107- Ahmed ZAKANE, Dépenses Publiques Productives , croissance à long terme et Politique Economique Essai d'Analyse Econométrique Appliquée au cas de l'Algérie, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université d'Alger,2003.
108- Ali RAAD, What Explains the Algerian Economic Growth Record? A Cross-CountryApproach over the Period 1970-00, Being a Thesis Submitted in Fulfillment of the Requirement for the Degree of Doctorat d'Etat in Economics , Algiers University, 2006.
109- Nabil Jlidi, Les exportations, Les importation, et la croissance économique dans les pays semi-industrialisés, mémoire présenté à la faculté des études superieures en vue de l'obtion du grade de maitre és science en science économiques, université de Montréal,1996.

الملحق رقم – 1 –

الجدول رقم (5-1) : العينة المأخوذة في الدراسة التطبيقية

Country Code	Country Name	إسم البلد
DZA	Algeria	الجزائر
BGD	Bangladesh	البنغلديش
BEN	Benin	البنين
BWA	Botswana	بوتسوانا
BFA	Burkina Faso	بوركينافاسو
BDI	Burundi	البورندي
CMR	Cameroon	الكامرون
CAF	Central African Republic	إفريقيا الوسطى
TCD	Chad	التشاد
CHN	China	الصين
CIV	Cote d'Ivoire	كوت ديفوار
EGY	Egypt, Arab Rep.	مصر
HKG	Hong Kong, China	هونك كوغ
IND	India	الهند
IDN	Indonesia	اندونيسيا
MWI	Malawi	مالاوي
MYS	Malaysia	ماليزيا
MLI	Mali	المالي
MAR	Morocco	المغرب
NER	Niger	نيجر
NGA	Nigeria	نيجيريا
PAK	Pakistan	الباكستان
RWA	Rwanda	رواندة
SAU	Saudi Arabia	المملكة السعودية
SEN	Senegal	السنيغال
SYR	Syrian Arab Republic	سوريا
TUN	Tunisia	تونس
ZMB	Zambia	زمبيا

الملحق رقم – 2 –

1- دراسة الاستقرارية للمتغيرة المستقلة (ouv_{it}) : من أجل دراسة الاستقرارية للسلسلة الزمنية استخدمنا الاختبارات التالية: Levin, Lin and Chu (2002), Breitung (2000), Im, Pesaran and Shin (2003), Fisher-type tests using ADF and PP tests and Choi (2001)), and Hadri (2000) [1]، حيث تم اختيار عدد التأخيرات الأمثل p ذلك الذي يعطي أقل قيمة للمعيار Schwars، وتم ذلك آليا عن طريق برنامج Eviews 7، والنتائج المتحصل عليها من هذه الاختبارات موضحة في الجداول التالية:

الجدول رقم (5-2) : تقدير النموذج الثالث لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة (ouv_{it})

Panel unit root test: Summary
Series: ouv_{it}
Sample: 1974 2003
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.79711	0.0026	24	665
Breitung t-stat	-1.17923	0.1192	24	636
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat			24	665
ADF - Fisher Chi-square	91.4685	0.0002	24	665
PP - Fisher Chi-square	68.9814	0.0252	24	691

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

[1] للمزيد من التفصيل حول هذه الاختبارات أنظر:

- EViews 7 User's Guide II, p391 -401

الجدول رقم (5-3) : تقدير النموذج الثاني لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة (ouv_{it})

Panel unit root test: Summary
Series: ouv_{it}
Sample: 1974 2003
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.62681	0.2654	11	319
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat			11	319
ADF - Fisher Chi-square	43.8650	0.0037	11	319
PP - Fisher Chi-square	44.5704	0.0030	11	319

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

الجدول رقم (5-4) : تقدير النموذج الأول لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة (ouv_{it})

anel unit root test: Summary
Series: ouv_{it}
Sample: 1974 2003
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	1.70450	0.9559	23	656
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	23.9940	0.9970	23	656
PP - Fisher Chi-square	26.9552	0.9887	23	662

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

بما أن إحصائيات مختلف الاختبارات للنموذج الثالث في الجدول رقم (5-4) أعلاه يقابلها احتمال $Prob \cong 1 > 0.05$ ، فإننا نقبل فرضية العدم (وجود جذر وحدوي)، وبالتالي نقوم بالتفريق من الدرجة الأولى من أجل إيجاد سلسلة مستقرة والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجداول التالية:

الجدول رقم (5-5) : تقدير النموذج الثالث لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة $D(ouv_{it})$

Panel unit root test: Summary Series: $D(ouv_{it})$ Sample: 1974 2003 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-17.0528	0.0000	18	500
Breitung t-stat	-8.50265	0.0000	18	480
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat			18	500
ADF - Fisher Chi-square	301.490	0.0000	18	500
PP - Fisher Chi-square	928.900	0.0000	18	504
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

الجدول رقم (5-6) : تقدير النموذج الثاني لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة $D(ouv_{it})$

Panel unit root test: Summary Series: $D(ouv_{it})$ Sample: 1974 2003 Exogenous variables: Individual effects Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-17.7203	0.0000	18	499
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat			18	499
ADF - Fisher Chi-square	333.787	0.0000	18	499
PP - Fisher Chi-square	404.949	0.0000	18	504
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

الجدول رقم (5-7) : تقدير النموذج الأول لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة $D(ouv_{it})$

Panel unit root test: Summary Series: $D(ouv_{it})$ Sample: 1974 2003 Exogenous variables: None Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-22.6450	0.0000	21	576
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	498.693	0.0000	21	576
PP - Fisher Chi-square	731.429	0.0000	21	583
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

بما أن إحصائيات مختلف الإختبارات للنماذج الثلاثة في الجداول أعلاه يقابلها احتمال $Prob = 0.00 < 0.05$، فإننا نرفض فرضية العدم (وجود جذر وحدوي)، وبالتالي المتغيرة $D(ouv_{it})$ مستقرة.

2- دراسة الاستقرارية للمتغيرة التابعة (Y_{it}):

النتائج المتحصل عليها من خلال الاختبارات موضحة في الجداول التالية:

الجدول رقم (5-8) : تقدير النموذج الثالث لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة (Y_{it})

Panel unit root test: Summary Series: (Y_{it}) Sample: 1974 2003 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	2.00076	0.9773	24	687
Breitung t-stat	3.53866	0.9998	24	658
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat			24	687
ADF - Fisher Chi-square	41.6352	0.7297	24	687
PP - Fisher Chi-square	35.9386	0.9002	24	696
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

الجدول رقم (5-9) : تقدير النموذج الثاني لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة (Y_{it})

Panel unit root test: Summary
Series: Y_{it}
Sample: 1974 2003
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.94248	0.0260	11	315
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat			11	315
ADF - Fisher Chi-square	19.2258	0.6313	11	315
PP - Fisher Chi-square	15.1918	0.8539	11	319

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

الجدول رقم (5-10) : تقدير النموذج الثاني لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة (Y_{it})

Panel unit root test: Summary
Series: Y_{it}
Sample: 1974 2003
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	5.77137	1.0000	10	282
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	19.6345	0.4810	10	282
PP - Fisher Chi-square	21.0069	0.3967	10	290

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

بما أن إحصائيات مختلف الاختبارات للنماذج الثلاثة في الجداول أعلاه يقابلها احتمال $Prob > 0.05$ فإننا نقبل فرضية العدم (وجود جذر وحدوي)، و بالتالي نقوم بالتفريق من الدرجة الأولى من أجل إيجاد سلسلة مستقرة والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجداول التالية:

الجدول رقم (5-11) : تقدير النموذج الثالث لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة $D(Y_{it})$

Panel unit root test: Summary
Series: $D(Y_{it})$
Sample: 1974 2003
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-13.5038	0.0000	18	495
Breitung t-stat	-8.93098	0.0000	18	475
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat			18	495
ADF - Fisher Chi-square	267.748	0.0000	18	495
PP - Fisher Chi-square	524.312	0.0000	18	504

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

الجدول رقم (5-12) : تقدير النموذج الثاني لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة $D(Y_{it})$

Panel unit root test: Summary
Series: $D(Y_{it})$
Sample: 1974 2003
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-12.6179	0.0000	18	499
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat			18	499
ADF - Fisher Chi-square	237.644	0.0000	18	499
PP - Fisher Chi-square	266.892	0.0000	18	504

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

الجدول رقم (5-13) : تقدير النموذج الثاني لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة $D(Y_{it})$

Panel unit root test: Summary
Series: $D(Y_{it})$
Sample: 1974 2003
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-9.52065	0.0000	21	576
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	331.239	0.0000	21	576
PP - Fisher Chi-square	362.499	0.0000	21	588

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

بما أن إحصائيات مختلف الإختبارات للنماذج الثلاثة في الجداول أعلاه يقابلها احتمال $Prob = 0.00 < 0.05$، فإننا نرفض فرضية العدم (وجود جذر وحدوي)، وبالتالي المتغيرة $D(Y_{it})$ مستقرة.

3- دراسة الاستقرارية للمتغيرة المستقلة (g_{it}) :

النتائج المتحصل عليها من خلال الاختبارات موضحة في الجداول التالية:

الجدول رقم (5-14) : تقدير النموذج الثالث لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة (g_{it})

Panel unit root test: Summary
Series: g_{it}
Sample: 1974 2003
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-15.5291	0.0000	24	689
Breitung t-stat	-10.0590	0.0000	24	660
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat			24	689
ADF - Fisher Chi-square	387.613	0.0000	24	689
PP - Fisher Chi-square	534.236	0.0000	24	696

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

الجدول رقم (5-15) : تقدير النموذج الثاني لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة (g_{it})

Panel unit root test: Summary
Series: g_{it}
Sample: 1974 2003
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-9.02606	0.0000	11	314
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat			11	314
ADF - Fisher Chi-square	128.284	0.0000	11	314
PP - Fisher Chi-square	158.478	0.0000	11	319

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

الجدول رقم (5-16) : تقدير النموذج الأول لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة (g_{it})

Panel unit root test: Summary
Series: g_{it}
Sample: 1974 2003
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-13.9456	0.0000	23	656
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	378.968	0.0000	23	656
PP - Fisher Chi-square	441.929	0.0000	23	667

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

بما أن إحصائيات مختلف الإختبارات للنماذج الثلاثة في الجداول أعلاه يقابلها احتمال $Prob = 0.00 < 0.05$، فإننا نرفض فرضية العدم (وجود جذر وحدوي)، وبالتالي المتغيرة g_{it} مستقرة.

4- دراسة الاستقرارية للمتغيرة المستقلة (POC_{it}) :

النتائج المتحصل عليها من خلال الاختبارات موضحة في الجداول التالية:

الجدول رقم (5-17) : تقدير النموذج الثالث لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة (POC_{it})

Panel unit root test: Summary
Series: POC_{it}
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-13.6997	0.0000	24	658
Breitung t-stat	-9.75074	0.0000	24	629
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat			14	380
ADF - Fisher Chi-square	119.175	0.0000	8	221
PP - Fisher Chi-square	24.9061	0.0001	2	56

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

الجدول رقم (5-18) : تقدير النموذج الثالث لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة (POC_{it})

Panel unit root test: Summary
Series: POC_{it}
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-13.6980	0.0000	23	625
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat			23	625
ADF - Fisher Chi-square	329.198	0.0000	23	625
PP - Fisher Chi-square	375.499	0.0000	23	639

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

الجدول رقم (5-19) : تقدير النموذج الأول لاختبار وجود الجذر الوحدوي للمتغيرة المفسرة (POC_{it})

Panel unit root test: Summary
Series: POC_{it}
Exogenous variables: None
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-15.0524	0.0000	23	629
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	416.032	0.0000	23	629
PP - Fisher Chi-square	496.157	0.0000	23	639

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: من إعداد الطالب، باستخدام برنامج : Eviews 7

بما أن إحصائيات مختلف الإختبارات للنماذج الثلاثة في الجداول أعلاه يقابلها احتمال $Prob = 0.00 < 0.05$، فإننا نرفض فرضية العدم (وجود جذر وحدوي)، وبالتالي المتغيرة POC_{it} مستقرة.